

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

٣٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مَرْحَبَا

٢٨٧٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ ، أَخْبَرَنَا مَعْنٌ ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ : أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِيٍّ تَقُولُ : « ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْفَتْحِ فَوَجَدْتُهُ يَفْتَحُ الْوَقَاطِمَةَ أَسْتُرَهُ بِثَوْبٍ ، قَالَتْ فَسَلَّمْتُ ، فَقَالَ : مَنْ هَذِهِ ؟ قُلْتُ : أَنَا أُمُّ هَانِيٍّ ، قَالَ : مَرْحَبَا بِأُمِّ هَانِيٍّ » فَذَكَرَ قِصَّةَ فِي الْحَدِيثِ . وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

٢٨٧٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ ، قَالُوا : أَخْبَرَنَا مُوسَى ابْنُ مَسْعُودٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ مُضْعَبِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ

(بَابُ مَا جَاءَ فِي مَرْحَبَا)

قوله : (عن أبي النضر) اسمه سالم بن أبي أمية (أنه سمع أم هانئ) بنت أبي طالب الهاشمية اسمها فاخنة ، وقيل هند ، لها صحبة وأحاديث ، ماتت في خلافة معاوية .
قوله : (وفاطمة تستره) أي عنها وعن غيرها (قال مرحباً بأم هانئ) الباء إمامازائدة في الفاعل ، أي أتت أم هانئ . مرحباً أي موضعاً مرحباً ، أي واسعاً لاضيقاً أو للتعدية أي أتى الله بأم هانئ مرحباً فرحياً منصوب على المفعول به ، وهذه كلمة لإكرام والتكلم بها سنة (فذكر قصة في الحديث) روى الشيخان هذا الحديث مطولاً بذكر القصة .

قوله : (أخبرنا موسى بن مسعود) التهمدي أبو حذيفة البهري صدوق سيء

ابن أبي جهل ، قال : قال رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ جِثَّةُ :
 « مَرْحَبًا بِالرَّاكِبِ الْمُهَاجِرِ » .

الحفظ ، وكان يصحف من صغار التاسعة (عن سفيان) هو الثوري (عن عكرمة
 ابن أبي جهل) بن هشام المخزومي صحابي أسلم يوم الفتح وحسن إسلامه واستشهد
 بالشام في خلافة أبي بكر على الصحيح .

قوله : (يوم جثّة) أى عام الفتح ، وزاد مالك في الموطأ : فلما رآه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وثب إليه فرحاً وما عليه رداء حتى بايعه (مرحباً) مقول
 القول ، أى جثت مرحباً أى موضعاً واسعاً قال الحافظ : هو منصوب بفعل مضمّر
 أى صادفت مرحباً بضم الراء أى سعة ، والرحب بالفتح الشئ الواسع وقد يزيدون
 معها أهلاً ، أى وجدت أهلاً فاستأنس ، وأفاد العسكري أن أول من قال مرحباً
 سيف بن ذى يزن ، وفيه دليل على استحباب تأنييس القادم ، وقد تكرّر ذلك
 من النبي صلى الله عليه وسلم (بالراكب المهاجر) أى إلى الله ورسوله أو من دار
 الحرب إلى دار الإسلام ، وفيه إشعار بأن قوله صلى الله عليه وسلم : لا هجرة بعد
 الفتح : أى من مكة لأنهما صارت دار الإسلام ، بخلاف ما قبل الفتح فإن الهجرة
 كانت واجبة بل شرطاً ، وأما الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام فوجوبها
 باق إلى يوم القيامة . قال صاحب المشكاة في الإكمال : هو عكرمة بن أبي جهل ،
 واسم أبي جهل عروة بن هشام المخزومي القرشي ، كان شديد العداوة لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم هو وأبوه ، وكان فارساً مشهوراً وهرب يوم الفتح فلاحق باليمن
 فلحقته به امرأته أم حكيم بنت الحارث فأنت به النبي صلى الله عليه وسلم فلما رآه
 قال : مرحباً بالراكب المهاجر فأسلم بعد الفتح سنة ثمان وحسن إسلامه وقتل يوم
 اليرموك سنة ثلاث عشرة وله اثنتان وستون سنة . قالت أم سلمة عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم : رأيت لأبي جهل عذقاً في الجنة ، فلما أسلم عكرمة قال يأم سلمة
 هذا هو ، قالت وشكا عكرمة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه إذا مر
 بالمدينة قالوا هذا ابن عدو الله أبي جهل ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً
 فحمد الله وأثنى عليه وقال : الناس معادن خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام
 إذا فقهوا ، انتهى .

وفي الباب عن بُرَيْدَةَ وابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي جُحَيْفَةَ . وَهَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ
إِسْنَادُهُ بِصَحِيحٍ لَا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ مَسْعُودٍ
عَنْ سَفْيَانَ ، وَمُوسَى بْنُ مَسْعُودٍ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ . وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ
ابْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ مُرْسَلًا ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ
مُضْعَبِ بْنِ سَعْدٍ . وَهَذَا أَصَحُّ . وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ بَشَّارٍ يَقُولُ : مُوسَى
ابْنُ مَسْعُودٍ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ . قَالَ : مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، وَكَتَبْتُ كَثِيرًا
عَنْ مُوسَى بْنِ مَسْعُودٍ ثُمَّ تَرَكْتُهُ .

٣٥ - بابُ ما جاء في تَشْمِيتِ الْعَاطِسِ

٢٨٨٠ - حَدَّثَنَا هَمَّادٌ ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ

قوله : (وفي الباب عن بريدة وابن عباس وأبي جحيفة) أما حديث بريدة
فأخرجه ابن أبي عاصم عنه : أن علياً لما خطب فاطمة قال له النبي صلى الله عليه
وسلم مرحباً وأهلاً . وهو عند النسائي ، وصححه الحاكم . وأما حديث ابن عباس
فأخرجه البخاري في كتاب الإيمان والآثمة والآداب ، وأما حديث أبي جحيفة
فلم ينظر من أخرجه ، وفي الباب أحاديث أخرى أخرجهما ابن أبي عاصم وابن
السني كما في الفتح .

قوله : (وهذا حديث ليس بإسناده بصحيح) وأخرجه مالك في الموطأ
عن ابن شهاب عن أم حكيم زوج عكرمة بن أبي جهل مطولاً .
قوله : (وموسى بن مسعود ضعيف في الحديث) قال في تهذيب التهذيب
وقال الدارقطني قد أخرج له البخاري وهو كثير الوهم نكاهوا فيه . قال الحافظ :
ماله عند البخاري عن سفیان سوى ثلاثة أحاديث متتابعة ، وله عنده آخر
عن زائدة متتابعة أيضاً انتهى .

(باب ما جاء في تَشْمِيتِ الْعَاطِسِ)

التشميت : جواب العاطس بريحك الله . قال في النهاية : التشميت بالشين والسين

الْحَارِثُ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ بِالْمَعْرُوفِ : يُسَلِّمُ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ ، وَيُجِيبُهُ إِذَا دَعَاهُ ، وَيُسَمِّتُهُ إِذَا عَطَسَ . وَيَعُودُهُ إِذَا مَرِضَ ، وَيَتَّبِعُ جَنَازَتَهُ إِذَا مَاتَ ، وَيُحِبُّ لَهُ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ » .

الدعاء بالخير والبركة والمعجزة أعلامها ، يقال شمت فلاناً وشمت عليه تسميماً فهو مشمت واشتقاقه من الشوامت وهي القوائم ، كأنه دعا للعاطس بالثبات على طاعة الله تعالى ، وقيل معناه أبعدك الله عن الشيانة وجنبك ما يشمت به عليك ، انتهى .
قوله : (عن الحارث) بن عبد الله الأعور الحمداني الحارثي الكوفي صاحب علي . كذبه الشعبي في رأيه ورمى بالفرض وفي حديثه ضعف وليس له عند النسائي سوى حديثين ، مات في خلافة ابن الزبير ، قاله الحافظ .

قوله : (المسلم على المسلم ست بالمعروف) صفة بعد صفة لموصوف محذوف يعني المسلم على المسلم خصال ست متلبسة بالمعروف ، وهو ما يرضاه الله من قول أو عمل ، ويحتمل أن يكون الباء بمعنى من (يسلم عليه) جملة استثنائية مبينة أو تقديره أن يسلم عليه أي على المسلم سواء عرفه أو لم يعرفه (ويحييه إذا دعاه) أي إلى دعوة أو حاجة (ويشمته) بالشين المعجمة وتشديد الميم أي يدعو له بقوله يرحمك الله (إذا عطس) بفتح الطاء ويكسر على ما في القاموس ، يعني فحمد الله كما في رواية (ويتبع) بتشديد التاء من الاتباع ، ويجوز أن يكون بسكونها وفتح الموحدة أي يشهد ويشيع (جنازته) بكسر الجيم ويفتح (ويحب له ما يحب) أي مثل ما يحب (لنفسه) من الخير ، وهذا فذلكم الكل ، ولذا اقتصر عليه في حديث أنس مرفوعاً برواية أحمد وأصحاب الست إلا أبا داود : لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه . ووقع في حديث البراء بن عازب الذي أشار إليه الترمذي : أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا عن سبع : أمرنا بعبادة المريض واتباع الجنازة وتسميت العاطس الحديث . قال الحافظ في شرح هذا الحديث ما لفظه : قال ابن دقيق العيد ظاهر الأمر الوجوب ، ويؤيده قوله في حديث أبي هريرة الذي في الباب الذي يليه : فحق على كل مسلم سماعه أن يشمته . وفي حديث أبي هريرة عند مسلم : حق المسلم على المسلم ست ، فذكر فيها : وإذا عطس فحمد الله

وفى الباب عن أبي هريرة ، وأبي أيوب والبراء ، وأبي مسعود .

فشتمته . وللبخارى من وجه آخر عن أبي هريرة خمس تجب للمسلم على المسلم
فذكر منها التشميت وهو عند مسلم أيضاً ، وفى حديث عائشة عند أحمد وأبي يعلى :
إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله وليقل من عنده يرحمك الله . وقد أخذ بظاهرها
ابن مزين من المالكية ، وقال به جمهور أهل الظاهر : وقال ابن أبي حمزة . قال جماعة
من علمائنا إنه فرض عين . وقواه ابن القيم فى حواشى السنن فقال : جاء بلفظ
الوجوب الصريح ولفظ الحق الدال عليه ولفظ على الظاهرة فيه وبصيغة الأمر
التي هى حقيقة فيه ، وبقول الصحابي : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال
لأرباب أن الفقهاء أثبتوا وجوب أشياء كثيرة بدون مجموع هذه الأشياء ، وذهب
آخرون إلى أنها فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين ، ورجحه
أبو الوليد بن رشد وأبو بكر بن العربي . وقال به الحنفية وجمهور الحنابلة ،
وذهب عبد الوهاب وجماعة من المالكية إلى أنه مستحب ويجزئ الواحد عن
الجماعة ، وهو قول الشافعية . والراجح من حيث الدليل القول الثانى والأحاديث
الصحيحة الدالة على الوجوب لاتنافية كونه على الكفاية ، فإن الأمر بتشميت
العاطس وإن ورد فى عموم المكلفين ففرض الكفاية يخاطب به الجميع على الأصح
ويسقط بفعل البعض ، وأما من قال إنه فرض على مبهم ، فإنه ينافية كونه فرض
عين انتهى كلام الحافظ . وقال ابن القيم فى زاد المعاد بعد ذكر عدة أحاديث
التشميت ما لفظه : وظاهر الحديث المبدوء به . (يعنى حديث أبي هريرة عند
البخارى : إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب ، فإذا عطس فحمد الله فحق على كل
مسلم سماعه أن يشتمته الحديث) إن التشميت فرض عين على كل من سمع العطاس
يحمد الله ولايجزئ تشميت الواحد عنهم ، وهذا أحد قولى العلماء ، واختاره ابن
أبي زيد وابن العربي المالكي ولا دافع له انتهى .

قلت : الظاهر ما قاله ابن القيم والله تعالى أعلم .

قوله : (وفى الباب عن أبي هريرة وأبي أيوب والبراء وأبي مسعود) ، أما
حديث أبي هريرة فأخرجه الترمذى فى هذا الباب ، وأما حديث أبي أيوب
فأخرجه أيضاً الترمذى فى باب كيف يشمت العطاس ، وأما حديث البراء

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ قَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ .

٢٨٨١ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْمَخْزُومِيُّ
الْمَدِينِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْقُمْيِّ ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ :
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لِلْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ سِتٌّ خِصَالٍ :
يَعُودُهُ إِذَا مَرَضَ ، وَيَشْهَدُهُ إِذَا مَاتَ ، وَيُجِيبُهُ إِذَا دَعَاهُ ، وَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ
إِذَا لَقِيَهُ ، وَيُسَمِّتُهُ إِذَا عَطَسَ ، وَيَنْصَحُ لَهُ إِذَا غَابَ أَوْ شَهِدَ » .

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْمَخْزُومِيُّ مَدِينِيُّ ثِقَةٌ ، رَوَى عَنْهُ
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ وَابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ .

فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ ، وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي مَسْعُودٍ وَهُوَ ابْنُ عَقِبَةَ الْأَنْصَارِيُّ
فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ .

قوله : (هذا حديث حسن) وأخرجه أحمد وابن ماجه والدارمي (وقد
تكلم بعضهم في الحارث الأعور) إن شئت الوقوف على من تكلم فيه فأرجع
إلى تهذيب التهذيب ومقدمة صحيح مسلم وشرحه للنووي .

قوله : (أخبرنا محمد بن موسى المخزومي المديني) الفطري ، صدوق ، رمى
بالتشيع من السابعة .

قوله : (ويشهده) أي ويحضر وقت نزعه (إذا مات) أي قرب موته أو
يحضر زمان الصلاة على جنازته إذا مات وهو الأظهر (وينصح له) أي يريد
الخير المؤمن ويرشده إليه (إذا غاب) أي كل منهما (أو شهد) أي حضر
وأو للتبويج . وحاصله أنه يريد خيره في حضوره وغيبته ، فلا يتهامى في حضوره
ويغتاب في غيبته فإن هذا صفة المنافقين .

قوله : (هذا حديث صحيح) وأخرجه مسلم بلفظ : حق المسلم على المسلم ست ،

٣٦ - بَابُ مَا يَقُولُ الْعَاطِسُ إِذَا عَطَسَ

٢٨٨٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، أَخْبَرَنَا زِيَادُ بْنُ الرَّيِّعِ ،
أَخْبَرَنَا حَضْرَمِيُّ بْنُ مَوْلَى آلِ الْجَارُودِ عَنْ نَافِيعٍ : « أَنَّ رَجُلًا عَطَسَ إِلَى
جَنْبِ ابْنِ عُمَرَ ، فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ، فَقَالَ ابْنُ
عُمَرَ : وَأَنَا أَقُولُ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ، وَلَيْسَ هَكَذَا عَلَمُنَا

قيل ما هن يارسول الله ؟ قال إذا لقيته فسلم عليه ، وإذا دعاك فأجبه ، وإذا
استنصحك فانصح له ، وإذا عطس فحمد الله فشمته ، وإذا مرض فعده ، وإذا
مات فاتبعه .

(بَابُ مَا يَقُولُ الْعَاطِسُ إِذَا عَطَسَ)

اعلم أن العطاس نعمة من نعم الله ، فلا بد للعاطس إذا عطس أن يحمد الله
تعالى . قال الحافظ ابن القيم في زاد المعاد : العطاس قد حصلت له بالعطاس نعمة
ومنفعة بخروج الأبخرة المحتقنة في دماغه التي لو بقيت فيه أحدثت له أدواء
عسرة ، شرع له حمد الله على هذه النعمة ، مع بقاء أعضائه على الشأما وهيئتها
على هذه الزلزلة التي هي للبدن كزلزلة الأرض لها انتهى .

قوله : (أَخْبَرَنَا زِيَادُ بْنُ الرَّيِّعِ) هو أبو خدّاش اليمحدي البصري (أَخْبَرَنَا
حَضْرَمِيُّ) يسكون المعجمة بلفظ النسبة ابن مجلان مولى الجارود ، مقبول من السابعة
كذا في التقريب . وقال في تهذيب التهذيب في ترجمته : روى عن نافع مولى ابن
عمر ، وعنه زياد بن الربيع اليمحدي وغيره ، ذكره ابن حبان في الثقات . روى
له الترمذي حديثاً فيما يقوله العطاس ، انتهى .

قوله : (أَنَّ رَجُلًا عَطَسَ إِلَى جَنْبِ ابْنِ عُمَرَ) أى منتهياً جلوسه إلى جنبه
(فَقَالَ) أى العطاس (الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ) يحتمل أن يكون من جملة
بالحكم الشرعي ، أو ظن أنه يستحب زيادة السلام عليه لأنه من جملة الأذكار (فَقَالَ)
أى كما ابن عمر وأنا أقول (تقول أيضاً) (الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ) لهما
ذكران شريفان كل أحد مأور بهما ، لكن لكل مقام مقال ، وهذا معنى قوله

رسول الله صلى الله عليه وسلم . عَلَّمَنَا أَنْ نَقُولَ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ .

(وليس هكذا علّمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) بأن يضم السلام مع الحمد عند العطسة بل الأدب متابعة الأمر من غير زيادة ونقصان من تلقاء النفس إلا بقياس جلي (علّمنا أن نقول الحمد لله على كل حال) فالزيادة المطلوبة إنما هي المتعلقة بالجدلة سواء ورد أو لا ، وأما زيادة ذكر آخر بطريق الضم إليه فغير مستحسن ، لأن من سمع ربما يتوهم أنه من جملة المأمورات . وفي الحديث أنه يقول : العاطس الحمد لله على كل حال ، وعند الطبراني من حديث أبي مالك الأشعري رفعه : إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال . ومثله عند أبي داود من حديث أبي هريرة ، وللنسائي من حديث علي رفعه يقول العاطس : الحمد لله على كل حال . ولابن السني من حديث أبي أيوب مثله ، ولأحمد والنسائي من حديث سالم بن عبيد رفعه : إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال ، أو الحمد لله رب العالمين ، وإليه ذهب طائفة من أهل العلم ، وقالت طائفة لأنه لا يزيد على الحمد لله كما في حديث أبي هريرة ، عند البخاري : إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله الحديث ، وقالت طائفة يقول : الحمد لله رب العالمين . ورد ذلك في حديث لابن مسعود . أخرجه البخاري في الأدب المفرد والطبراني وورد الجمع بين اللفظين ، فعنده في الأدب المفرد عن علي قال : من قال عند عطسة سمعها الحمد لله رب العالمين على كل حال ما كان ليجد وجع الضرس ولا الأذن أبداً . وهذا موقوف رجاله ثقات ، ومثله لا يقال من قبل الرأى فله حكم الرفع ، وقالت طائفة ما زاد من الثناء فيما يتعاق بالحمد كان حسناً ، فقد أخرج أبو جعفر الطبري في التهذيب بسند لا بأس به عن أم سلمة قالت : عطس رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال الحمد لله ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : يرحمك الله . وعطس آخر فقال : الحمد لله رب العالمين حمداً طيباً كثيراً مباركاً فيه ، فقال : ارتفع هذا على هذا تسع عشرة درجة . ويؤيده ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث رفاعة بن رافع قال : صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فعطست فقلت : الحمد لله حمداً طيباً مباركاً فيه ، مباركاً عليه كما يحب ربنا ويرضى فلما انصرف قال : من المتكلم ثلاثاً ، فقلت أنا ، فقال والذي نفسي بيده لقد ابتدرها بضعة وثلاثون ملكاً أيهم يصعد بها . وأخرجه الطبراني وبين أن الصلاة

هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث زياد بن الربيع .

٣٧ — بَابُ مَا جَاءَ كَيْفَ يُشَمَّتُ الْعَاطِسُ

٢٨٨٣ — حدثنا محمد بن بشار ، أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي ، أخبرنا
سفيان عن حكيم بن ديلم عن أبي بردة بن أبي موسى ، عن أبي موسى
قال : « كَانَ الْيَهُودُ يَتَعَاطِسُونَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْجُونَ أَنْ

المذكورة المغرب وسنده لا بأس به ، وأخرج ابن السني بسند ضعيف عن أبي رافع
قال : كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمطس نخلي يدي ، ثم قام فقال شيئاً
لم أفهمه ، فسألته فقال : أنا في جبريل فقال : إذا أنت عطست فقل الحمد لله لكرمه ،
الحمد لله لعز جلاله . فإن الله عز وجل يقول صدق عبدى ثلاثاً مغفوراً له . قال
الحافظ في الفتح بعد ذكر هذا كله ما لفظه : ونقل ابن بطال عن الطبراني : أن
العاطس يتخير بين أن يقول الحمد لله أو يزيد رب العالمين أو على كل حال ، والذي
يتحرر من الأدلة أن كل ذلك مجزئ لكن ما كان أكثر ثناء أفضل ، بشرط أن
يكون مأثوراً . وقال النووي في الأذكار : اتفق العلماء على أنه يستحب للعاطس
أن يقول عقب عطاسه الحمد لله ، ولو قال الحمد لله رب العالمين لكان أحسن ، فلو
قال الحمد لله على كل حال كان أفضل ، كذا قال . والأخبار التي ذكرتها تقتضي
التخير ثم الأولوية كما تقدم انتهى .

قوله : (هذا حديث غريب) وأخرجه البزار والطبراني .

(بَابُ مَا جَاءَ كَيْفَ يُشَمَّتُ الْعَاطِسُ)

قوله : (أخبرنا سفيان) هو الثوري (عن حكيم بن ديلم) هو المدائني (عن
أبي بردة بن أبي موسى) قال في التقریب أبو بردة بن أبي موسى الأشعري ، قيل
اسمه عامر ، وقيل الحارث ثقة من الثالثة (عن أبي موسى) الأشعري اسمه عبد الله
ابن قيس صحابي مشهور ، أمره عمر ثم عثمان وهو أحد الحكمين بصفتين .

قوله : (كان اليهود يتعاطسون) أى يطلبون العطسة من أنفسهم (يرجون)

يَقُولَ اللَّهُمَّ يَرْحَمْكُمْ اللَّهُ ، فَيَقُولُ يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحْ بَالَكُمْ .
 وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي أَيُّوبَ وَسَالِمِ بْنِ عُبَيْدٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ
 وَأَبِي هُرَيْرَةَ . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٢٨٨٤ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ ، أَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ
 عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عُبَيْدٍ : « أَنَّهُ كَانَ مَعَ
 الْقَوْمِ فِي سَفَرٍ ، فَعَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، فَقَالَ :
 عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَّكَ . فَكَانَ الرَّجُلُ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ ، فَقَالَ : أَمَا إِنِّي لَمْ أَقُلْ

أَيُّ يَتَمَنُونَ بهذا السبب (فيقول) أَيُّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ عَطَاسِهِمْ
 وَحَدَّثَهُمْ يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحْ بَالَكُمْ ، وَلَا يَقُولُ لَهُمْ يَرْحَمْكُمْ اللَّهُ ، لِأَنَّ الرَّحْمَةَ مَخْصُصَةٌ
 بِالْمُؤْمِنِينَ ، بَلْ يَدْعُو لَهُمْ بِمَا يُصْلِحُ بِهِمُ مِنَ الْهُدَايَةِ وَالتَّوْفِيقِ وَالْإِيمَانِ .

قوله : (وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي أَيُّوبَ وَسَالِمِ بْنِ عُبَيْدٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ
 وَأَبِي هُرَيْرَةَ) أَمَا حَدِيثُ عَلِيٍّ فَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ ، وَأَمَا حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ وَحَدِيثُ
 سَالِمِ بْنِ عُبَيْدٍ فَأَخْرَجَهُمَا التِّرْمِذِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَأَمَا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ
 فَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الشَّعْبِ ، وَأَمَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ مَرْفُوعاً :
 إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ الْحَمْدُ وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ أَوْ صَاحِبُهُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ ، فَإِذَا قَالَ
 لَهُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَلْيَقُلْ يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحْ بَالَكُمْ .

قوله : (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ) صَحِيحٌ ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْفَسَّاقِيُّ
 وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ .

قوله : (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ (عَنْ مَنْصُورٍ) هُوَ ابْنُ الْمَعْتَدِ (عَنْ
 سَالِمِ بْنِ عُبَيْدٍ) الْأَشْجَعِيُّ صَحَابِيُّ مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ .

قوله : (أَنَّهُ كَانَ) أَيُّ سَالِمِ بْنِ عُبَيْدٍ (فَقَالَ) أَيُّ الْعَاطِسِ (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ)
 ظَنًّا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ بَدَلِ الْحَمْدِ اللَّهُ . ذَكَرَهُ ابْنُ الْمَلِكِ (فَقَالَ) أَيُّ سَالِمِ (عَلَيْكَ)
 وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ : وَعَلَيْكَ بِالْوَاوِ (فَكَانَ) بِتَشْدِيدِ الزَّوْنِ (الرَّجُلُ) أَيُّ

إِلَّا مَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَطَسَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالَ : النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : عَلَيْكَ وَعَلَى أُمِّكَ ، إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ : الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَلْيَقُلْ لَهُ مَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ : يَرْحَمُكَ اللَّهُ ، وَلْيَقُلْ : يَغْفِرُ اللَّهُ لِي وَلَكُمْ . » .

هذا حديثٌ اختلفوا في روايته عن منصور ، وقد أدخلوا بين هلال ابن يساف وبين سالم رجلاً .

العاطس (وجد) أى الكراهة أو الخجالة أو الحزن لما قال سالم (فى نفسه) لكن لم يظهره وظهر عليه بعض آثاره ، وقبل أى غضب أو حزن من الموجدة وهو الغضب أو الوجد وهو الحزن (فقال) أى سالم (أما) بالتحفيف للتنبيه (لاني لم أقل إلا ما قال النبي صلى الله عليه وسلم) أى فأنا متبع لامتدع (فقال النبي صلى الله عليه وسلم عليك وعلى أمك) قال ابن القيم فى زاد المعاد : وفى السلام على أم هذا المسلم نكتة لطيفة ، وهى إشعاره بأن سلامه قد وقع فى غير موقعه اللاتى به كما وقع هذا السلام على أمه ، فكما أن هذا سلامه فى غير موضعه فكذلك سلامه هو . ونكتة أخرى أطف منها وهى تذكيره بأمه ونسبته له إليها فكأنه أى محض منسوب إلى الأم باق على تربيتها لم تره الرجال انتهى (وليقل له) أى للعاطس (وليقل يغفر الله لى ولكم) أى وليقل العاطس يغفر الله الخ .

قوله : (هذا حديث اختلفوا فى روايته عن منصور ، وقد أدخلوا بين هلال ابن يساف وبين سالم رجلاً) قال المنذرى فى تلخيص السنن بعد نقل كلام الترمذى هذا ما لفظه : وأخرجه النسائى أيضاً عن منصور عن رجل عن خالد ابن عرفة عن سالم . وأخرجه أيضاً عن منصور عن رجل عن سالم ، ورواه مسدد عن يحيى القطان عن سفيان عن منصور عن هلال عن رجل من آل خالد بن عرفة عن آخر منهم قال : كنا مع سالم ، ورواه زائدة عن منصور عن هلال عن رجل من أشجع عن سالم ، ورواه عبد الرحمن بن مهدى عن أبى عوانة عن منصور عن هلال من آل عرفة عن سالم . واختلف على ورقاء فيه ، فقال بعضهم خالد

٢٨٨٥ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ ، أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ،
أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَخِيهِ عَيْسَى ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ،
عَنْ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ
فَلْيَقُلْ : الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَلْيَقُلْ الَّذِي يَرُدُّ عَلَيْهِ رِزْقُكَ اللَّهُ ،
وَلْيَقُلْ هُوَ يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ » .

٢٨٨٦ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْتَنَى ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ
عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ ، وَهَكَذَا رَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ
عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ؛ وَقَالَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَكَانَ
ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَضْطَرِبُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، يَقُولُ أَحْيَانًا عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ،
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيَقُولُ أَحْيَانًا : عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

ابن عرفة أو عرجة ويشبه أن يكون خالد هذا مجهولا ، فإن أبا حاتم الرازي قال :
لا أعرف واحدا يقال له خالد بن عرفة إلا واحدا الذي له صحبة انتهى كلام
المنذرى . قلت : وحديث سالم بن عبيد هذا أخرجه أبو داود عن طريق
أبي بشر ورواه عن منصور عن هلال بن يساف عن خالد بن عرجة عن سالم بن
عبيد ، وأخرجه أيضاً من طريق جرير عن منصور عن هلال بن يساف ، قال
كنا مع سالم بن عبيد الخ .

قوله : (أخبرني ابن أبي ليلى) اسمه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى .
قوله : (يرحمك الله) خبر معناه الدعاء (وليقل هو) أى العاطس (يهديكم
الله ويصلح بالكم) البال للقلب يقول فلان ما يخطر ببالى أى قلبى ، والبال رخاء
العيش ، يقال فلان رضى البال أى واسع العيش ، والبال الحال ، يقول ما بالك
أى حالك ، والبال فى الحديث يحتمل المعانى الثلاثة والأولى أن الحمل على المعنى

٢٨٨٧ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى الثَّقَفِيُّ الْمُرُوزِيُّ

قَالَا ، أَخْبَرَنَا يُحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ أَخِيهِ عَيْسَى ،
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ .

٣٨ — بَابُ مَا جَاءَ فِي إِيحَابِ التَّشْمِيتِ بِمُحَمَّدِ الْعَاطِسِ

٢٨٨٨ — حدثنا ابْنُ أَبِي عُمرَ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ سُليمانَ التَّيْمِيِّ

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : « أَنَّ رَجُلَيْنِ عَطَسَا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَشَمَّتْ
أَحَدَهُمَا وَلَمْ يُشَمِّتِ الْآخَرَ ، فَقَالَ الَّذِي لَمْ يُشَمِّتْهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ شَمَّتْ هَذَا

الثالث أنسب لعمومه المعنيين الأولين أيضاً كذا في المفاتيح . وروى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة مرفوعاً : إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله ، وليقل له أخوه أو صاحبه يرحمك الله ، فإذا قال له يرحمك الله فليقل يهديكم الله ويصلح بالكم . قال ابن بطال : ذهب الجمهور إلى أنه يقول العاطس في جواب المشمت يهديكم الله ويصلح بالكم . وذهب الكوفيون إلى أنه يقول يغفر الله لنا ولكم ، وأخرجه الطبري عن ابن مسعود وابن عمر وغيرهما . وذهب مالك والشافعي إلى أنه يتخير بين اللفظين انتهى وقيل يجمع بينهما . قالت : أصح ما ورد في جواب المشمت هو حديث أبي هريرة الذي رواه البخاري في صحيحه فإنه قال بعد تخرجه في الأدب المفرد : وهذا أثبت ما يروى في هذا الباب . وقال الطبري هو من أثبت الأخبار . وقال البيهقي هو أصح شيء ورد في هذا الباب ، وقد أخذ به الطحاوي من الحنفية ، وهذا الحديث أخرجه الدارمي أيضاً .

(باب ما جاء في إِيحَابِ التَّشْمِيتِ بِمُحَمَّدِ الْعَاطِسِ)

قوله : (أن رجلين) وفي حديث سهل بن سعد عند الطبراني أنهما عامر بن الطفيل وابن أخيه (فشمت) أي النبي صلى الله عليه وسلم (أحدهما) بالنصب

وَلَمْ تُشَمِّتْنِي ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّهُ حَمِدَ اللَّهَ وَإِنَّكَ لَمْ تَحْمَدْهُ . « هذا حديث حسن صحيح » .

٣٩ - بَابُ مَا جَاءَ كَمْ يُشَمِّتُ الْعَاطِسُ

٢٨٨٩ - حدثنا سُوَيْدٌ ، أخبرنا عَبْدُ اللَّهِ ، أخبرنا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمْرِو ، عن إِبَاسِ بْنِ سَلَمَةَ ، عن أَبِيهِ قَالَ : « عَطَسَ رَجُلٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا شَاهِدٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَرَحِمَكَ اللَّهُ ، ثُمَّ عَطَسَ الثَّانِيَةَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَذَا رَجُلٌ مَزَكُومٌ » . هذا حديث حسن صحيح .

٢٨٩٠ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، أخبرنا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، أخبرنا

على المفعولية (شمت) بتشديد تين (ولم تشمتني) أى ما الحكمة فى ذلك (لانه حمد الله وإنك لم تحمده) فيه أن من عطس وحمد الله يستحق التشميت ومن عطس ولم يحمد الله لا يستحقه . وروى مسلم عن أبى موسى مرفوعاً : إذا عطس أحدكم فحمد الله فشمته وإن لم يحمد الله فلا تشمتوه .

قوله : (هذا حديث صحيح) وأخرجه الشيخان .

(باب ما جاء كم يشمت العاطس)

قوله : (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك (وأنا شاهد) أى حاضر ، والجملة حالية (ثم عطس الثانية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا رجل مزكوم) وفى رواية يحيى القطان الآتية قال فى الثالثة : أنت مزكوم ، وقال الترمذى : هذه الرواية أصح من رواية عبد الله بن المبارك .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم وأبو دارد والنسائى وابن ماجه .

عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ أَنْتَ مَرْكُومٌ . » .

هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الْمُبَارَكِ . وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ هَذَا الْحَدِيثَ نَحْوَ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ .

٢٨٩١ — حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَكَمِ الْبَصْرِيُّ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ

ابْنُ جَعْفَرٍ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ بِهَذَا .

٢٨٩٢ — حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ الْكُوفِيُّ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ

السُّلَمِيُّ الْكُوفِيُّ عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبِي خَالِدٍ الدَّالْيِيِّ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أُمِّهِ عَنْ أَبِيهَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « شَتَّتِ الْعَاطِسَ ثَلَاثًا ، فَإِنْ زَادَ فَإِنْ شَتَّتَ فَشَمَّتُهُ وَإِنْ شَتَّتَ فَلَا » .

قوله : (حدثنا بذلك أحمد بن الحكم البصري) هو أحمد بن عبد الله بن الحكم ابن فروة الهاشمي المعروف بابن الكردى ، روى عن محمد بن جعفر غندر وغيره ، وعنه مسلم والترمذي والنسائي وقال ثقة (أخبرنا محمد بن جعفر) المعروف بغندر . قوله : (عن عمر بن إسحاق بن أبي طلحة) المدني مجهول الحال (عن أمه) اسمها حميدة بنت عبيد بن رفاعه الأنصارية مقبولة من الخامسة (عن أبيها) هو عبيد بن رفاعه بن رافع بن مالك الأنصاري الزرقى ، ويقال فيه عبيد الله ، ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ووثقه العجلي .

قوله : (فإذا زاد فإن شتت فشمته وإن شتت فلا) وقد أخرج أبو يعلى وابن السني عن أبي هريرة النبي عن التسميت بعد ثلاث ولفظ إذا عطس أحدكم فليشمته جليسه ، فإن زاد على ثلاث فهو مَرْكُومٌ ولا يشمته بعد ثلاث . قال النووي : فيه رجل لم أنمق حاله وباقى إسناده صحيح . قال الحافظ : الرجل المذكور هو

هذا حديث غريب وإسناده مجهول .

سليمان بن أبي داود الحارثي . والحديث عندهما من رواية محمد بن سليمان عن أبيه ، ومحمد موفق وأبوه يقال له الحارثي ضعيف ، قال فيه النسائي : ليس بثقة ولا مأمون . قال النووي : وأما الذي رويناه في سنن أبي داود والترمذي عن عبيد بن رفاعه الصحابي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يشمت العاطس ثلاثاً ، فإن زاد فإن شئت فسمته ، وإن شئت فلا . فهو حديث ضعيف قال فيه الترمذي هذا حديث غريب وإسناده مجهول ، قال الحافظ : إطلاقه على الضعف ليس بجيد ، إذ لا يلزم من الغرابة الضعف ، وأما وصف الترمذي لإسناده بكونه مجهولاً فلم يرد جميع رجال الإسناد فإن معظمهم موثقون ، وإنما وقع في روايته تغيير اسم بعض روايته وإلهام اثنين منهم ، وذلك أن أبا داود والترمذي أخرجاه معاً من طريق عبد السلام بن حرب عن يزيد بن عبيد الرحمن ، ثم اختلفا . فأما رواية أبي داود ففيها عن يحيى بن إسحاق بن أبي طلحة عن أمه حميدة أو عبيدة بنت عبيد بن رفاعه عن أبيها ، وهذا إسناد حسن . والحديث مع ذلك مرسل ، وعبد السلام بن حرب من رجال الصحيح ، ويزيد هو أبو خالد الدالاني وهو صدوق في حفظه شيء ، ويحيى بن إسحاق وثقه يحيى بن معين وأمه حميدة ، روى عنها أيضاً زوجها إسحاق بن أبي طلحة ، وذكرها ابن حبان في ثقات التابعين وأبوها عبيد بن رفاعه ذكروه في الصحابة لكونه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وله رؤية قاله ابن السكن ، قال ولم يصح سماعه ، وقال البغوي : روايته مرسلة وحديثه عن أبيه عند الترمذي والنسائي وغيرهما ، وأما رواية الترمذي ففيها عن عمر بن إسحاق بن أبي طلحة عن أمه عن أبيها ، كذا سماه عمر ولم يسم أمه ولا أباه وكأنه لم يمعن النظر ، فن ثم قال لإسناده مجهول ، وقد تبين أنه ليس بمجهول وأن الصواب يحيى بن إسحاق لا عمر ، فقد أخرجه حسن بن سفيان وابن السني وأبو نعيم وغيرهم من طريق عبد السلام بن حرب ، فقالوا يحيى بن إسحاق ، وقالوا حميدة بغير شك وهو المعتمد . وقال ابن العربي : هذا الحديث وإن كان فيه مجهول لكن يستحب العمل به لأنه دعاء بخير وصلة وتودد للجلس فالأولى العمل به . وقال ابن عبد البر : دل حديث عبيد بن رفاعه على أنه يشمت ثلاثاً ويقال أنت

٤٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي خَفْضِ الصَّوْتِ

وَتَخْمِيرِ الْوَجْهِ عِنْدَ الْعُطَاسِ

٢٨٩٣ - حدثنا محمد بن وزير الواسطي ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن محمد بن عجلان ، عن سمى ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا عَطَسَ غَطَّى وَجْهَهُ بِيَدِهِ أَوْ بِثَوْبِهِ وَغَضَّ بِهَا صَوْتَهُ » .

مذكوم بعد ذلك وهى زيادة يجب قبولها فالعمل بها أولى . ثم حكى الزوى عن ابن العربى أن العلماء اختلفوا : هل يقول لمن تتابع عطاسه ، أنت مذكوم فى الثانية أو الثالثة أو الرابعة على أقوال ، والصحيح فى الثالثة ، قال ومعناه أنك لست ممن يشمت بعدها لأن الذى بك مرض وليس من العطاس المحمود الناشئ عن خفة البدن ، انتهى .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي خَفْضِ الصَّوْتِ)

أى غضه (وتخمير الوجه) أى تغطيته باليد أو بالثوب (عند العطاس) بضم العين المهملة وهو اندفاع الهواء بعزم من الأنف مع صوت يسمع . (أخبرنا يحيى بن سعيد) هو القطان (عن سمى) هو مولى أبى بكر بن عبد الرحمن (عن أبى صالح) اسمه ذكوان .

قوله : (إذا عطس) بفتح الطاء وجوز كسره (وغض) أى خفض (بها) أى بالعطسة (صوته) والمعنى لم يرفعه بصيحة والجار والمجرور متعاق بصوته . قال الحافظ : ومن آداب العاطس أن يخفض بالعطس صوته ويرفعه بالحد ، وأن يغطى وجهه لئلا يبدو من فيه أو أنفه ما يؤذى جلسيه ، ولا يلوى عنقه يمينا ولا شمالا لئلا يتضرر بذلك . قال ابن العربى : الحكمة فى خفض الصوت بالعطاس أن فى رفعه إزعاجاً للأعضاء وفى تغطية الوجه أنه لو بدر منه شيء أذى جلسيه ولو لوى عنقه صيانة للجلسه لم يأمن من الالتواء ، وقد شاهدنا من وقع له ذلك ،

هذا حديث حسن صحيح .

٤١ - باب ما جاء إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب

٢٨٩٤ - حدثنا ابن أبي عمر، أخبرنا سفيان عن ابن عجلان، عن المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « العطاس من الله والتثاؤب من الشيطان فإذا تشاءب أحدكم فليضع يده على فيه وإذا قال آه آه فإن الشيطان يضحك من جوفه . وإن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب ، فإذا قال الرجل آه آه إذا تشاءب ، فإن الشيطان يضحك من جوفه ^(١) » .

وقد أخرج أبو داود والترمذي بسند جيد عن أبي هريرة قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا عطس وضع يده على فيه وخفض صوته . وله شاهد من حديث ابن عمر بنحوه عند الطبراني انتهى .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود والحاكم .
(باب ما جاء إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب)

قوله : (عن المقبري) هو سعيد بن أبي سعيد المقبري (العطاس من الله والتثاؤب من الشيطان) لأن العطاس ينشأ عنه النشاط للعبادة ، فلذلك أضيف إلى الله ، والتثاؤب ينشأ من الامتلاء فيورث الكسل فأضيف للشيطان (فليضع يده على فيه) أي فله ليرده ما استطاع (وإذا قال آه آه) حكاية صوت المتثائب (فإن الشيطان يضحك من جوفه) وفي الرواية الآنية يضحك منه . قال الطيبي : أي يرضى بتلك الغفلة وبدخوله فيه للوسوسة . وفي حديث أبي سعيد عند مسلم : إذا تشاءب أحدكم فليمسك يده على فيه فإن الشيطان يدخل . قال النووي : قال العلماء أمر بكظم التثاؤب وردده ووضع اليد على الفم لئلا يبلغ الشيطان مراده من تشويه صورته ودخوله فيه وضحكه منه .

(١) قال في هامش النسخة الأحمدية : هذه العبارة موجودة في النسخ الموجودة كلها — لكن في النسخة الدهلوية مقطوعة بخط هو علامة الغلط — ولا يوجد وجهه . انتهى . قلت ولعل وجه الغلط لزوم التكرار والله تعالى أعلم .

هذا حديثٌ حسنٌ .

٢٨٩٥ — حدثنا الحسن بن عليّ الخلال ، أخبرنا يزيد بن هارون ، أخبرني ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَّاسَ وَيَكْرَهُ النَّثَاؤَ ، فَإِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ ، فَحَقَّ عَلَى كُلِّ مَنْ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ يَرْحَمَكَ اللَّهُ . وَأَمَّا النَّثَاؤُ ، فَإِذَا تَمَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْرِدْهُ مَا اسْتَطَاعَ وَلَا يَقُولُ هَاهُ هَاهُ ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم .

قوله : (أخبرنا يزيد بن هارون) السلي مولا هم أبو خالد الواسطي (أخبرني ابن أبي ذئب) اسمه محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة (عن أبيه) هو أبو سعيد واسمه كيسان .

قوله : (إن الله يحب العطاس) لأنه سبب خفة الدماغ وصفاء القوى الإدراكية ، فيحمل صاحبه على الطاعة (ويكره النثاؤ) لأنه يمنع صاحبه عن الغشاق في الطاعة ويوجب الغفلة ولذا يفرح به الشيطان وهو المعنى في ضحكه الآتي . قال القاضي : النثاؤ بالهمز ، التنفس الذي يفتح عنه الفم ، وهو إنما ينفث من الامتلاء وثقل النفس وكدورة الحواس ، ويورث الغفلة والكسل وسوء الفهم ، ولذا كرهه الله وأحبه الشيطان وضحك منه ، والعطاس لما كان سبباً لخفة الدماغ واستفراغ الفضلات عنه ، وصفاء الروح وتقوية الحواس ، كان أمره بالعكس (فحق على كل من سمعه) احتراز من حال عدم سماعه ، فإنه حينئذ لا يتوجه عليه الأمر (فإذا تماءب أحدكم) قال الحافظ في الفتح ، قال شيخنا في شرح الترمذي : وقع في رواية المجبوبي عن الترمذي بالواو ، وفي رواية السنجي بالهمز ، ووقع عند البخاري وأبي داود بالهمز وكذا في حديث أبي سعيد عند أبو داود ، وأما عند مسلم

يَضَحْكُ مِنْهُ » هذا حديثٌ صحيحٌ . وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَجْلَانَ ،
وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ أَحْفَظُ لِحَدِيثِ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ ، وَأَثْبَتُ مِنْ ابْنِ عَجْلَانَ ،
وَسَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ الْعَطَّارَ الْبَصْرِيَّ يَذْكُرُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ
سَعِيدٍ قَالَ : قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ : أَحَادِيثُ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ رَوَى بَعْضُهَا
سَعِيدٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَبَعْضُهَا سَعِيدٌ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، فَاخْتَلَطَتْ
عَلَى فَجَعَلْتُهَا عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

فَبالْوَاوِ ، قَالَ وَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ نَسَخِ مُسْلِمٍ وَفِي بَعْضِهَا بِالْهَمْزِ ، وَقَدْ أَنْكَرَ الْجَوْهَرِيُّ
كَوْنَهُ بِالْوَاوِ . قَالَ تَقُولُ ثَمَّ ابْتِغَاءً عَلَى وَزْنِ تَفَاعُلٍ وَلَا تَقْلُ ثَمَّ ابْتِغَاءً ، قَالَ وَالتَّثَاوُبُ
أَيْضاً مَهْمُوزٌ ، وَقَدْ يَقْلِبُونَ الْهَمْزَ الْمَضْمُومَةَ وَآوًا وَالْأَسْمَ الثَّوْبَاءَ بِالضَّمِّ ثُمَّ هَمَزَ
عَلَى وَزْنِ الْخِيلَاءِ ، وَجَزَمَ ابْنُ دَرِيدٍ وَثَابِتُ بْنُ قَاسِمٍ فِي الدَّلَائِلِ أَنَّ الَّذِي بَغِيرَ
وَآوٍ بوزن تيممت ، فَقَالَ ثَابِتٌ لَا يَقَالُ ثَثَابٌ بِالْمَدِّ مُخَفَّفًا بَلْ يَقَالُ ثَثَابٌ بِالْقَشْدِ .
وَقَالَ ابْنُ دَرِيدٍ : أَصْلُهُ مِنْ ثَثَبَ فَمَوْ مَثُوبٌ إِذَا اسْتَرْخَى وَكُسِلَ ، وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ
لَهُمَا لَفْظَانِ وَبِالْهَمْزِ وَالْمَدِّ أَشْهَرُ انْتَهَى (فَلْيُرَدِّهِ مَا اسْتَطَاعَ) أَيْ فَلْيَكْظَمْ فِيهِ وَلْيَسْكُ
بِيَدِهِ عَلَيْهِ (وَلَا يَقُولُ هَاهُ هَاهُ) حِكَايَةً لَصَوْتِ الْمُتَثَابِ (فَإِنَّمَا ذَلِكَ) أَيْ التَّثَاوُبُ
(مِنْ الشَّيْطَانِ) قَالَ النَّوَوِيُّ : أَضْيَفُ التَّثَاوُبِ إِلَى الشَّيْطَانِ ، لِأَنَّهُ يَدْعُو
إِلَى الشَّهَوَاتِ ، لِذَلِكَ يَكُونُ عَنْ ثَقُلِ الْبَدَنِ وَاسْتَرْخَاؤِهِ وَامْتِلَاقِهِ ، وَالْمَرَادُ التَّحْذِيرُ
مِنَ السَّبَبِ الَّذِي يَتَوَلَّدُ مِنْهُ ، وَهُوَ التَّوَسُّعُ فِي الْمَأْكَلِ وَالْمَكَّارِ الْأَكْلِ .

قَوْلُهُ : (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ) وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالْمُسَنَّى (وَهَذَا)
أَيْ حَدِيثُ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (أَصَحُّ مِنْ
حَدِيثِ ابْنِ عَجْلَانَ) أَيْ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِإِسْقَاطِ عَنْ أَبِيهِ ، وَقَدْ
بَيَّنَّ التِّرْمِذِيُّ وَجْهَ كَوْنِهِ أَصَحَّ مِنْهُ بِقَوْلِهِ : وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ أَحْفَظُ الْخ (عَنْ يَحْيَى بْنِ
سَعِيدٍ) قَالَ : قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ أَحَادِيثُ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ ، رَوَى بَعْضُهَا عَنْ سَعِيدٍ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ وَبَعْضُهَا سَعِيدٌ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الْخ (وَقَالَ الْحَافِظُ فِي تَهْذِيبِ
التَّهْذِيبِ فِي تَرْجُمَةِ ابْنِ عَجْلَانَ ، قَالَ يَحْيَى النَّطَّانُ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ : كَانَ سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ

٤٢ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْعُطَّاسَ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الشَّيْطَانِ

٢٨٩٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ جُحَيْرٍ ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي لَيْقَةَ طَانَ ،
عَنْ عَدِيِّ وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ رَفَعُهُ قَالَ : « الْعُطَّاسُ
وَالنُّعَاسُ وَالتَّثَاؤُبُ فِي الصَّلَاةِ ، وَالْحَيْضُ وَالْقَيْءُ وَالرَّعَافُ مِنَ الشَّيْطَانِ » .

يحدث عن أبي هريرة ، وعن أبيه عن أبي هريرة ، وعن رجل عن أبي هريرة
فاختلطت عليه فجعلها كلاماً عن أبي هريرة انتهى .

(باب ما جاء أن العطاس في الصلاة من الشيطان)

قوله : (عن عدى وهو ابن ثابت) الأنصارى ثقة (عن أبيه) هو ثابت
الأنصارى ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الحافظ في التقریب : هو مجهول
الحال (عن جده) أى جد عدى (رفعه) أى رفع جده الحديث إلى النبي
صلى الله عليه وسلم ، ولولا هذا القيد لأوهم قوله (قال العطاس) أن يكون من
قول الصحابي فيكون موقوفاً قاله الطيبي (والنعاس) هو النوم الخفيف أو مقدمة
النوم وهو السنة (والتثاؤب في الصلاة) قال الطيبي : إنما فصل بين الثلاثة الأولى
والأخيرة بقوله في الصلاة ، لأن الثلاثة الأخيرة تبطل الصلاة ، بخلاف الأولى
(والحيض والقى والرعاف) بضم الراء دم الأنف (من الشيطان) قال القاضى .
أضاف هذه الأشياء إلى الشيطان لأنه يحبها ويتوسل بها إلى ما يبتغيه من قطع
الصلاة والمنع عن العبادة ، ولأنها تغلب في غالب الأمر من شره الطعام الذى هو
من أعمال الشيطان . وزاد التوربشتى : ومن ابتغاء الشيطان الحيلولة بين العبد
وبين ما نذب إليه من الحضور بين يدي الله والاستغراق في لذة المناجاة . وقيل
المراد من العطاس كثرتة فلا يتأفیه الخبر السابق أن الله يحب العطاس لأن محله
في العطاس المعتدل ، وهو الذى لا يبلغ الثلاث على التوالي بدليل أنه بسن تسميته
حينئذ بعافاك الله وشفاك . الدال على أن ذلك مرض ، انتهى . قال القارى :
والظاهر أن الجمع بين الحديثين بأن يحمل محبة الله تعالى العطاس مطلقاً على خارج
الصلاة وكرهه مطلقاً في داخل الصلاة ، لأنه في الصلاة لا يخلو عن اشتغال بال

هذا حديثٌ غريبٌ ، لا نعرفه ، إلا من حديث شريك عن أبي اليقظان .
وسألتُ محمد بن إسماعيل عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده : قلتُ له :
ما اسمُ جدِّ عدي ؟ قال لا أدري . وذكر عن يحيى بن معين . قال :
اسمه دينار .

٤٣ - بابُ ما جاء في كراهية أن يُقامَ الرجلُ

من مجلسه ثم يجلس فيه

٢٨٩٧ - حدثنا قتيبة ، أخبرنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع ،

به ، وهذا الجمع كان متعيناً لو كان الحديثان مطلقين ، فكيف مع التقييد بها في هذا
الحديث انتهى .

وقال الحافظ العراقي في شرح الترمذي : لا يعارض هذا حديث أبي هريرة إن الله
يحب العطاس ويكره الثأوب ، لكونه مقيداً بحال الصلاة ، فقد يتسبب الشيطان
في حصول العطاس للمصلي ليشغله عن صلاته ، ذكره الحافظ في الفتح .

قوله : (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك عن أبي اليقظان)
قال الحافظ في الفتح : وسنده ضعيف ، وله شاهد عن ابن مسعود في الطبراني ،
لكن لم يذكر النعاس وهو موقوف وسنده ضعيف أيضاً (وذكر عن يحيى بن
معين قال اسمه دينار) وقال الترمذي في باب المستحاضة تنوضاً لكل صلاة ،
وذكرت لمحمد يعني البخاري قول يحيى بن معين اسمه دينار فلم يعبا به انتهى .
وذكر الحافظ أفعالا عديدة في اسم جد عدي في تهذيب التهذيب في ترجمة ثابت
الأنصاري ثم قال : ولم يترجح لي في اسم جده إلى الآن شيء من هذه الأقوال كلها
لأن أقربها إلى الصواب أن جده هو جده لأمه عبد الله بن يزيد الخطمي انتهى .

(باب ما جاء في كراهية أن يُقامَ الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه)

قوله : (عن أيوب) هو ابن أبي تيممة السخيتاني (عن نافع) هو أبو عبد الله
المدني مولى ابن عمر ثقة ثبت فقيه مشهور من الثالثة .

عن ابنِ عمرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يُقِيمُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ مِنْ مَجْلِسِهِ ، ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ » . هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

٢٨٩٨ — حدثنا الحسنُ بنُ عليٍّ الخلالُ ، أخبرنا عبدُ الرزاقِ ، أخبرنا معمرٌ ، عن الزُّهريِّ عن سَالِمٍ ، عن ابنِ عمرَ قال : قالَ رسولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يُقِيمُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ مِنْ مَجْلِسِهِ ، ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ » قال :

قوله : (لا يقيم) من الإقامة (أخاه) في الدين (من مجلسه) أى من مكانه الذى سبقه إليه من موضع مباح (ثم يجلس) أى المقيم (فيه) قيد واقعى غالبي . قال النووي : هذا النهى للتحريم فمن سبق إلى موضع مباح في المسجد وغيره يوم الجمعة أو غيره للصلاة أو غيرها فهو أحق به ، ويحرم على غيره إقامته لهذا الحديث إلا أن أصحابنا استثنوا منه ما إذا أنف من المسجد موضعاً يفتى فيه أو يقرأ قرآناً أو غيره من العلوم الشرعية فهو أحق به ، وإذا حضر لم يكن لغيره أن يقعد فيه . وفي معناه من سبق إلى موضع من الثنوارع ومقاعد الأسواق لمعاملة انتهى . وقال القارى في المراقبة بعد نقل كلام النووي : وهذا وفيه بحث ظاهر ، لأن مثل هذا التعليل هل يصلح لتخصيص العام المستفاد من النهى الصريح بالحديث الصحيح مع ما ورد من النهى عن أخذ مكان معين من المسجد لما يترتب عليه من الرياء المنافي بالإخلاص ، وقد كان ابن عمر رضى الله تعالى عنهما إذا قام له رجل عن مجلسه لم يجلس فيه انتهى .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله : (لا يقيم أحدكم أخاه من مجلسه ثم يجلس فيه) قال ابن أبي جرة : هذا اللفظ عام في المجالس ولكنه مخصوص بالمجالس المباحة ، إما على العموم كالمساجد ومجالس الحكام والعلم وإما على الخصوص كمن يدعو قوماً بأعيانهم إلى منزله لولية ونحوها ، وأما المجالس التى ليس للشخص فيها ملك ولا إذن له فيها فإنه يقام ويخرج منها ، ثم هو في المجالس العامة وليس عاماً في الناس بل هو خاص بغير المجانين ومن يحصل منه الأذى كأكل الثوم النوى إذا دخل المسجد والسفيه إذا دخل مجلس العلم أو الحكم ، قال والحكمة في هذا النهى منع استنفاص حق

وَكَانَ الرَّجُلُ يَقُومُ لابنِ عُمَرَ فَمَا يَجْلِسُ فِيهِ .

٤٤ - بَابُ مَا جَاءَ إِذَا قَامَ الرَّجُلُ مِنْ مَجْلِسِهِ

ثُمَّ رَجَعَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ

٢٨٩٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ ، عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانٍ ، عَنْ وَهَبِ بْنِ حُذَيْفَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الرَّجُلُ أَحَقُّ

المسلم المقتضى للضغائن والحث على التواضع المقتضى للمواددة . وأيضاً فالناس في المباح كلهم سواء ، فمن سبق إلى شيء استحقه ، ومن استحق شيئاً فأخذ منه بغير حق فهو غصب والغصب حرام . فعلى هذا قد يكون بعض ذلك على سبيل الكراهة ، وبعضه على سبيل التحريم (قال) أى سالم (وكان الرجل يقوم لابن عمر فما يجلس فيه) وفي رواية البخارى : وكان ابن عمر يكره أن يقوم الرجل من مكانه ثم يجلس مكانه . قال النووى : وأما ما نسب إلى ابن عمر فهو ورع منه وليس قعوده فيه حراماً إذا كان ذلك برضا الذى قام ، ولكنه تورع منه لاحتمال أن يكون الذى قام لأجله استحي منه فقام عن غير طيب قلبه ، فسد الباب ليسلم من هذا ، أو رأى أن الإيثار بالقرب مكروه أو خلاف الأولى فكان يمتنع من ذلك لئلا يرتكب أحد بسببه مكروهاً ، أو خلاف الأولى بأن يتأخر عن موضعه من الصف الأول ويؤثره وشبه ذلك . قال أصحابنا : وإنما يحمد الإيثار بحفظ النفس وأموال الدنيا دون القرب ، انتهى . قلت : وقد ورد ذلك عن ابن عمر مرفوعاً أخرجه أبو داود من طريق أبي الخصب عن ابن عمر : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام له رجل من مجلسه فذهب ليجلس ، فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(بَابُ مَا جَاءَ إِذَا قَامَ الرَّجُلُ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ رَجَعَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ)

قوله : (عن وهب بن حذيفة) الغفارى ، صحابى من أهل الصفة ، عاش إلى خلافة معاوية .

بِمَجْلِسِهِ ، وَإِنْ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ ، ثُمَّ عَادَ فَهُوَ أَحَقُّ بِمَجْلِسِهِ .
هذا حديثٌ صحيحٌ غريبٌ .

وفى الباب عن أبي بكرَةَ وأبي سعيدٍ وأبي هريرةَ .

قوله : (الرجل أحق بمجلسه وإن خرج لحاجته ثم عاد فهو أحق بمجلسه)
قال النووي : قال أصحابنا هذا في حق من جلس في موضع من المسجد أو غيره
لصلاة مثلاً ثم فارقه ليعود بأن فارقته ليتوضأ أو يقضى شغلاً يسيراً ثم يعود لم
يبتل اختصاصه ، بل إذا رجع فهو أحق به في تلك الصلاة ، فإن كان قد قعد فيه
غيره فله أن يقيمه ، وعلى القاعد أن يفارقه لهذا الحديث ، هذا هو الصحيح عند
أصحابنا ، وأنه يجب على من قعد فيه مفارقتة إذا رجع الأول . وقال بعض العلماء :
هذا مستحب ولا يجب وهو مذهب مالك والصواب الأول ، قال أصحابنا :
ولا فرق بين أن يقوم منه ويترك له فيه سجادة ونحوها أم لا ، فهذا أحق به في
الحالين . قال أصحابنا : وإنما يكون أحق به في تلك الصلاة وحدها دون غيرها انتهى .
وقال عياض : اختلف العلماء فيمن اعتاد بموضع من المسجد للتدريس والفتوى لحكى
عن مالك : أنه أحق به إذا عرف به ، قال والذي عليه الجمهور أن هذا استحسان
وليس بحق واجب ، ولعله مراد مالك ، وكذا قالوا في مقاعد الباعة من الألفية
والطرق التي هي غير متملكة ، قالوا من اعتاد بالجلوس في شيء منها فهو أحق به
حتى يتم غرضه ، قال وحكاه الماوردي عن مالك قطعاً للتنازع . وقال القرطبي :
الذي عليه الجمهور أنه ليس بواجب .

قوله : (هذا حديث صحيح غريب) وأخرجه أحمد في مسنده .

قوله : (وفى الباب عن أبي بكرَةَ وأبي سعيدٍ وأبي هريرة) أما حديث
أبي بكرَةَ وحديث أبي سعيدٍ فليُنظر من أخرجهما ، وأما حديث أبي هريرة فأخرجه
أحمد والبخارى في الأدب المفرد ، ومسلم وأبو داود وابن ماجه ولفظه : من قام
من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به .

٤٥ - بابُ ماجاء في كراهية الجلوس بين الرجلين بغير إذهما

٢٩٠٠ - حدثنا سويد ، أخبرنا عبد الله ، أخبرنا أسامة بن زيد ،

حدثني عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل للرجل أن يفرق بين اثنين إلا بإذنها » هذا حديث حسن . وقد رواه عامر الأحول عن عمرو بن شعيب أيضاً .

٤٦ - بابُ ماجاء في كراهية القعود وسط الحلقة

٢٩٠١ - حدثنا سويد ، أخبرنا عبد الله ، أخبرنا شعبة عن قتادة

عن مجاز : « أن رجلاً قعد وسط الحلقة ، فقال حذيفة : ملعون على لسان محمد . أو : لعن الله على لسان محمد من قعد وسط الحلقة » .

(باب ما جاء في كراهية الجلوس بين الرجلين بغير إذهما)

قوله : (حدثنا سويد) هو ابن نصر بن سويد المروزي (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك (أخبرنا أسامة بن زيد) الليثي مولاهم أبو زيد المدني .

قوله : (لا يحل الرجل أن يفرق) بتشديد الراء (بين اثنين) أى بأن يجلس بينهما (إلا بإذنها) لأنه قد يكون بينهما محبة ومودة وجريان سر وأمانة فيمشق عليهما التفرق بجلوسه بينهما .

قوله : (هذا حديث حسن) وأخرجه أحمد وأبو داود (وقد رواه عامر الأحول عن عمرو بن شعيب أيضاً) أخرجه أبو داود في سننه ولفظه : لا يجلس بين رجلين إلا بإذنها .

(باب ماجاء في كراهية القعود وسط الحلقة)

قوله : (أو لعن الله) شك من الراوى (من قعد وسط الحلقة) يسكون السين واللام . قال الخطابي : هذا يتأول فيمن يأتى حلقة قوم فيخطى رقابهم ويقعد وسطها ولا يقعد حيث ينتهى به المجلس فلعن للأذى ، وقد يكون في ذلك أنه إذا قعد

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وأبو مجلزٍ أنتمه لآحق بن حميدٍ .

٤٧ - بابُ ماجاء في كراهية قيام الرجل للرجل

٢٩٠٢ - حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن ، أخبرنا عفان ، أخبرنا

حماد بن سلمة ، عن حميد ، عن أنس قال : « لم يكن شخص أحب إليهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانوا إذا رأوه لم يقوموا لما يعلمون من كراهيته لذلك » .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ .

وسط الحلقة حال بين الوجوه فحجب بعضهم عن بعض ، فيتضررون بمكانه وبمقدمه هناك انتهى . وقال التوربشتي : المراد به الماजन الذي يقيم نفسه مقام السخرية ليكون ضحكة بين الناس ، ومن يجرى مجراه من المتأكلين بالشعوذة انتهى ، والشعوذة : خفة في اليد وأخذ كالسحر يرى الشيء بغير ما عليه أصله في رؤى العين ، والماجن : من لا يبالي قولاً وفعلًا .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد وأبو داود والحاكم .

(باب ماجاء في كراهية قيام الرجل للرجل)

قوله : (أخبرنا عفان) هو ابن مسلم بن عبد الله الصفار البهرى .

قوله : (لم يكن شخص أحب إليهم) أى إلى الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين (وكانوا) أى جميعاً (إذا رأوه) أى مقبلاً (لم يقوموا لما يعلمون من كراهيته لذلك) أى لقيامهم تواضعاً لربه ، وخالفته لعادة المتكبرين والمنجبرين ، بل اختار الثبات على عادة العرب في ترك التكلف في قيامهم وجلوهم وأكلهم وشربهم ولبسهم ومشيمهم وسائر أفعالهم وأخلاقهم .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح غريب) ذكره الحافظ في الفتح ، ونقل تصحيح الترمذى وأفره .

٢٩٠٣ - حدثنا محمود بن غيلان ، أخبرنا قبيصة ، أخبرنا سفيان

عن حبيب بن الشهيد ، عن أبي مجلز قال : « خرج معاوية فقام عبد الله ابن الزبير وابن صفوان حين رأوه فقال اجلسا ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من سره أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوأ من النار » . وفي الباب عن أبي أمامة . وهذا حديث حسن .

قوله : (أخبرنا قبيصة) هو ابن عقبة بن محمد (أخبرنا سفيان) هو الثوري .
قوله : (خرج معاوية فقام عبد الله بن الزبير وابن صفوان حين رأوه) ثبت من رواية الترمذي هذه أن عبد الله بن الزبير قد قام حين خرج معاوية وروايات أبي داود وغيره تدل على أنه لم يقم . ورجح الحافظ في الفتح هذه الروايات النافية فقال بعد ذكرها : وسفيان وإن كان من جبال الحفظ إلا أن العدد الكثير وفيهم مثل شعبة أولى بأن تكون روايتهم محفوظة من الواحد ، وقد اتفقوا على أن ابن الزبير لم يقم (من سره) أى أعجبه وجعله مسروراً ، وفي رواية أبي داود : من أحب (أن يتمثل) أى ينتصب (له الرجال قياماً) أى يقفون بين يديه قائمين لتعظيمهم من قلوبهم مثل بين يديه مثولاً أى انتصب قائماً . قال الطبري : يجوز أن يكون قوله قياماً مفعولاً دالفاً لما في الانتصاب من معنى القيام وأن يكون تمييز الاشتراك المثول بين المعنيين (فليتبوأ) أى فليهب (مقعده من النار) لفظه الامر معناه الخبر كأنه قال : من سره ذلك وجب له أن ينزل منزله من النار .

قوله : (وفي الباب عن أبي أمامة) أخرجه أبو داود وابن ماجه عنه قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم متوكئاً على عصا فقمنا له ، فقال لا تقوموا كما يقوم الأعاجم يعظم بعضها بعضاً .

قوله : (وهذا حديث حسن) وأخرجه أحمد وأبو داود .

اعلم أنه قد اختلف أهل العلم في قيام الرجل للرجل عند رؤيته ، فجوزه بعضهم كالنوى وغيره ، ومنعه بعضهم كالشيخ أبي عبد الله بن الحاج المالكي وغيره ، وقال النوى في الأذكار : وأما إكرام الداخل بالقيام ، فالذى تختاره أنه مستحب لمن

٢٩٠٤ — حدثنا هَمَّادٌ ، أخبرنا أَبُو أُسَامَةَ عن حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ ،

كان فيه فضيلة ظاهرة من علم أو صلاح أو شرف أو ولاية ونحو ذلك ، ويكون هذا القيام للبر والإكرام والاحترام لا للرياء والإعظام . وعلى هذا استمر عمل السلف والخلف ، وقد جمعت في ذلك جزءاً جمعت فيه الأحاديث والآثار وأقوال السلف وأفعالهم الدالة على ما ذكرته . وذكرت فيه ما خالفها وأوضحت الجواب عنه ، فمن أشكل عليه من ذلك شيء ورغب في مطالعته ، رجوت أن يزول إشكاله ، انتهى .

قلت : وقد نقل بن الحاج ذلك الجزء في كتابه المدخل ، وتعقب على كل ما استدل به النووي ، فن أقوى ما تمسك به حديث أبي سعيد عند الشيخين : أن أهل قريظة نزلوا على حكم سعد ، فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم إليه لجام ، فقال قوموا إلى سيدكم الحديث ، وقد أجاب عنه ابن الحاج بأجوبة منها : أن الأمر بالقيام لغير ما وقع فيه النزاع وإنما هو لينزله عن دابته لما كان فيه من المرض كما جاء في بعض الروايات ، انتهى . قال الحافظ : قد وقع في مسند عائشة عند أحمد من طريق علقمة بن وقاص عنها في قصة غزوة بني قريظة ، وقصة سعد بن معاذ ومجيئه مطولاً ، وفيه قال أبو سعيد : فلما طلع قال النبي صلى الله عليه وسلم : قوموا إلى سيدكم فأنزلوه . وسنده حسن ، وهذه الزيادة تخدش في الاستدلال بقصة سعد على مشروعية القيام المتنازع فيه ، انتهى .

وما تمسك به النووي حديث كعب بن مالك في قصة توبته وفيه : فقام إلى طلحة ابن عبيد الله يهرول ، فصاحني وهنأني . وأجاب عنه ابن الحاج بأن طلحة إنما قام لتهنئته ومصاحفته ولو كان قيامه محل النزاع لما انفرد به ، فلم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم قام له ولا أمر به ولا فعله أحد ممن حضروا وإنما انفرد طلحة بقوة المودة بينهما على ما جرت به العادة أن التهنة والبشارة ونحو ذلك تكون على قدر المودة والخالطة ، بخلاف السلام فإنه مشروع على من عرفت ومن لم تعرف .

وما تمسك به النووي حديث عائشة قالت : ما رأيت أحداً كان أشبه سمتاً ودلاً وهدياً برسول الله صلى الله عليه وسلم من فاطمة ، كانت إذا دخلت عليه قام إليها فأخذ بيدها فقبلها وأجلسها في مجلسه ، وكان إذا دخل عليها قامت إليه فأخذت بيده

عن أبي مجلز ، عن معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه .

فقبلته وأجلسته في مجلسها . أخرجه أبو داود والترمذي والفسائي وغيرهم . وأجاب عنه ابن الحاج باحتمال أن يكون القيام لها لأجل إجلاسها في مكانه إكراماً لها لأعلى وجه القيام المنازع فيه ، ولا سيما ما عرف من ضيق بيوتهم وقلة الفرش فيها ، فكانت إرادة إجلاسه لها في موضعه مستلزمة لقيامه .

ومما تمسك به النووي : ما أخرجه أبو داود عن عمرو بن الحارث أن عمر بن السائب حدثه أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جالساً يوماً فأقبل أبوه من الرضاعة فوضع له بعض ثوبه فقام عليه ، ثم أقبلت أمه فوضع لها شق ثوبه من جانبها الآخر فجلست عليه ، ثم أقبل أخوه من الرضاعة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجلسه بين يديه . وأجاب عنه ابن الحاج بأن هذا القيام لو كان محل النزاع لكان الوالدان أولى به من الأخ ، وإنما قام للأخ إما لأن يوسع له في الرداء أو في المجلس .

قلت : هذا الحديث معضل كما صرح به ابن المنذرى في تلخيص السنن فلا يصلح للاستدلال ، وتمسك النووي بروايات أخرى ، وأجاب عنها ابن الحاج بأنها ليست من محل النزاع ، والامر كما قال ابن الحاج وأجاب النووي عن أحاديث كراهة قيام الرجل للرجل بما لا يشفي العليل ولا يروى الغليل كما بينه ابن الحاج مفعلاً .

قلت : حديث أنس المذكور يدل على كراهة القيام المتنازع فيه ، وهو قيام الرجل للرجل عند رؤيته ، وظاهر حديث عائشة يدل على جوازه ، وجواب ابن الحاج عن هذا الحديث غير ظاهر ، واختلف في وجه الجمع بينهما ، فقول حديث أنس محمول على كراهة التنزيه ، وقيل هو محمول على القيام على طريق الإعظام ، وحديث عائشة على القيام على طريق البر والإكرام ، وقيل غير ذلك ، أما قيام الرجل لإنزال المريض عن مركوبه ، أو القادم من سفر ، أو للتمنئة لمن حدث له نعمة ، أو لتوسع المجلس فهو جائز بالاتفاق . نقل العين في شرح البخاري عن أبي الوليد بن رشد : أن القيام على أربعة أوجه : الأول محذور وهو أن يقع لمن يريد أن يقام إليه تكبراً وتعاضماً على القائمين إليه ، والثاني : مكروه وهو أن يقع لمن لا يتكبر ولا يتعاضد على القائمين ولكن يخشى أن يدخل نفسه بسبب ذلك ما يحذر

٤٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ

٢٩٠٥ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَلَوَانِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ ، قَالُوا : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْأَسَيْبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ : الْأَسْتِحْدَادُ وَالْخِتَانُ وَقَصُّ الشَّارِبِ وَتَنْفُ الْإِطِ وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ » .

ولما فيه من التشبه بالجبايرة ، والثالث : جائز وهو أن يقع على سبيل البر والإكرام لمن لا يريد ذلك ويؤمن معه التشبه بالجبايرة ، والرابع مندوب وهو أن يقوم لمن تقدم من سمنه فرحاً بقدمه ليسلم عليه ، أو إلى من تجددت له نعمة فيمنه بمحصلها أو مصيبة فيعزيه بسببها انتهى . وقال الغزالي القيام على سبيل الإعظام مكره وعلى سبيل البر والإكرام لا يكره . قال الحافظ في الفتح : هذا تفصيل حسن .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ)

قوله : (خمس من الفطرة) قال في النهاية : أى من السنة ، يعنى سنن الانبياء عليهم السلام الى أمرنا أن نقندي بهم ، وقال في مجمع البحار : أى من السنة القديمة التي اختارها الانبياء عليهم السلام وافقت عليها الشرائع فكأنها أمر جبلي فطرنا عليه ، منها : قص الشارب . فسبحانه . ! ما استخف اعقول قوم طولوا الشارب وأحفوا الاحية عكس ما عليه فطرة جميع الأمم قد بدلوا فطرتهم نعوذ بالله انتهى . ويسوغ الابتداء بالنكرة أن قوله خمس صفة موصوف محذوف ، والتقدير خصال خمس ، ثم فسرنا أو على الإضافة أى خمس خصال ، ويجوز أن تكون الجملة خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير الذي شرع لكم خمس من الفطرة (الاستحداد) أى حلق العانة ، سمي استحداداً لاستعمال الحديدية وهي الموصى وهو سنة ، والمراد به نظافة ذلك الموضع والأفضل فيه الحلق ويجوز بالقص والتنف والنورة ، والمراد بالعانة الشعر فوق ذكر الرجل وحواليه ، وكذلك الشعر الذي حول فرج المرأة ، ونقل عن أبي العباس بن سريج : أنه الشعر الثابت حول حلقة الدبر ، فيحصل من مجموع هذا استحباب حلق جميع ما على القبل والدبر وحولهما (والختان) بكسر

(٣ - تحفة الأحوذى ٨)

المعجمة وتخفيف المثناة مصدر ختن أى قطع ، والختن بفتح ثم سكون : قطع بهض مخصوص عن عضو مخصوص ، والختان اسم لفعل الخائن واما وضع الختان أيضاً كما فى حديث عائشة : إذا التقي الختانان . والاول المراد به هنا . قال المارودى : ختان الذكر قطع الجلدة التى تغطى الحشفة ، والمستحب أن يستوعب من أصلها عند أول الحشفة ، وأقل ما يجزئ أن لا يبقى منها ما يتغشى به شئ من الحشفة . وقال إمام الحرمين : المستحق فى الرجال قطع القلفة ، وهى الجلدة التى تغطى الحشفة حتى لا يبقى من الجلدة شئ متدل . وقال ابن الصباغ : حتى تنكشف جميع الحشفة قال الإمام : والمستحق من ختان المرأة ما ينطاق عليه الاسم . قال المارودى : ختانها قطع جلدة تسكون فى أعلى فرجها فوق مدخل الذكر كالنواة أو كعرف الديك والواجب قطع الجلدة المستعملية منه دون استئصاله . وقد أخرج أبو داود من حديث أم عطية : أن امرأة كانت تختن بالمدينة ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : لاتنهكى فإن ذلك أحطى للمرأة . وقال إنه ليس بالقوى . قال الحافظ : له شاهدان من حديث أنس ، ومن حديث أم أيمن عند أبى الشيخ فى كتاب العقيدة وآخر عن الضحاك بن قيس عند البيهقى .

واختلف فى وقت الختان ، فذهب الجمهور إلى أن مدة الختان لا تختص بوقت معين وليس بواجب فى حالة الصغر ، واستدل لهم بحديث أبى هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اختن إبراهيم خليل الرحمن بعد ما أتت عليه ثمانون سنة واختن بالقدم متفق عليه ، إلا أن مسلماً لم يذكر السنين وللشافعية وجه أنه يجب على الولي أن يختن الصغير قبل بلوغه ، ويرده ما رواه البخارى عن سعيد بن جبير قال : سئل ابن عباس مثل من أنت حين قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنا يومئذ مخنون وكانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك . ولهم أيضاً وجه أنه يحرم قبل عشر سنين ، ويرده حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم ختن الحسن والحسين يوم السابع من ولادتهما . أخرجه الحاكم والبيهقى من حديث عائشة ، وأخرجه البيهقى من حديث جابر ، قال الزوى بعد أن ذكر هذين الوجهين : وإذا قلنا بالصحيح استحب أن يختن فى اليوم السابع من ولادته ، وهل يحسب يوم الولادة من السبع أو يكون سبعة سواء فيه وجهان أظهرهما يحسب انتهى . وفى هذه المسألة أقوال أخرى ذكرها الحافظ فى الفتح .

واختلف في أن الحتان واجب أو سنة . قال الحافظ في الفتح : قد ذهب إلى وجوب الحتان الشافعي وجمهور أصحابه ، وقال به من القدماء عطاء حتى قال : لو أسلم الكبير لم يتم إسلامه حتى يحنثن . وعن أحمد وبعض المالكية يجب . وعن أبي حنيفة واجب وليس بفرض وعنه سنة يأثم بتركه . وفي وجه للشافعية لا يجب في حق النساء وهو الذي أورده صاحب المغنى عن أحمد ، وذهب أكثر العلماء وبعض الشافعية أنه ليس بواجب .

واحتج القائلون بالوجوب بروايات لا يخلو واحدة منها عن مقال ، وقد ذكرها الشوكاني في النيل مع الكلام عليها ثم قال : والحق أنه لم يقيم دليل صحيح يدل على الوجوب والتمتع السنة كما في حديث : خمس من الفطرة والواجب الوقوف على التمتع إلى أن يقوم ما يوجب الانتقال عنه انتهى . (وقص الشارب) أى قطع الشعر النابت على الشفة العليا من غير استئصال ، وسيأتى الكلام في هذه المسألة مفصلاً بعد باب (ونتف الإبط) بكسر الهمزة والموحدة وسكونها وهو المشهور وصوبه الجواب وهو يذكر ويؤنث ، وتأبط الشيء وضعه الشيء تحت إبطه والمستحب البداءة فيه باليمنى ، ويتأدى أصل السنة بالخلق ولا سيما من يؤله التتف ، وقد أخرج ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن يونس بن عبد الأعلى قال : دخلت على الشافعي ورجل يحلق لإبطه فقال : إني علمت أن السنة التتف ولكن لأقوى على الوجع . قال الغزالي : هو في الابتداء موجه ولكن يسهل على من اعتاده . قال والحق كاف لأن المقصود النظافة ، وتعقب بأن الحكمة في نتفه أنه محل للرائحة الكريهة وإنما ينشأ ذلك من الوسخ الذى يجتمع بالعرق فيه فيتلبد ويهيج ، فشرع فيه التتف الذى يضعفه فتخف الرائحة به ، بخلاف الحلق فإنه يقوى الشعر ويهيج ، فتكثر الرائحة لذلك . وقال ابن دقيق العيد : من نظر إلى اللفظ وقف مع التتف ، ومن نظر إلى المعنى أجاز به بكل مزبل ، لكن بين أن التتف مقصود من جهة المعنى ، فذكر نحو ما تقدم ، قال وهو معنى ظاهر لا يهمل ، فإن مورد النص إذا احتمل معنى مناسباً يحتمل أن يكون مقصوداً في الحكم لا يترك ، والذي يقوم مقام التتف في ذلك التنور لكنه يرق الجلد ، فقد يتأذى صاحبه به ولا سيما إن كان جلده رقيقاً ، وتستحب البداءة في إزالته باليد اليمنى ويزيل ما في اليمنى بأصابع اليسرى ، وكذا اليسرى إن أمكن وإلا فباليسرى (وتقليم الأظفار) هو تفصيل من القلم وهو القطع ، والأظفار جمع ظفر بضم الظاء والفاء وبسكونها ، والمراد إزالة ما يزيد على ما يلبس رأس

هذا حديث حسن صحيح .

٢٩٠٦ - حدثنا قتيبة وهناد قالأ : أخبرنا وكيع ، عن زكريا

ابن أبي زائدة ، عن مصعب بن شيبة ، عن طلق بن حبيب ، عن عبد الله
ابن الزبير ، عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « عشر من
الفطرة : قص الشارب وإعفاء اللحية والسواك والاستنشاق وقص الأظفار

الأصبع من الظفر ، لأن الوسخ يجتمع فيه فيستقذر ، وقد ينتهي إلى حد يمنع
من وصول الماء إلى ما يجب غسله في الطهارة . قال الحافظ : لم يثبت في ترتيب
الأصابع عند القص شيء من الأحاديث لكن جزم النووي في شرح مسلم بأنه
يستحب البداءة بمسحة اليمنى ثم بالوسطى ثم البنصر ثم الخنصر ثم الإبهام ، وفي
اليسرى بالبداءة بخنصرها ثم بالبنصر إلى الإبهام . فيبدأ في الرجلين بخنصر اليمنى
إلى الإبهام وفي اليسرى بإبهامها إلى الخنصر ، ولم يذكر الاستحباب مستنداً .
انتهى كلام الحافظ وقد بسط الكلام في هذا المقام بسطاً حسناً .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد والشيخان وأبو داود
والنسائي وابن ماجه .

قوله : (عن مصعب بن شيبة) بن جبير بن شيبة بن عثمان العبدي المسكي
الحجبي ، ابن الحديث من الخامسة (عن طلق) بسكون اللام (بن حبيب) العنزي
بصري صدوق عابد ، روى بالإرجاء من الثالثة .

قوله : (عشر من الفطرة) فإن قلت : ما وجه التوفيق بين هذا وبين حديث
أبي هريرة المتقدم بافظ خمس من الفطرة ، قلت : قيل في وجه الجمع أنه صلى الله
عليه وسلم كان أعلم أولاً بالخنس ثم أعلم بالزيادة ، وقيل الاختلاف في ذلك بحسب
المقام فذكر في كل موضع اللائق بالمخاطبين ، وقيل ذكر الخنس لا ينافي الزائد لأن
الأعداد لا مفهوم لها (وإعفاء اللحية) هو أن يوفر شعرها ولا يقص كالشوارب
من عفا الشيء إذا كثر وزاد يقال : أعفيتها وعفيتها كذا في النهاية . وفي حديث
ابن عمر عند البخاري : وفروا اللحى (والسواك) قال أهل اللغة : السواك بكسر

وَعَسَلُ الْبَرَاجِمِ وَتَنَفُّ الْإِبْطِ وَحَقُّ الْعَانَةِ وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ » قَالَ زَكْرِيَّا

السين ، وهو يطلق على الفعل وعلى اللعود الذى يتسوك ، به وهو مذكر ، وذكر صاحب المحكم أنه يؤنث ويذكر والسواك فملك بالمسواك ويقال ساك فيه يسوكه سوكا . فإن قلت أستاذك لم تذكر القم وجمع السواك سوك بضمين ككتاب وكتب ، وذكر صاحب المحكم : أنه يجوز سوك بالهمزة . قال النووى : ثم قيل إن السواك مأخوذ من ساك إذا ذلك وقيل من جاءت الإبل تستاك أى تتمايل هز الا وهو فى اصطلاح العلماء استعمال عود أو نحوه فى الأسنان ليذهب الصفرة أو غيرها عنها (والاستنشاق) قال فى المجمع : استنشق أى أدخل الماء فى أنفه بأن جذبه بريح أنفه واستنثر بمثناة فنون فثلثة ، أى أخرجه منه بريجه بإعانة يده أو بغيرها بعد إخراج الأذى لما فيه من تنقية مجرى النفس انتهى ، والمراد هنا الاستنشاق مع الاستنثار ، وقال فيه الاستنشاق فى حديث : عشرة من الفطرة يحتمل حمله على ماورد فيه الشرع باستحبابه من الوضوء والاستيقاظ وعلى مطلقه وعلى حال الاحتياج باجتماع الاوساخ فى الأنف ، وكذا السواك يحتمل كلامها انتهى ، (وقص الاظفار) أى تقليمها (وغسل البراجم) هى بفتح الباء الموحدة وبالجم جمع برجة بضم الباء والجم ، وهى عقد الأصابع ومفاصلها كلها وغسلها سنة مستقلة ليست بواجبة ، قال العلماء ويلتحق بالبراجم ما يجتمع من الوسخ فى معاطف الأذن وقعر الهماخ فيزيله بالمسح لأنه ربما أضرت كثرتة بالسمع ، وكذلك ما يجتمع فى داخل الأنف وكذلك جميع الوسخ المجتمع على أى موضع كان من البدن بالعرق والغبار ونحوهما (وانتقاص الماء) بالقاف والصاد المهملة ، وقد ذكر الترمذى تفسيره بأنه الاستنجاء بالماء وكذلك فسره وكيع فى رواية مسلم . وقيل معناه انتقاص البول بالماء باستعمال الماء فى غسل المذاكير وقطعه ليرتد البول بردع الماء ولولم يغسل انزل منه شئ فثبى فيعسر الاستبراء والاستنجاء بالماء على الأول المستنجى به وعلى الثانى البول فالمصدر مضاف إلى المفعول ، وإن أريد به الماء المغسول به ، فالإضافة إلى الفاعل أى وانتقاص الماء البول ، وانتقص لازم ومتعد ، واللزوم أكثر ، وقيل هو تصحيف والصحيح « وانتفاض ، بالفاء والضاد المعجمة والمهملة أيضاً ، وهو الانتضاح بالماء على الذكر وهذا أقرب ،

قَالَ مُصْعَبٌ : وَنَسِيتُ الْعَاثِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَضْمُضَةُ .

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ وَابْنِ عُمَرَ . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . قَالَ أَبُو عِيسَى : انْتِقَاصُ الْمَاءِ : هُوَ الاسْتِنْجَاءُ بِالْمَاءِ .

٤٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَوْقِيتِ تَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ وَأَخْذِ الشَّارِبِ

٢٩٠٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ، أَخْبَرَنَا صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى أَبُو مُحَمَّدٍ صَاحِبُ الدَّقِيقِ ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرٍاءُ الْجَوْنِيُّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنَّهُ وَقَّتَ لَهُمْ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً تَقْلِيمَ الْأُظْفَارِ وَأَخْذَ الشَّارِبِ وَحَقَّقَ الْعَانَةَ » .

لأن في كتاب أبي داود والانتصاح . ولم يذكر انتقاص الماء كذا في المراقبة (ونسيت العاثرة إلا أن تكون) أي العاثرة (المضمضة) قال النووي : هذا شك منه . قال القاضي عياض : ولعلها الختان المذكور مع الخس وهو أولى انتهى . قوله : (وفي الباب عن عمار بن ياسر وابن عمر) أما حديث عمار بن ياسر فأخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه ، وأما حديث ابن عمر فأخرجه البخاري . قوله : (هذا حديث حسن) وأخرجه أحمد ومسلم والنسائي .

فإن قلت : كيف حسن الترمذي هذا الحديث ، وفي سنده مصعب بن شيبة وهو ابن الحديث : وكيف أخرجه مسلم في صحيحه ، قلت : قال الحافظ في الفتح بعد ذكر هذا الحديث : مصعب بن شيبة وثقه ابن معين والعلجلى وغيرهما ، ولينه أحمد وأبو حاتم وغيرهما ، لحديثه حسن ، وله شواهد في حديث أبي هريرة وغيره ، فالحكم بصحته من هذه الحثيثة سائق انتهى .

(باب ما جاء في توقيت تقليم الاظفار وأخذ الشارب)

قوله : (أخبرنا عبد الصمد) هو ابن عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التميمي (أخبرنا عمران الجوني) اسمه عبد الملك بن حبيب الأزدي البصري . قوله : (أنه وقت) أي بين وعين (لهم) أي لا جلمهم (في كل أربعين ليلة)

٢٩٠٨ - حدثنا قتيبة ، أخبرنا جعفر بن سليمان ، عن أبي عمران الجوني ، عن أنس بن مالك قال : « وَقَّتْ لَنَا فِي قِصِّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ وَحَلْقِ الْعَانَةِ وَتَنْفِ الْإِيطِ أَنْ لَا نَتْرُكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا » .

فلا يجوز التأخير في هذه الأشياء عن هذه المدة .

قوله : (أخبرنا جعفر بن سليمان) هو الضعيف .

قوله : (وقت لنا) بصيغة المجهول من التوقيت ، قال النووي : هو من الأحاديث المرفوعة مثل قوله : أمرنا بكذا وقد تقدم بيان هذا في الفصول المذكورة في أول الكتاب انتهى . وقد صرح في الرواية المتقدمة من حديث الباب بأن الوقت هو النبي صلى الله عليه وسلم (أن لا نترك أكثر من أربعين يوماً) قال النووي : معناه لا نترك تركاً نتجاوز به أربعين ، لا أنه وقت لهم الترك أربعين . قال والمختار أنه يضبط بالحاجة والطول ، فإذا طال حلق انتهى . قال الشوكاني : بل المختار أنه يضبط بالأربعين التي ضبط بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز تجاوزها ولا يعد مخالفاً للسنة من ترك القص ونحوه بعد الطول إلى انتهاء تلك الغاية انتهى .

(فائدة) قال الحافظ : لم يثبت في استحباب قص الظفر يوم الخميس حديث وقد أخرجه جعفر المستغفرى بسند مجهول ورويناه في مسلسلات التيمم من طريقه ، وأقرب ما وقفت عليه في ذلك ما أخرجه البيهقي من مرسل أبي جعفر الباقر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحب أن يأخذ من أظفاره وشاربه يوم الجمعة ، وله شاهد موصول عند أبي هريرة لكن سنده ضعيف أخرجه البيهقي أيضاً في الشعب ، وسئل أحمد عنه فقال : يسن في يوم الجمعة قبل الزوال ، وعنه يوم الخميس ، وعنه يتخير ، وهذا هو المعتمد أنه يستحب كيف ما احتاج إليه ، انتهى كلام الحافظ بلفظه .

قلت : حديث أبي هريرة الذي رواه البيهقي في الشعب ذكره السيوطي في الجامع الصغير بلفظ : كان يلقم أظفاره ويقص شاربه يوم الجمعة قبل أن يروح إلى الصلاة . قال المناوي هذا حديث منكر .

(فائدة أخرى) قال الحافظ في سؤالاته هنا عن أحمد ، قلت له يأخذ من شعره

هَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ وَصَدَقَهُ بْنُ مُوسَى لَيْسَ عِنْدَهُمْ

بِالْحَافِظِ .

وأظفاره أيدفنه أم يلقيه ؟ قال : يدفنه ، قلت : بلغك فيه شيء ؟ قال : كان ابن عمر يدفنه . وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بدفن الشعر والأظفار ، وقال : لا يتلعب به سحرة بني آدم . قال الحافظ : وهذا الحديث أخرجه البيهقي من حديث وائل بن حجر نحوه ، وقد استحب أصحابنا دفنها لكونها أجزاء من الآدمي . قال : وللترمذي الحكيم من حديث عبد الله بن بشر رفعه : قصوا أظفاركم وادفنوا أظفاركم ونفوا أبراجكم ، وفي سنده راو مجهول .

قوله : (هذا أصح من الحديث الأول) أى حديث جعفر بن سليمان عن أبي عمران أصح من حديث صدقة عن أبي عمران ، وحديث صدقة بن موسى عن ابن عمران أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي ، وحديث جعفر بن سليمان عنه أخرجه مسلم وابن ماجه . قال القاضي عياض : قال العقيلي في حديث جعفر هذا نظر . قال وقال أبو عمر يعنى ابن عبد البر : لم يروه إلا جعفر بن سليمان وليس بحجة لسوء حفظه وكثرة غلطه . قال النووي : قد وثق كثير من الأئمة المتقدمين جعفر بن سليمان ، ويسكن في توثيقه احتجاج مسلم به وقد تابعه غيره انتهى . وقال الحافظ في الفتح بعد نقل كلام العقيلي وابن عبد البر مالفظه : وتعقب بأن أبا داود والترمذي أخرجاه من رواية صدقة بن موسى عن أبي عمران ، وصدقة ابن موسى وإن كان فيه مقال لكن تبين أن جعفر لم ينفرده به ، وقد أخرج ابن ماجه نحوه من طريق علي بن زيد بن جدعان عن أنس ، وفي علي أيضاً ضعف وأخرجه ابن عدى من وجه ثالث من جهة عبد الله بن عمران شيخ مصرى عن ثابت عن أنس لكن أنى فيه بالفاظ مستغربة قال : أن يحاق الرجل عاتته كل أربعين يوماً ، وأن يمتنق لإبطه كلبا طلع ، ولا يدع شاربيه يطولان ، وأن يقلم أظفاره من الجمعة إلى الجمعة . وعبد الله والراوى عنه مجهولان انتهى .

٥٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي قِصِّ الشَّارِبِ

٢٩٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْوَلِيدِ الْكُوفِيُّ الْكِنْدِيُّ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ سِمَاكِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُصُّ أَوْ يَأْخُذُ مِنْ شَارِبِهِ . قَالَ : وَكَانَ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ إِبْرَاهِيمُ يَفْعَلُهُ » . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

٢٩١٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ يَسَافٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

(بَابُ مَا جَاءَ فِي قِصِّ الشَّارِبِ)

قوله : (أخبرنا يحيى بن آدم) أبو زكريا الكوفي (عن إسرائيل) هو ابن يونس الكوفي (عن سماك) هو ابن حرب .

قوله : (كان النبي صلى الله عليه وسلم يقص أو يأخذ من شاربه) شك من الراوى (قال) أى النبي صلى الله عليه وسلم (وكان خليل الرحمن لإبراهيم يفعله) أى القص أو الأخذ أيضاً . قال الطيبي : يعنى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبع سنة أبيه إبراهيم عليه الصلاة والسلام كما يذبح عنه قوله تعالى : « ولما ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمن ، قيل الكلمات خمس : فى الرأس والفرق وقص الشارب والسواك وغير ذلك ، انتهى .

قوله : (هذا حديث حسن غريب) ذكر الحافظ هذا الحديث فى الفتح ونقل تحسين الترمذى وأقره .

قوله : (أخبرنا عبيدة) بفتح أوله (بن حميد) الكوفي المعروف بالحناء (عن يوسف بن صهيب) الكندى الكوفي ثقة من السادسة (عن حبيب بن يسار) الكندى الكوفي ، ثقة من الثالثة كذا فى التقريب . وقال فى تهذيب التهذيب فى ترجمته : روى عن زيد بن أرقم وغيره ، وعنه يوسف بن صهيب وغيره أخرج له الترمذى والنسائى حديثاً واحداً فى أخذ الشارب وصححه الترمذى انتهى (عن

صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ فَلَيْسَ مِنَّا » .

زيد بن أرقم) بن زيد بن قيس الانصارى الخزرجى صحابى مشهور ، أول مشاهده الخندق وأنزل الله تصديقه فى سورة المنافقين .

قوله : (من لم يأخذ من شاربه فليس منا) أى فليس من العالمين بسنتنا ، وهذان الحديثان يدلان على جواز قص الشارب ، واختلف الناس فى حد ما يقص منه وقد ذهب كثير من السلف إلى استئصاله وحلقه لظاهر قوله : أحفوا وانهمكوا ، وهو قول السكوفيين ، وذهب كثير منهم إلى منع الحلق والاستئصال وإليه ذهب مالك وكان يرى تأديب من حلقه . وروى عنه ابن القاسم أنه قال : لإحفاء الشارب مثلة . قال النووى : المختار أنه يقص حتى يبدو طرف الشفة . ولا يحفيه من أصله ، قال : وأما رواية أحفوا الشوارب فمعناها أحفوا ما طال عن الشفتين ، وكذلك قال مالك فى الموطأ : يؤخذ من الشارب حتى يبدو أطراف الشفة . قال ابن القيم : وأما أبو حنيفة وزفر وأبو يوسف ومحمد ، فسكان مذهبه فى شعر الرأس والشوارب أن الإحفاء أفضل من التقصير ، وذكر بعض المالكية عن الشافعى : أن مذهبه كذهب أبى حنيفة فى حلق الشارب . قال الطحاوى : ولم أجد عن الشافعى شيئاً منصوباً فى هذا ، وأصحابه الذين رأيتهم المزنى والربيع كانا يحفیان شواربهما ويدل ذلك أنهما أخذاه عن الشافعى . وروى الأثرم عن الإمام أحمد : أنه كان يحفى شاربه لإحفاء أشديداً ، وسمعتة يسأل عن السنة فى إحفاء الشارب فقال يحفى . وقال حنبل قيل لأبى عبد الله : ترى للرجل يأخذ شاربه ويحفيه أم كيف يأخذه ؟ قال إن أحفاء فلا بأس ، وإن أخذه قصاً فلا بأس . وقال أبو محمد فى المغنى : هو خير بين أن يحفيه وبين أن يقصه . وقد روى النووى فى شرح مسلم عن بعض العلماء أنه ذهب إلى التخيير بين الأمرين الإحفاء وعدمه . وروى الطحاوى الإحفاء عن جماعة من الصحابة أبى سعيد وأبى أسيد ورافع بن خديج وسهل بن سعد وعبد الله بن عمر وجابر وأبى هريرة ، قال ابن القيم : واحتج من لم ير إحفاء الشوارب بحديث عائشة وأبى هريرة المرفوعين : عشر من الفطرة ، فذكر منها قص الشارب . وفى حديث أبى هريرة أن الفطرة خمس وذكر منها قص الشارب . واحتج المحققون بأحاديث الأمر بالإحفاء وهى صحيحة وبحديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وفى الباب عن المغيرة بن شعبه . هذا حديث حسن صحيح .

كان يحكى شاربه انتهى . قال الشوكاني : والإحفاء ليس كما ذكره النووي من أن معناه أحفوا ما طال عن الشفتين ، بل الإحفاء الاستئصال كما فى الصحاح والقاموس والكشاف وسائر كتب اللغة . قال ورواية القص لا تنافيه لأن القص قد يكون على جهة الإحفاء وقد لا يكون . ورواية الإحفاء معينة المراد وكذلك حديث : من لم يأخذ من شاربه فليس منا . لا يعارض رواية الإحفاء لأن فيها زيادة يتعين المصير إليها ، ولو فرض التعارض من كل وجه لمكانت رواية الإحفاء أرجح ، لأنها فى الصحيحين . وروى الطحاوى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ من شارب المغيرة على سواكه قال : وهذا لا يكون معه إحفاء ، ويحجب عنه بأنه محتمل ودعوى أنه لا يكون معه إحفاء ممنوعة . وهو إن صح كما ذكره لا يعارض تلك الأقوال منه صلى الله عليه وسلم انتهى . وذهب الطبرى إلى التخيير بين الإحفاء والقص وقال دلت السنة على الأمرين ولا تعارض ، فإن القص يدل على أخذ البعض والإحفاء يدل على أخذ الكل ، وكلاهما ثابت فيتخير فيما شاء انتهى . قال الحافظ ويرجع قول الطبرى ثبوت الأمرين معاً فى الأحاديث المرفوعة .

قلت : ما ذهب إليه الطبرى هو الظاهر ، وأما قول الشوكاني ودعوى أنه لا يكون معه إحفاء ممنوعة الخ ، ففيه أن الظاهر هو ما قال الطحاوى من أن هذا لا يكون معه إحفاء . قال الحافظ : بعد نقل حديث المغيرة بن شعبه عن سنن أبى داود بلفظه : ضفت النبى صلى الله عليه وسلم وكان شاربى وفى فقره على سواكه ما لفظه : واختلاف فى المراد بقوله على سواكه ؛ فالراجح أنه وضع سواكه عند الشفة تحت الشعر وأخذ الشعر بالمقص ، قيل المعنى قصه على أثر سواكه أى بعد ما تسوك ، ويؤيد الأول ما أخرجه البيهقى فى هذا الحديث قال فيه : فوضع السواك تحت الشارب وقص عليه . وأخرج البزار من حديث عائشة : أن النبى صلى الله عليه وسلم أبصر رجلاً وشاربه طويل ، فقال اتوني بمقص وسواك ، فجعل السواك على طرفه ، ثم أخذ ما جاوزه .

قوله : (وفى الباب عن المغيرة بن شعبه) أخرجه أبو داود والبيهقى والطحاوى .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد والنسائى والضياء .

٢٩١١ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ يُونُسَ
ابْنِ صُهَيْبٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ .

٥١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَخْذِ مِنَ اللَّحِيَةِ

٢٩١٢ - حدثنا هَنَّادٌ ، أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ هَارُونَ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ
عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَانَ يَأْخُذُ مِنْ لِحْيَتِهِ مِنْ عَرْضِهَا وَطُولِهَا » . هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ ، وَتَمَعْتُ
مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ : عُمَرُ بْنُ هَارُونَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ لَا أَعْرِفُ لَهُ
حَدِيثًا لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ ، أَوْ قَالَ : يَتَفَرَّدُ بِهِ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ ، « كَانَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْخُذُ مِنْ لِحْيَتِهِ مِنْ عَرْضِهَا وَطُولِهَا » ، وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا
مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ هَارُونَ ، وَرَأَيْتُهُ حَسَنَ الرَّأْيِ فِي عُمَرَ بْنِ هَارُونَ ،

(بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَخْذِ مِنَ اللَّحِيَةِ)

قوله : (أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ هَارُونَ) بن يزيد الثقفي مولا هم البلخي ، متروك ، وكان
حافظاً من كبار التاسعة .

قوله : (كَانَ يَأْخُذُ مِنْ لِحْيَتِهِ مِنْ عَرْضِهَا وَطُولِهَا) بدل بإعادة العامل .
قال الطيبي : هذا لا ينافي قوله صلى الله عليه وسلم : اعفوا اللحى ، لأن المنهى هو قصها
كفعل الأعاجم أو جعلها كذنب الحسام ، والمراد بالإعفاء التوفير منها كما في
الرواية الأخرى والأخذ من الأطراف قليلاً لا يكون من القص في شيء انتهى .
قلت : كلام الطيبي هذا حسن إلا أن حديث عمرو بن شعيب هذا ضعيف جداً .

قوله : (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ) وهو حديث ضعيف لأن مداره على عمر بن
هارون وهو متروك كما عرفت . قال الحافظ في الفتح بعد ذكر هذا الحديث
أخرجه الترمذي ونقل عن البخاري أنه قال في رواية عمر بن هارون : لا أعلم له
حديثاً منكراً إلا هذا .

قوله : (وَرَأَيْتُهُ) هذا قول الترمذي والضمير المنصوب لمحمد بن إسماعيل

وَسَمِعْتُ قُتَيْبَةَ يَقُولُ : «عُمَرُ بْنُ هَارُونَ ، وَكَانَ صَاحِبَ حَدِيثٍ ، وَكَانَ يَقُولُ : «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ» قَالَ قُتَيْبَةُ ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ بْنُ الْجَرَّاحِ ، عَنْ رَجُلٍ عَنْ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدَ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَصَبَ الْمُنَجْنِيقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ» . قَالَ قُتَيْبَةُ : قُلْتُ لَوْ كَيْفَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ صَاحِبُكُمْ عُمَرُ بْنُ هَارُونَ .

البخارى (وكان صاحب حديث) وقع في بعض النسخ كان صاحب حديث بغير الواو، وهو الظاهر (أن النبي صلى الله عليه وسلم نصب المنجنيق) بفتح ميم وجيم وسكون نون بينهما : ما يرمى به الحجارة ، قاله في المجموع . وقال في القاموس : المنجنيق وبكسر الميم آلة ترمى بها الحجارة كالمنجنوق معربة ، وقد تذكر فارسيتهما من جهة نيك ، أى أنا ما أجودنى ، جمعه منجنوقات وبجائق وبجانيق انتهى (من هذا) أى من هذا الرجل الذى تروى حديث المنجنيق عنه (قال) أى وكيع (صاحبكم عمر ابن هارون) أى المذكور فى سند حديث الباب .

فإن قلت : ما وجه ذكر الترمذى فى هذا المقام حديث المنجنيق ؟ قلت : لعل وجه ذكره ههنا أن يقين أن الرجل المذكور فى حديث المنجنيق هو عمر بن هارون المذكور فى سند حديث الباب ، أو وجه ذكره أن يقين أن وكيعاً مع جلالة قدره ، قد روى عن عمر بن هارون حديث المنجنيق والله تعالى أعلم .

(تفسيه) روى أبو داود فى المراسيل ، عن ثور عن مكحول : أن النبي صلى الله عليه وسلم نصب على أهل الطائف المنجنيق . ورواه الترمذى فلم يذكر مكحولا ذكره معضلاً عن ثور . وروى أبو داود من مرسل يحيى بن أبى كثير قال : حاصرهم رسول الله شهراً . قال الاوزاعى : فقلت ليحيى ، أبلغك أنه رامهم بالجنانيق ؟ فأنكر ذلك وقال : ما نعرف ما هذا انتهى كذا فى التلخيص .

٥٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي إِعْفَاءِ اللَّحْيَةِ

٢٩١٣ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ
عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِيعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « احْفُوا الشَّوَارِبَ وَاعْفُوا اللَّحْيَ » .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي إِعْفَاءِ اللَّحْيَةِ)

قوله : (احفوا الشوارب) بالحاء المهملة والفاء ثلاثياً ورباعياً من الإحفاء
أو الحفو ، والمراد الإزالة قاله الحافظ . قالت : أراد بقوله الثلاث رباعياً ، ثلاثياً
مجرداً وثلاثياً مزيداً فيه . والشوارب جمع الشارب والمراد به الشعر النابت على
الشفة العليا . وقد تقدم بيان هذه المسألة مبسوطاً في باب قص الشارب (واعفوا
اللحي) من الإعفاء وهو الزك ، وقد حصل من مجموع الأحاديث خمس روايات
اعفوا واوفوه وارخوا وارجوا ووفروا ، ومعناها كلها تركها على حالها . قال
ابن السكيت وغيره : يقال في جمع اللحية لحي ، ولحي بكسر اللام وضمة لغتان
والكسر أفصح . قال الحافظ : قال الطبري ذهب قوم إلى ظاهر الحديث فسكرها
تناول شيء من اللحية من طولها ومن عرضها ، وقال قوم : إذا زاد على القبضة
يؤخذ الزائد ، ثم ساق بسنده إلى ابن عمر أنه فعل ذلك ، وإلى عمر أنه فعل ذلك
برجل ، ومن طريق أبي هريرة أنه فعله . وأخرج أبو داود من حديث جابر
بسند حسن قال : كنا نغني السبال إلا في حج أو عمرة ، وقوله نغني بضم أوله وتشديد
الفاء أى نتركه وإفراً ، وهذا يؤيد ما نقل عن ابن عمر ، فإن السبال بكسر المهملة
وتخفيف الموحدة جمع سبلة بفتحيتين : وهى ما طال من شعر اللحية ، فأشار جابر
إلى أنهم يقصرون منها في النسك . ثم حكى الطبري اختلافاً فيما يؤخذ من اللحية
هل له حد أم لا ، فأسند عن جماعة الإقتصار على أخذ الذى يزيد منها على قدر
الكف . وعن الحسن البصري : أنه يؤخذ من طولها وعرضها ما لم يفحش ، وعن
عطاء نحوه ، قال وحمل هؤلاء النهى على منع ما كانت الأعاجم تفعله من قصها
وتخفيفها ، قال وكره آخرون التعرض لها إلا في حج أو عمرة ، وأسند عن
جماعة واختار قول عطاء وقال : إن الرجل لو ترك لحيته لا يتعرض لها حتى أخش

طولها وعرضها ، لعرض نفسه لمن يسخر به . واستدل بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها انتهى . ثم تكلم الحافظ على هذا الحديث وقد تقدم كلامه في الباب المتقدم ثم قال : وقال عياض يكره حلق اللحية وقصها وتحذيفها ، وأما الأخذ من طولها وعرضها إذا عظمت لحسن ، بل تسكره الشهرة في تعظيمها كما يكره في تقصيرها كذا قال . وتعبه النووي بأنه خلاف ظاهر الخبر في الأمر بتوفيرها ، قال والمختار تركها على حالها وأن لا يتعرض لها بتقصير ولا غيره ، وكان مراده بذلك في غير النسك لأن الشافعي نص على استحبابه فيه .

قلت : لو ثبت حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده المذكور في الباب المتقدم لكان قول الحسن البصري وعطاء أحسن الأقوال وأعدلها ، لكنه حديث ضعيف لا يصلح للاحتجاج به . وأما قول من قال : إنه إذا زاد على القبضة يؤخذ للزائد ، واستدل بآثار ابن عمر وعمر وأبي هريرة رضي الله عنهم فهو ضعيف ، لأن أحاديث الإغفاء المرفوعة الصحيحة تنفي هذه الآثار . فهذه الآثار لا تصلح للاستدلال بها مع وجود هذه الأحاديث المرفوعة الصحيحة ، فأسلم الأقوال هو قول من قال بظاهر أحاديث الإغفاء وكره أن يؤخذ شيء من طول اللحية وعرضها ، والله تعالى أعلم .

اعلم أن أثر ابن عمر الذي أشار لإياه الطبري أخرجه البخاري في صحيحه بلفظ : وكان ابن عمر إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته ، فما فضل أخذه . قال الحافظ : هو موصول بالسند المذكور إلى نافع وقد أخرجه مالك في الموطأ عن نافع بلفظ : كان ابن عمر إذا حلق رأسه في حج أو عمرة أخذ من لحيته وشاربه ، وفي حديث الباب مقدار المأخوذ . قال السكرماني : لعل ابن عمر أراد الجمع بين الحلق والتقصير في النسك فحلق رأسه كله وقصر من لحيته ليدخل في عموم قوله تعالى : « محلقين رؤوسكم ومقصرين » ، وخص ذلك من عموم قوله : « وفروا للحي » . فحمله على حالة غير حالة النسك . قال الحافظ : الذي يظهر أن ابن عمر كان لا يخص هذا التخصيص بالنسك ، بل كان يحمل الأمر بالإغفاء على غير الحالة التي تنشوه فيها الصورة بإفراط طول شعر اللحية أو عرضه انتهى . وقال في الدراية : قوله إن المشنون في اللحية

هذا حديث صحيح .

٢٩١٤ - حدثنا الأنصاري ، أخبرنا ممن ، أخبرنا مالك ، عن أبي بكر بن نافع ، عن أبيه عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بإخفاء الشوارب وإعفاء اللحى » . هذا حديث حسن صحيح . وأبو بكر بن نافع هو مولى ابن عمر ثقة ، وعمر بن نافع وعبد الله ابن نافع مولى ابن عمر يصف .

أن تكون قدر القبضة ، روى أبو داود والنسائي من طريق مروان بن سالم : رأيت ابن عمر يقبض على لحية ليقطع ما زاد على الكف ، وأخرجه ابن أبي شيبة وابن سعد ومحمد بن الحسن . وروى ابن أبي شيبة عن أبي هريرة نحوه ، وهذا من فعل هذين الصحابييين يعارضه حديث أبي هريرة مرفوعاً : احفوا الشوارب واعفوا اللحى ، أخرجه مسلم . وفي الصحيحين عن ابن عمر مرفوعاً : خذوا الشوارب واعفوا اللحى . ويمكن الجمع بحمل النهي على الاستئصال أو ما قاربه ، بخلاف الأخذ المذكور . ولا سيما أن الذي فعل ذلك هو الذي رواه انتهى . قلت : في هذا الجمع نظر كما لا يخفى .

قوله : (هذا حديث صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله : (عن أبي بكر بن نافع) العدوي ، مولى ابن عمر مدني صدوق ، يقال اسمه عمر من كبار السابعة ، وروايته عن صفية بنت أبي عبيد مرسل .

قوله : (أمر بإخفاء الشوارب وإعفاء اللحى) قال الخطابي : لإخفاء الشارب أن يؤخذ منه حتى يحق ويرق ، وقد يكون أيضاً معناه الاستقصاء في أخذه من قولك : أحفيت في المسألة ، إذا استقصيت فيها ، وإعفاء اللحية توفيرها من قولك : عفى البث إذا طال ، ويقال عفى الشيء بمعنى كثر ، قال الله تعالى « حتى عفواً أي كثروا » .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي .

قوله : (وعمر بن نافع ثقة) قال في التقریب : عمر بن نافع العدوي مولى ابن عمر ثقة من السادسة ، مات في خلافة المنصور (وعبد الله بن نافع مولى ابن

٥٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ إِحْدَى الرَّجْلَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى مُسْتَلْقِيًا

٢٩١٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ ، قَالُوا ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَمِّهِ « أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ ، وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى » .

عمر يضعف (قال في التقریب : عبد الله بن نافع مولى ابن عمر المدني ، ضعيف من السابعة .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ إِحْدَى الرَّجْلَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى مُسْتَلْقِيًا)

قوله : (عن عباد بن تميم) بن غزية الانصاري المازني (عن عمه) هو عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب الانصاري المازني ، أبو محمد صحابي شهير روى صفة الوضوء وغير ذلك ، ويقال إنه هو الذي قتل مسيلة الكذاب واستشهد بالحرّة سنة ثلاث وستين .

قوله : (مستلقياً في المسجد) أى حال كونه مضطجماً على ظهره ، والاستلقاء هو الاضطجاع على القفا ، سواء كان معه نوم أم لا (واضعاً إحدى رجليه على الأخرى) حال متداخلة أو مترادفة ، والحديث دليل على جواز استلقاء الرجل واضعاً إحدى رجليه على الأخرى .

فإن قلت : ما وجه الجمع بين هذا الحديث وبين حديث جابر الآتي في النهي عن أن يرفع الرجل إحدى رجليه على الأخرى وهو مستلق على ظهره ؟ قلت : وجه الجمع بينهما أن وضع إحدى الرجلين على الأخرى يكون على نوعين : أن تكون رجلاه ممدودتين إحداهما فوق الأخرى ، ولا بأس بهذا فإنه لا يتكشف من العورة بهذه الهيئة ، وأن يكون ناصباً ساق إحدى الرجلين ويضع الرجل الأخرى على الركبة المنصوبة ، وعلى هذا فإن لم يكن انكشاف العورة بأن يكون عليه سراويل أو يكون إزاره أو ذيله طويلين جاز وإلا فلا .

وقال الخطابي : فيه أن النهي الوارد عن ذلك مذكور ، أو يحمل النهي حيث يخشى أن تبدو العورة والجواز حيث يؤمن ذلك . قال الحافظ : الثاني أولى

هذا حديث حسن صحيح . وَعَمَّ عَبَّادُ بْنُ تَمِيمٍ ، هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ الْمَازِنِيُّ .

٥٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَّتِهِ فِي ذَلِكَ

٢٩١٦ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطٍ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ ، أَخْبَرَنَا أَبِي ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ ، عَنْ خِدَاشٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ اشْتِمَالِ الْعَمَاءِ وَالْإِحْتِبَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، وَأَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى وَهُوَ مُسْتَلْقٍ عَلَى ظَهْرِهِ » . هَذَا حَدِيثٌ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ ، وَلَا نَعْرِفُ خِدَاشًا هَذَا مَنْ هُوَ وَقَدْ رَوَى لَهُ سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ غَيْرَ حَدِيثٍ .

من ادعاء النسخ ، لأنه لا يثبت بالاحتمال . ومن جزم به البيهقي والبعوى وغيرهما من المحدثين ، وجزم ابن بطلال ومن تبعه بأنه منسوخ انتهى .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَّةِ ذَلِكَ)

(عن أبي الزبير) هو المكي .

قوله : (نهى عن اشتمال العماء والاحتباء في ثوب واحد) تقدم تفسير اشتمال العماء والاحتباء في كتاب اللباس (وأن يرفع الرجل إحدى رجليه على الأخرى وهو مستلق على ظهره) قد تقدم الجمع في الباب السابق بين هذا الحديث وحديث عبد الله بن زيد بن عاصم الذي يدل على الجواز .

قوله : (ولا نعرف خدasha هذا من هو) هو ابن عياش . قال الحافظ في تهذيب التهذيب : خدasha بن عياش العبدى البصرى ، روى عن أبي الزبير ، وعنه سليمان التميمي ومحمد بن ثابت العبدى ، ذكره ابن حبان في الثقات . وقال الترمذى لا نعرف خدasha هذا من هو ، وقد روى عنه سليمان التميمي غير حديث انتهى .

٢٩١٧ - حدثنا قُتَيْبَةُ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ :
 « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَهَى عَنْ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ وَالْإِخْتِبَاءِ فِي
 ثَوْبٍ وَاحِدٍ وَأَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى وَهُوَ مُسْتَأْنِقٌ
 عَلَى ظَهْرِهِ » . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٥٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْأَضْطِجَاعِ عَلَى الْبَطْنِ

٢٩١٨ - حدثنا أَبُو كُرَيْبٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَعَبْدُ الرَّحِيمِ
 عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، أَخْبَرَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : « رَأَى رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا مُضْطَجِعًا عَلَى بَطْنِهِ ، فَقَالَ إِنَّ هَذِهِ ضِجْعَةٌ
 لَا يُحِبُّهَا اللَّهُ » . وَفِي الْبَابِ عَنْ طَهْفَةَ وَابْنِ عُمَرَ . وَرَوَى يَحْيَى بْنُ أَبِي
 كَثِيرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ يَعِيشَ بْنِ طَهْفَةَ عَنْ أَبِيهِ ،

وَقَالَ فِي التَّمْرِيبِ فِي تَرْجُمَةِ لَيْثِ الْحَدِيثِ .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْأَضْطِجَاعِ عَلَى الْبَطْنِ)

قوله : (أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ) الْكَلَابِيُّ الْكُوفِيُّ (وَعَبْدُ الرَّحِيمِ) بْنُ
 سُلَيْمَانَ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْلِيُّ (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو) بْنُ عُلْقَمَةَ بْنِ رُقَاصٍ اللَّيْثِيُّ (فَقَالَ)
 أَيُّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ أَوْ الْغَيْرُ ، إِعْرَاضًا عَنْهُ وَإِعْتِرَاضًا
 عَلَيْهِ (إِنَّ هَذِهِ) أَيُّ هَذَا الْأَضْطِجَاعِ وَتَأْنِيثُهُ لِمَا نَبَّأَتْ خَبْرَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ (ضِجْعَةٌ)
 وَهِيَ بِكَسْرِ أَوَّلِهَا لِلنَّوْعِ (لَا يُحِبُّهَا اللَّهُ) وَفِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ : إِنَّمَا هِيَ
 ضِجْعَةٌ أَهْلُ النَّارِ .

قوله (وَفِي الْبَابِ عَنْ طَهْفَةَ وَابْنِ عُمَرَ) أَمَا حَدِيثُ طَهْفَةَ وَهُوَ بِكَسْرِ الطَّاءِ
 الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْهَاءِ ، وَبِالْفَاءِ فَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ ، وَأَمَا
 حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فَلْيَنْظُرْ مَنْ أَخْرَجَهُ (وَرَوَى يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ

وَيُقَالُ طِخْفَةٌ ، وَالصَّحِيحُ طِمْفَةٌ ، وَيُقَالُ طِغْفَةٌ ، وَقَالَ بَعْضُ الْخُفَاطِ :
الصَّحِيحُ طِخْفَةٌ .

أبي سلمة عن يعيش بن طهفة عن أبيه (أخرجه أبو داود إلا أن فيه عن يعيش
ابن طهفة بالخاء المعجمة مكان الهاء (ويقال طخفة) أى بالخاء المعجمة (والصحيح
طهفة) يعنى بالهاء (ويقال طغفة) يعنى بالغين المعجمة (وقال بعض الحفاظ
الصحيح طخفة) يعنى بالخاء المعجمة .

قال المنذرى فى تلخيص التنين بعد ذكر حديث أبي داود الذى أشار إليه
الترمذى ما لفظه : وأخرجه النسائى وابن ماجه وليس فى حديث أبي داود عن
أبيه ، ووقع عند النسائى عن قيس بن طهفة قال : حدثنى أبى ، وعند ابن ماجه
عن قيس بن طهفة مختصراً فيه اختلاف كثير جداً .

وقال أبو عمر النرى : اختلف فيه اختلافاً كثيراً ، واضطرب فيه اضطراباً
شديداً ، فقيل : طهفة بالهاء وقيل طخفة بالخاء ، وقيل طغفة بالغين وقيل طقفعة
بالقاف ، وقيل قيس بن طخفة ، وقيل يعيش بن طخفة ، وقيل عبد الله بن
طخفة عن النبى صلى الله عليه وسلم وحديثهم كلهم واحد قال : كنت نائماً فى الصفة
فركضنى رسول الله النبى صلى الله عليه وسلم برجله وقال : هذه بومة يبغضها الله .
وكان من أهل الصفة ، ومن أهل العلم من يقول إن الصحبة لأبيه عبد الله وأنه
صاحب القصة هذا آخر كلامه .

وذكر البخارى فيه اختلافاً كثيراً وقال : طغفة خطأ ، وذكر أنه روى
عن يعيش بن طخفة عن قيس الغفارى قال كان أبى : وقال لا يصح قيس فيه ،
وذكر أنه روى عن أبى هريرة قال ولا يصح أبو هريرة انتهى كلام المنذرى .

وقال فى التقريب : طخفة بكسر أرله وسكون الخاء المعجمة ثم فاء ويقال
بالهاء ويقال بالغين المعجمة ابن قيس الغفارى ، صحابى له حديث فى النوم على البطن
مات بعد الستين .

٥٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي حِفْظِ الْعَوْرَةِ

٢٩١٩ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، أَخْبَرَنَا بِهِزُ بْنُ حَكِيمٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي قَالَ : « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ ؟ قَالَ : اخْفِظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ ، فَقَالَ : الرَّجُلُ يَكُونُ مَعَ الرَّجُلِ ؟ قَالَ : إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَرَاهَا أَحَدٌ فافعل ، قُلْتُ : فَالرَّجُلُ يَكُونُ خَالِيًا ، قَالَ : فَاللهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَى

(بَابُ مَا جَاءَ فِي حِفْظِ الْعَوْرَةِ)

قوله : (عوراتنا ما نأتي منها وما نذر) العورات جمع عورة وهي كل ما يستحي منه إذا ظهر وهي من الرجل ما بين السرة والركبة ، ومن المرأة الحرة جميع جسدها إلا الوجه واليدين إلى السكوعين ، وفي إخصاصها خلاف ، ومن الامة كالرجل وما يبدو في حال الخدمة كالرأس والركبة والساعد فليس بعورة ، وستر العورة في الصلاة وغير الصلاة واجب وفيه عند الخلوة خلاف قاله الجزري في النهاية . ومعنى قوله نذر : أى نترك ، وأما العرب ماضى يذر ويدع . إلا ما جاء في قراءة شاذة في قوله تعالى : « ما ردعك » بالتخفيف قاله العيني ، والمعنى أى عورة نسترها وأى عورة نترك سترها (احفظ) أى استر وصن (عورتك) ما بين سرتك وركبتك (إلا من زوجتك أو ما) أى والامة التى (ملكك يمينك) وحل لك وطؤها وعبر باليمين لأنهم كانوا يتصافحون بها عند العقود (فقال) أى جد بهز (الرجل يكون مع الرجل) وفي الرواية الآتية بعد عدة أبواب : قال قلت يا رسول الله إذا كان القوم بعضهم في بعض ، أى مختلطون فيما بينهم مجتمعون في موضع واحد ولا يقومون من موضعهم فلا تقدر على ستر العورة وعلى الحجاب منهم على الوجه الاتم والكمال في بعض الأحيان اضيق الإزار أو لا تخلله لبعض الضرورة ، فكيف نصنع بستر العورة وكيف نحجب منهم (قال إن استطعت أن لا يراها أحد فافعل) كذا في هذه الرواية ، وفي الرواية الآتية قال : إن استطعت أن لا يراها أحد فلا ترينها (قلت فالرجل يكون خالياً) أى في خلوة ، فاحكة الستر حيمهذ ؟ (فالله أحق أن يستحي

مِنْهُ . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وَجَدْتُ بِهِزَ اسْمِهِ مُعَاوِيَةَ بْنَ حَنْظَلَةَ الْقُشَيْرِيَّ .
وَقَدْ رَوَى الْجَرِيرِيُّ عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ وَهُوَ وَالِدُ بِهِزٍ .

٥٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِتِّكَاءِ

٢٩٢٠ - حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّوْرِيُّ الْبَغْدَادِيُّ ، أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ
ابْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ سَمَّالٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ :
« رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَّكِئًا عَلَى وَسَادَةٍ عَلَى بَسَارِهِ » .

منه) بصيغة المجهول ، أى فاستر طاعة له وطلباً لما يحبه منك ويرضيه ، وليس المراد
فاستر منه ، إذ لا يمكن الاستئثار منه تعالى قاله السدي . قال الحافظ : مفهوم قوله
إلا من زوجته : يدل على أنه يجوز لها النظر إلى ذلك منه وقياسه أنه يجوز له النظر ،
ويدل أيضاً على أنه لا يجوز النظر لغير من استئني ، ومنه الرجل للرجل والمرأة
للمرأة ، وفيه حديث في صحيح مسلم (ينى به حديث أبي سعيد الآتي في باب كراهية
مباشرة الرجل للرجل والمرأة للمرأة) ثم إن ظاهر حديث بهز يدل على أن التعمرى
في الخلوة غير جائز مطلقاً ، لكن استدلل المصنف ، يعنى البخارى على جوازه في
الغسل بقصة موسى وأيوب عليهما السلام ، ووجه الدلالة منه على ما قال ابن بطال
أنهما مما أسرنا بالاعتداء به ، وهذا إنما يأتى على رأى من يقول شرع من قبلنا شرع
لنا . والذي يظهر أن وجه الدلالة منه أن النبي صلى الله عليه وسلم قصص القصصتين
ولم يتعقب شيئاً منهما ، فدل على موافقتهم لشرعنا ، وإلا فلو كان فيهما شيء غير
موافق لبينه ، فعلى هذا فيجمع بين الحديثين بحمل حديث بهز بن حكيم على الأفضل ،
وإليه أشار يعنى البخارى في الترجمة أى بقوله : باب من اغتسل عرياناً وحده في
خلوة ومن تستر ، والتستر أفضل .

قوله : (هذا حديث حسن) وأخرجه أبو داود في الحام والنسائي في عشرة
النساء وابن ماجه في النكاح وصححه الحاكم وذكره البخارى في صحيحه تعليقا .

(باب ما جاء في الاتكاء)

قوله : (متكئاً) حال من مفعول رأيت (على وسادة) متعلق بمتكئاً (على

هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ . وَرَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ ، هذا الحديثُ عن
إِسْرَائِيلَ عن سِمَاكٍ ، عن جَابِرِ بْنِ سَوْرَةَ قَالَ : « رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عليه وسلم مُتَّكِئًا عَلَى وِسَادَةٍ وَلَمْ يَذْكُرُوا عَلَى يَسَارِهِ » .

٢٩٢١ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ ، أَخْبَرَنَا
إِسْرَائِيلُ ، عن سِمَاكٍ بنِ حَرْبٍ ، عن جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ : « رَأَيْتُ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَّكِئًا عَلَى وِسَادَةٍ » . هذا حديثٌ صحيحٌ .

٥٨ - بَابُ

٢٩٢٢ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عن الْأَعْمَشِ عن إِسْمَاعِيلَ
ابنِ رَجَاءٍ عن أَوْسِ بْنِ صَمْعَجٍ ، عن أَبِي مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عليه وسلم قَالَ : « لَا يَوْمُ الرَّجُلِ فِي سُلْطَانِهِ ، وَلَا يُجْلَسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ » .

يساره) أى كائنه على جانب يساره ، أو متعلق بمتكئاً بعد تقيد بالظرف الاول ،
وهو لبيان الواقع لا للتقييد فيجوز الاتكاء على الوسادة يمينا ويساراً .

قوله : (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه الترمذى فى شمائله بهذا الطريق
وبزيادة على يساره . وقد تفرد بها إسحاق بن منصور ، ولذا حكم عليه بأنه غريب .

قوله : (متكئاً على وسادة) قال الخطابى : كل معتمد على شيء متمكن منه
فهو متكئ .

قوله : (هذا حديث صحيح) وأخرجه الدارمى وصححه أبو عوانة وابن حبان .

(باب)

قوله : (عن أوس بن صميج) بفتح المعجمة وسكون الميم بعدها مهملة
مفتوحة ثم جيم بوزن جعفر .

قوله : (لا يوم) بصيغة المجهول (الرجل فى سلطانه) أى فى موضع يملكه ،

فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

٥٩ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الرَّجُلَ أَحَقُّ بِصَدْرِ دَابَّتِهِ

٢٩٢٣ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ حُرَيْثٍ ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ ، قَالَ سَمِعْتُ أَبِي بُرَيْدَةَ يَقُولُ : « بَيْنَمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ وَمَعَهُ حِمَارٌ ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ارْكَبْ ، وَتَأَخَّرَ الرَّجُلُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا ، أَنْتَ أَحَقُّ بِصَدْرِ دَابَّتِكَ إِلَّا أَنْ تَجْعَلَهُ لِي ، قَالَ قَدْ جَعَلْتُهُ لَكَ ، قَالَ فَرَكِبَ » .

أَوْ يَتَسَاطَعُ عَلَيْهِ بِالتَّصَرُّفِ كصاحب المجلس وإمام المسجد فإنه أحق من غيره وإن كان أقرأ أو أعلم بالسنة منه ، فإن شاء تقدم وإن شاء يقدم غيره ولو مفضولاً (ولا يجلس) بالبناء للمفعول (على تسكرمته) التكرمة : الموضع الخاص للجلوس الرجل من فراش أو سرير مما يعده كرامة وهي تفعله من الكرامة (إلا بإذنه) متعلق بالجميع . وقد تقدم الكلام في هذه المسألة في باب من زار قوماً فلا يصل بهم .
قوله : (هذا حديث حسن) وأخرجه مسلم .

(بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الرَّجُلَ أَحَقُّ بِصَدْرِ دَابَّتِهِ)

قوله : (بريدة) بدل من أبي .
قوله : (وتأخر الرجل) أي وأراد أن يركب خلفه متأخراً عنه ، أو تأخر الرجل عن حماره أدباً عن أن يركب معه فيكون كناية عن التخلية (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا) أي لا أركب وحدي أو في الصدر (أنت أحق بصدر دابتك) صدرها من ظهرها ما يلي عنقها . قال الطيبي : لاهمنا حذف فعله وأنت أحق تعليل له ، أي لا أركب وأنت تأخرت لأنك أحق بصدر دابتك (إلا أن تجعله) أي الصدر (لي) أي صريحاً (فركب) أي على صدرها . فيه بيان لإتصاف

هذا حديث حسن غريب .

٦٠ - باب ماجاء في الرخصة في اتخاذ الأنماط

٢٩٢٤ - حدثنا محمد بن بشار ، أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي ، أخبرنا سفيان ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هل لكم أنماط ؟ قلت : وأنى تكون لنا أنماط ؟ قال : أما إنها ستكون لكم أنماط ، قال فأنا أقول لأمرأتي أخرى عني أنماطك ، فتقول : ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم إنها ستكون لكم أنماط ؟ قال قأدعها . »

رسول الله صلى الله عليه وسلم وتواضعه ، وإظهار الحق المريح رضى أن يركب خلقه ولم يعتمد على غالب رضا .

قوله : (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أبو داود ، وسكت عنه ، ونقل المنذرى تحسین الترمذی وأقره .

(باب ماجاء في الرخصة في اتخاذ الأنماط)

قوله : (هل لكم أنماط) وفي رواية مسلم قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تزوجت اتخذت أنماطاً ، قال النووى : الأنماط بفتح الهمزة جمع نمط بفتح النون والميم وهو ظاهرة الفراش ، وقيل ظهر الفراش ويطاق أيضاً على بساط لطيف له نخل يجعل على المودج وقد يجعل سترأ . ومنه حديث عائشة الذى ذكره مسلم بعد هذا فى باب الصور قالت : فأخذت نمطاً فسترته على الباب ، والمراد فى حديث جابر هو النوع الارل وقال الحافظ فى الفتح : النمط بساط له نخل رقيق (وأنى تكون لنا أنماط) بالتاء الفوقية وفى بعض النسخ التحتية (قال) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (أما) بالتخفيف للتنبيه (إنها) الضمير للنمط (ستكون) تامة قال النووى : فيه جواز اتخاذ الأنماط إذ لم تكن من حرير ، وفيه معجزة ظاهرة

هذا حديث صحيح حسن .

٦١ - باب ماجاء في ركوب ثلاثة على دابة

٢٩٢٥ - حدثنا عباس بن عبد العظيم العنبري ، أخبرنا النضر بن محمد ، حدثنا عكرمة بن عمار عن إياس بن سلمة ، عن أبيه قال : « لقد قُذْتُ بنبي الله صلى الله عليه وسلم والحسن والحسين علي بغلته الشهباء حتى أدخلته حجرة النبي صلى الله عليه وسلم ، هذا قدامه وهذا خلفه » .

بإخباره بها وكانت كما أخبر . قال الحافظ : وفي استدلالها على جواز اتخاذ الأنماط بإخباره صلى الله عليه وسلم بأنها ستكون .. نظر ، لأن الإخبار بأن الشيء سيكون لا يقتضى إباحته إلا إن استدل المستدل به على التقرير ، فيقول أخبر الشارع بأنه سيكون ولم ينه عنه فكانه أقره .

قوله : (هذا حديث صحيح حسن) وفي بعض النسخ هذا حديث حسن غريب ، والحديث أخرجه أيضاً البخاري ومسلم وأبو دارد والنسائي .

(باب ماجاء في ركوب ثلاثة على دابة)

قوله : (أخبرنا النضر بن محمد) بن موسى الجرشى بالجيم المضمومة والشين المعجمة ، أبو محمد الياشي ، مولى بني أمية ، ثقة له أفراد من التاسعة (عن أبيه) أي سلمة بن الأكوع .

قوله : (لقد قُذْتُ) من القود ، وهو تقيض السوق فهو من أمام وذاك من خلف كالقيادة كذا في القاموس ، وقال في الصراح : قود كشيدن ستور وجزآن من باب نصر ينصر (بنبي الله صلى الله عليه وسلم والحسن والحسين علي بغلته الشهباء) الشبهة في الألوان البياض الغالب على السواد (هذا قدامه) أي قدام النبي صلى الله عليه وسلم .

وفي الباب عن ابن عباس وعبد الله بن جعفر .

هذا حديث حسن صحيح غريب .

قوله : (وفي الباب عن ابن عباس وعبد الله بن جعفر) أما حديث ابن عباس فأخرجه البخاري عنه قال : لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة استقبلته أغيلة بني عبد المطلب ، فحمل واحد بين يديه وآخر خلفه ، وأما حديث عبد الله بن جعفر فأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قدم من سفر تلقى بنا ، فيأتي بي أو بالحسن أو بالحسين ، فحمل أحدهما بين يديه والآخر خلفه حتى دخلنا المدينة .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح غريب) وأخرجه مسلم .

(تنبيه) اعلم أنه قد وردت أحاديث تدل على المنع عن ركوب الثلاثة على الدابة الواحدة والجمع بين هذه الأحاديث المختلفة أن الجواز إذا كانت الدابة مطيقة والمنع إذا كانت عاجزة غير مطيقة . قال الحافظ في الفتح : أخرج الطبراني في الأوسط عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يركب ثلاثة على دابة . وسنده ضعيف . وأخرج الطبراني عن أبي سعيد : لا يركب الدابة فوق اثنين . وفي سنده لين ، وأخرج ابن أبي شيبة عن مرسل زاذان أنه رأى ثلاثة على بغل فقال : ليمزل أحدكم ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الثالث ، ومن طريق أبي بردة عن أبيه نحوه ولم يصرح برفعه ، ومن طريق الشعبي قوله مثله . ومن حديث المهاجر بن قنفذ أنه لعن فاعل ذلك وقال : إنا قد نهينا أن يركب الثلاثة على الدابة . وسنده ضعيف . وأخرج الطبراني عن علي قال : إذا رأيتم ثلاثة على دابة فارجموهم حتى ينزل أحدهم . وعكسه ما أخرجه الطبراني أيضاً بسند جيد عن ابن مسعود قال : كان يوم بدر ثلاثة على بعير . وأخرج الطبراني وابن أبي شيبة أيضاً من طريق الشعبي عن ابن عمر قال : ما أبالي أن أكون عاشر عشرة على دابة إذا أطاقت حمل ذلك . وبهذا يجمع بين مختلف الحديث في ذلك فيحمل ما ورد في الزجر عن ذلك على ما إذا كانت الدابة غير مطيقة كالخمار مثلاً ، وعكسه على عكسه كالناقة والبغلة . قال النووي : مذهبننا ومذهب العلماء كافة ، جواز ركوب ثلاثة على الدابة إذا كانت مطيقة . وحكي القاضي عياض منه عن بعضهم مطلقاً وهو فاسد . قال الحافظ :

٦٢ - بابُ ماجاءَ في نَظَرَةِ الْفُجَاءَةِ

٢٩٢٦ - حدثنا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نَظَرَةِ الْفُجَاءَةِ ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَصْرِفَ بَصَرِي » . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَأَبُو زُرْعَةَ أَسْمُهُ هَرَمٌ .

لم يصرح أحد بالجواز مع العجز ولا بالمنع مع الطاقة ، بل المنقول من المطلق في المنع والجواز محمول على القيد ، انتهى .

(باب ماجاء في نظر الفجاءة)

قوله : (أخبرنا هشيم) بن بشير بن القاسم (أخبرنا يونس بن عبيد) بن دينار العبدى (عن عمرو بن سعيد) القرشى أو الثقفى مولاهم أبو سعيد البصرى ثقة من الخامسة

قوله : (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجاءة) بضم ففتح ومد بفتح وسكون وقصر أى أن يقع بصره على الأجنبية بغتة من غير قصد ، قال فى النهاية يقال : لجأه الأمر فجاءة بالضم والمد ، وفجأه مفاجأة إذا جاءه بغتة من غير تقدم سبب ، وقيده بعضهم بفتح الفاء وسكون الجيم من غير مد على المرأة انتهى . (فأمرنى أن أصرف بصرى) أى لا أنظر مرة ثانية لأن الأولى إذا لم تكن بالاختيار فهو معفو عنها ، فإن أدام النظر أثم ، وعليه قوله تعالى : « وقل للؤمنين يغضوا من أبصارهم » ، قال القاضى عياض رحمه الله : قالوا فيه حجة على أنه لا يجب على المرأة ستر وجهها . وإنما ذلك سنة مستحبة لها ، ويجب على الرجال غض البصر عنها فى جميع الأحوال إلا لغرض صحيح شرعى .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم وأبو داود والذساقى .

٢٩٢٧ - حدثنا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ أَبِي رَبِيعَةَ ،
عَنْ ابْنِ بَرِيدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ قَالَ : « يَا عَلِيُّ لَا تُتَّبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ ،
فَإِنَّ لَكَ الْأُولَى ، وَلَيْسَتْ لَكَ الْآخِرَةُ » . هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ
لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ شَرِيكِ .

٦٣ - بابُ ما جاء في احتجابِ النساءِ مِنَ الرِّجَالِ

٢٩٢٨ - حدثنا سُؤَيْدٌ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ
عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ نُبَيْهَانَ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ : « أَنَّهَا حَدَّثَتْهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ
أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمِيمُونَةُ ، قَالَتْ فَبَيْنَمَا نَحْنُ

قوله : (أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ) هو ابن عبد الله النخعي القاضي (عن أبي ربيعة)
الأيادي مقبول من السادسة قيل اسمه عمر بن ربيعة (عن ابن بريدة) هو عبد الله .
قوله : (لَا تَتَّبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ) من الاتباع ، أى لا تعقبها إياها ولا تجعل
أخرى بعد الأولى (فَإِنَّ لَكَ الْأُولَى) أى النظرة الأولى إذا كانت من غير قصد
(وَلَيْسَتْ لَكَ الْآخِرَةُ) أى النظرة الآخرة لأنها باختيارك فتكون عليك .
قوله : (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أحمد وأبو داود والدارمي .

(باب ما جاء في احتجاب النساء من الرجال)

قوله : (أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ) الأيلي (عن نبهان) الخزومي مولاها ، كنيته
أبو يحيى المدني مكاتب أم سلمة ، مقبول من الثالثة .

قوله : (أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمِيمُونَةُ) بالرفع عطفاً
على المستتر في كانت وسوغه الفعل ، وتروى منصوبة عطفاً على اسم أن وبحرورة
عطفاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره القاضي . وقال الطبري : الأوجه
العطف على اسم أن ليشعر بأنه صلى الله عليه وسلم كان في بيت أم سلمة وميمونة
داخلة عليها ، لأن تأخير المعطوف وإيقاع الفصل يدل على أصالة الأولى وتبعية

عِنْدَهُ أَقْبَلَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أَمَرَ نَابِيًا بِأَجَابٍ ،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اخْتَجِبَا مِنْهُ ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ
أَلَيْسَ هُوَ أَعْمَى لَا يُبْصِرُنَا ، وَلَا يَعْرِفُنَا ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : أَفَعَمِّيَا وَإِنْ أَنْتُمَا أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِهِ .

الثانية كقوله تعالى : « وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ، أَوْفَعُ
الفصل ليدل على أن إسماعيل تابع له في الرفع ، ولو عطف من غير فصل أروهم
الشركة (أقبل ابن أم مكتوم) وهو الذي نزل فيه ، أن جاءه الأعمى ، (فدخل
عليه) أى على رسول الله صلى الله عليه وسلم (أفعميا وإن) تنذية عبياء ، تأنيث
أعمى (ألتما تبصرانه) قيل فيه تحريم نظر المرأة إلى الأجنبي مطلقاً ، وبعض
خصه بحال خوف الفتنة عليها جمعاً بيته وبين قول عائشة : كنت أنظر إلى الحبشة
وهم يلعبون بحراهم في المسجد ، ومن أطلق التحريم قال ذلك قبل آية الحجاب ،
والأصح أنه يجوز نظر المرأة إلى الرجل فيما فوق السرة وتحت الركبة بلا شهوة
وهذا الحديث محمول على الورع والتقوى . قال السبوطي رحمه الله : كان النظر إلى
الحبشة عام قدومهم سنة سبع ولعائشة يومئذ ست عشرة سنة ، وذلك بعد الحجاب
فيستدل به على جواز نظر المرأة إلى الرجل انتهى . وبدليل أنهن كن يحضرن
الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ، ولا بد أن يقع نظرهن إلى
الرجال ، فلم يحزن لم يؤمرن بحضور المسجد والمصلى ولأنه أمرت النساء بالحجاب
عن الرجال ، ولم يؤمر الرجال بالحجاب كذا في المراقبة . وقال أبو داود في سننه
بعد رواية حديث أم سلمة هذا ما لفظه : هذا لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم
خاصة ، ألا ترى إلى اعتداد فاطمة بنت قيس عند ابن أم مكتوم ، قد قال النبي
صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس : اعتدى عند ابن أم مكتوم ، فإنه رجل أعمى
تضعين ثيابك عنده انتهى . وقال الحافظ في التلخيص : هذا جمع حسن ، وبه جمع
المنذرى في حواشيه واستحسنه شيخنا انتهى . وقال في الفتح : الأمر بالاحتجاب
من ابن مكتوم ، لعله ليكون الأعمى مظنة أن يكشف منه ثيابه ولا يشعر به ،
فلا يستلزم عدم جواز النظر مطلقاً . قال : ويؤيد الجواز استمرار العمل على

هذا حديث حسن صحيح .

٦٤ - باب ما جاء في النهي عن الدُّخُولِ عَلَى النِّسَاءِ

إِلَّا بِإِذْنِ أَزْوَاجِهِنَّ

٢٩٢٩ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْبَارَكِ ،

أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ ذِكْوَانَ ، عَنْ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ
أَنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ أَرْسَلَهُ إِلَى عَلِيٍّ يَسْتَأْذِنُهُ عَلَى أَنْتَاءِ ابْنَةِ عُمَيْسٍ

جواز خروج النساء إلى المساجد والأسواق والأسفار ، منتقبات لئلا يراهن
الرجال ، ولم يؤمر الرجال قط بالانتقاب لئلا يراهن النساء ، فدل على مغايرة
الحكم بين الطائفتين .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) قال الحافظ في الفتح بعد ذكر هذا
الحديث : أخرجه أصحاب السنن من رواية الزهري عن نهبان ، مولى أم سلمة عنها
وإسناده قوى ، وأكثر ما علل به انفراد الزهري بالرواية عن نهبان وليست بعلة
قادرة . فإن من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ، ولم يجرحه أحد
لأترد روايته .

(باب ما جاء في النهي عن الدخول على النساء إلا بإذن أزواجهن)

قوله : (عن الحكم) بن عتيبة (عن مولى عمرو بن العاص) كنيته
أبو قيس ، واسمه عبدالرحمن بن ثابت ، وقيل ابن الحكم وهو غلط ، ثقة من الثانية
كذا في التقريب .

قوله : (أرسله) أى أرسل عمرو بن العاص مولاه (يستأذنه على أسماء ابنة
عميس) الخثعمية صحابية ، تزوجها جعفر بن أبي طالب ثم أبو بكر ثم على وولدت
لهم ، وهى أخت ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين لأمها ، ماتت بعد على . والمعنى
أن عمرو بن العاص أرسل مولاه ليستأذن على بن أبي طالب أن يدخل هو على

فَأَذِنَ لَهُ ، حَتَّى إِذَا فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ سَأَلَ الْمَوْلَى عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ
عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَاَنَا أَوْ نَهَى أَنْ نَدْخُلَ
عَلَى النِّسَاءِ بِغَيْرِ إِذْنٍ أَوْ أَزْوَاجِهِنَّ » .

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَجَابِرٍ .
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٦٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَحْذِيرِ فِتْنَةِ النِّسَاءِ

٢٩٣٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّفْعَانِيُّ ، أَخْبَرَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ
سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ وَسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ
عَمْرُو بْنُ نَفِيلٍ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَا تَرَكَتُ بَعْدِي
فِي النَّاسِ فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرَّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ » .

زَوْجَتَهُ أَسْمَاءَ بِنْتَ عَمَيْسٍ لِحَاجَةٍ لَهُ (فَأَذِنَ) أَيْ عَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ (لَهُ) أَيْ
لِدُخُولِهِ عَلَيْهَا (حَتَّى إِذَا فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ) أَيْ فَدْخَلَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ عَلَى أَسْمَاءَ
حَتَّى إِذَا فَرَغَ الْخ (نَهَاَنَا أَوْ نَهَى أَنْ نَدْخُلَ عَلَى النِّسَاءِ بِغَيْرِ إِذْنٍ أَوْ أَزْوَاجِهِنَّ) فِيهِ
دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الدُّخُولُ عَلَى النِّسَاءِ إِلَّا بِإِذْنِ أَزْوَاجِهِنَّ .
قَوْلُهُ : (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي تَحْذِيرِ فِتْنَةِ النِّسَاءِ)

قَوْلُهُ : (عَنْ أَبِيهِ) هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ طَرْخَانَ (عَنْ أَبِي عُثْمَانَ) التَّهْدِيُّ .
قَوْلُهُ : (مَا تَرَكَتُ بَعْدِي) أَيْ مَا أَتْرَكَ ، وَعَبَّرَ بِالْمَاضِي لِتَحَقُّقِ الْمَوْتِ (فِتْنَةً)
أَيْ امْتِحَانًا وَبَلِيَّةً (أَضَرَّ عَلَى الرَّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ) لِأَنَّ الطَّبَاعَ كَثِيرًا تَمِيلُ إِلَى هِنِ
وَتَقَعُ فِي الْحَرَامِ لِأَجْلِ هُنَّ وَتَسْمَى لِلْقِتَالِ وَالْعِدَاوَةِ بِسَيِّئِهِنَّ ، وَأَقْلَ ذَلِكَ أَنْ تَرْغِبَهُ
فِي الدُّنْيَا ، وَأَيْ فُسَادِ أَضَرَّ مِنْ هَذَا ؟ وَإِنَّمَا قَالَ بَعْدِي : لِأَنَّ كَوْنَهُنَّ فِتْنَةً أَضَرَّ ظَهَرَ

هذا حديث حسن صحيح .

وقد روى هذا الحديث غير واحد من الثقات عن سليمان التيمي عن أبي
عثمان عن أسامة بن زيد ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . ولم يذكر رواه فيه
عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، ولا نعلم أحدا قال عن أسامة
ابن زيد . وسعيد بن زيد غير المعتمر . وفي الباب عن أبي سعيد .

٦٦ - باب ماجاء في كراهية اتخاذ القصة

٢٩٣١ - حدثنا سويد ، أخبرنا عبد الله ، أخبرنا يونس ، عن
الزهرى ، أخبرنا حميد بن عبد الرحمن : أنه سمع معاوية خطب بالمدينة

بعده . قال الحافظ في الحديث : إن الفتنة بالنساء أشد من الفتنة بغيرهن ، ويشهد له
قوله تعالى : د زين للناس حب الشهوات من النساء ، فجلهن من عين الشهوات
وبدأهن قبل بقية الأنواع إشارة إلى أنهن الأصل في ذلك ، وقد قال بعض
الحكام : النساء شركهن وأشر ما فيهن عدم الاستغناء عنهن ، ومع أنها ناقصة
العقل والدين ، تحمل الرجل على تعاطي ما فيه نقص العقل والدين كشغله عن طلب
أمور الدين ، وحمله على التهالك على طلب الدنيا وذلك أشد الفساد انتهى .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى في النكاح ومسلم
في آخر الدعوات والنسائي في عشرة النساء وابن ماجه في الفتن .

قوله : (وفي الباب عن أبي سعيد) أخرجه مسلم عنه قال : قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم : الدنيا حلوة خضرة وإن الله مستخلفكم فيها فسينظر كيف تعملون ،
فاتفقوا الدنيا واتقوا النساء ، فإن أول فتنة بني إسرائيل كانت في النساء .

(باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة)

قوله : (أخبرنا حميد بن عبد الرحمن) بن عوف الزهرى المدني .

قوله : (خطب بالمدينة) أى على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي
رواية للبخارى عن سعيد بن المسيب آخر قدمة قدمها ، وكان ذلك في سنة إحدى

يَقُولُ : « أَبْنَ عُلَاؤُكُمْ يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يَنْهَى عَنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ وَيَقُولُ : إِنَّمَا هَلَكَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذَهَا نِسَاؤُهُمْ » .

وخمسين وهي آخر حجة حجها معاوية في خلافته (أين علماؤكم) فيه إشارة إلى أن العلماء إذ ذاك فيهم كانوا قد قولوا وهو كذلك لأن غالب الصحابة كانوا يومئذ قد ماتوا وكأنه رأى جهال عوامهم صنعوا ذلك ، فأراد أن يذكر علماءهم وينبهم بما تركوه من إنكار ذلك ، ويحتمل أن يكون ترك من بقي من الصحابة ومن أكابر التابعين إذ ذاك الإنكار ، إما لاعتقاد عدم التحريم من بلغه الخبر فحمله على كراهة التنزيه أو كان يخشى من سطوة الأمراء في ذلك الزمان على من يستبد بالإنكار لئلا ينسب إلى الاعتراض على أولى الأمر ، أو كانوا ممن لم يبلغهم الخبر أصلاً أو بلغ بعضهم ، لكن لم يتذكروه حتى ذكرهم به معاوية ، فكل هذه أعتذار ممكنة لمن كان موجوداً إذ ذاك من العلماء ، وأما من حضر خطبة معاوية وخطبهم بقوله أين علماؤكم ؟ فلعل ذلك كان في خطبة غير الجمعة ولم يتفق أن يحضره إلا من ليس من أهل العلم فقال أين علماؤكم ، لأن الخطاب بالإنكار لا يتوجه إلا على من علم الحكم وأقره (عن هذه القصة) بضم القاف وتشديد الصاد المهملة المحصلة من الشعر ، وفي رواية : كبة من شعر (ويقول) هو معطوف على ينهى وفاعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم (لأنما هلك بنو إسرائيل حين اتخذها نساؤهم) فيه إشعار بأن ذلك كان حراماً عليهم ، فلما فعلوه كان سبباً لهلاكهم مع ما انضم إلى ذلك من ارتكابهم ما ارتكبه من المناهي . قال الحافظ في الفتح : هذا الحديث حجة للجمهور في منع وصل الشعر بشيء آخر سواء كان شعراً أم لا ، ويؤيده حديث جابر : زجر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصل المرأة بشعرها شيئاً ، أخرجه مسلم . وذهب الليث ونقله أبو عبيدة عن كثير من الفقهاء ، أن الممتنع من ذلك وصل الشعر بالشعر ، وأما إذا وصلت شعرها بغير الشعر من خرقة وغيرها فلا يدخل في النهي . وأخرج أبو داود بسند صحيح عن سعيد بن جبير قال لا بأس بالقرامل ، وبه قال أحمد . والقرامل جمع قرملة بفتح القاف وسكون الراء

هذا حديث حسن صحيح . وقد روى من غير وجه عن معاوية .

٦٧ - باب ما جاء في الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة

٢٩٣٢ - حدثنا أحمد بن منيع ، أخبرنا عبيدة بن حميد ،

عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله ، أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الواشئات والمستوشئات والمتنمصات مبتغيات للحسن مغيرات

نبات طويل الفروع لين والمراد به هنا خيوط من حرير أو صوف يحمل صفائر تصل به المرأة شعرها . وفصل بعضهم بين ما إذا كان ما وصل به الشعر من غير الشعر مستوراً بعد عقده مع الشعر ، بحيث يظن أنه من الشعر وبين ما إذا كان ظاهراً فنع الأول قوم فقط لما فيه من التدليس وهو قوى ، ومنهم من أجاز الوصل مطلقاً سواء كان بشعر آخر أو بغير شعر إذا كان بعلم الزوج وبإذنه ، وأحاديث الباب حجة عليه .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وأبو داود والفسائي .

(باب ما جاء في الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة)

قوله : (أخبرنا عبيدة) بفتح العين (عن عبد الله) أى ابن مسعود .

قوله : (لعن الواشئات) جمع واشمة بالشين المعجمة ، وهى التى تشم (والمستوشئات) جمع مستوشمة ، وهى التى تطلب الوشم (والمتنمصات) جمع متنمصة ، والمتنمصة التى تطلب النماص والنامصة التى تفعله ، والنماص إزالة شعر الوجه بالمنقاش ، ويسمى المنقاش مناصاً لذلك ، ويقال إن النماص يختص بإزالة شعر الحاجبين لترقيقهما أو تسويتهما . قال أبو داود فى السنن : النامصة التى تنقش الحاجب حتى ترفه . قال الطبرى : لا يجوز المرأة تغيير شئ من خلقها التى خلقها الله عليها بزيادة أو نقص ، التماس الحسن لا للزوج ولا لغيره كمن تكون مقرونة الحاجبين فتزيل ما بينهما توهم البلع وعكسه ، ومن تكون لها سن زائدة فتقلعها ، أو طويلة فتقطع منها ، أو لحية أو شارب أو عنققة فتزيلها بالنمف ومن يكون شعرها قصيراً أو حقيراً فتطوله أو تغزره بشعر غيرها ، فكل ذلك

خَلَقَ اللَّهُ . هذا حديث حسن صحيح .

٣٩٣٣ — حدثنا سويد ، أخبرنا عبد الله بن المبارك عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة » . وقال نافع : الوشم في اللثة . هذا حديث حسن صحيح . وفي الباب عن عائشة ومعلل بن يسار وأسماء بنت أبي بكر وابن عباس .

٣٩٣٤ — حدثنا محمد بن بشر ، أخبرنا يحيى بن سعيد ، أخبرنا عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه . ولم يذكر فيه قول نافع . هذا حديث حسن صحيح .

داخل في النهي وهو من تغيير خلق الله تعالى . قال ويستثنى من ذلك ما يحصل به الضرر والاذية كمن يكون لها سن زائدة أو طويلة تعيقها في الأكل أو أصبح زائدة تؤذيها أو تولمها فيجوز ذلك والرجل في هذا الأخير كالمرأة .

وقال النووي : يستثنى من النماص ما إذا نبت المرأة لحية أو شارب أو عنقفة ، فلا يحرم عليها إزالتهما بل يستحب (مبتغيات للحسن) أى طالبات له حال عن المذكورات (مغيرات خلق الله) هى أيضاً حال وهى كالتعليل لوجوب اللعن .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة .

قوله : (حدثنا سويد أخبرنا عبد الله بن المبارك الخ) تقدم هذا الحديث بإسناده ومتمه في باب مواصلة الشعر من أبواب اللباس ، وقد تقدم شرحه هناك .

قوله : (وفي الباب عن عائشة الخ) تقدم تخريج أحاديث هؤلاء الصحابة رضى الله عنهم في الباب المذكور .

٦٧ - بابُ ما جاء في المتشبهات بالرجال من النساء

٢٩٣٥ - حدثنا محمود بن غيلان ، أخبرنا أبو داود الطيالسي ، أخبرنا شعبة ، وهمام عن قتادة ، عن عكرمة عن ابن عباس قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهات بالرجال من النساء والمتشبهين بالنساء من الرجال » . هذا حديث حسن صحيح .

٢٩٣٦ - حدثنا الحسن بن علي الخلال ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير وأبوب عن عكرمة عن ابن عباس

(باب ما جاء في المتشبهات بالرجال من النساء)

قوله : (وهمام) هو ابن يحيى الأزدي العوذى .
قوله : (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهات بالرجال من النساء والمتشبهين بالنساء من الرجال) قال الطبري : المعنى لا يجوز للرجال التشبه بالنساء في اللباس والزينة التي تختص بالنساء ولا العكس . قال الحافظ : وكذا في الكلام والمشي ، فأما هيئة اللباس فتختلف باختلاف عادة كل بلد فرب قوم لا يفترق زى نسائهم من رجالهم في اللبس ، لكن يمتاز النساء بالاحتجاب والاستتار ، وأما ذم التشبه بالكلام والمشي فختص بمن تعمده ذلك ، وأما من كان ذلك من أصل خلقته فإنما يؤمر بتكلف تركه والإدمان على ذلك بالتدريج ، فإن لم يفعل وتمادى دخله الذم ، ولا سيما إن بدا منه ما يدل على الرضا به ، وأخذ هذا واضح من لفظ المتشبهين ، وأما إطلاق من أطلق كالنوى أن الخنث الخلق لا يتجه عليه اللوم ، فمحمول على ما إذا لم يقدر على ترك الثمني والتسكس في المشي والكلام بعد تعاطيه المعالجة لترك ذلك ، وإلا متى كان ترك ذلك ممكناً ولو بالتدريج ، فتركه يغير عذر لحقه اللوم .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد والبخاري وأبو داود وابن ماجه .

قال : « لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُخَفِّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ » هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وفي البابِ عن عائشة .

٦٨ - بابُ ما جاء في كراهية خروج المرأة متعطرة

٣٩٣٧ - حدثنا محمد بن بشار ، أخبرنا يحيى بن سعيد القطان ، عن ثابت بن عمار الحنفي ، عن غنيم بن قيس ، عن أبي موسى عن النبي

قوله : (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المخفثين من الرجال) بفتح النون المشددة وكسرها والاول أشهر ، أى المتشبهين بالنساء في الزي واللباس والخصاب والصوت والصورة والتكلم وسائر الحركات والسكنات من خثث يخثث ، كعلم يعلم : إذا لان وتكسر ، فهذا الفعل منهى لأنه تغيير لخلق الله . قال النووي : الخثث ضربان أحدهما من خلق كذلك ولم يتكلف التخلق بأخلاق النساء وزين وكلامهن وحركاتهن وهذا لا ذم عليه ولا لائم ولا عيب ولا عقوبة لأنه معذور . والثاني من يتكلف أخلاق النساء وحركاتهن وسكناتهن وكلامهن وزين ، فهذا هو المذموم الذى جاء في الحديث لعنه (والمترجلات) بكسر الجيم المشددة ، أى المتشبهات بالرجال (من النساء) زياً وهيئة ومشية ورفع صوت ونحوها ، لا رأياً وعلماً ، فإن التشبه بهن محمود ، كما روى أن عائشة رضى الله عنها كانت رجلة الرأى ، أى رأيها كراى الرجال على ما فى النهاية .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى وأبو دارد .

قوله : (وفي الباب عن عائشة) أخرجه أبو داود .

(باب ما جاء في كراهية خروج المرأة متعطرة)

قوله : (عن ثابت بن عمار الحنفي) البصرى ، كنيته أبو مالك ، صدوق فيه لين من السادسة (عن غنيم) بضم الغين المعجمة وفتح النون مصغراً (بن قيس) المازني ، كنيته أبو العنبر البصرى ، مخضرم ثقة من الثانية ،

صلى الله عليه وسلم قال : « كُلُّ عَيْنٍ زَانِيَةٌ ، وَالْمَرْأَةُ إِذَا اسْتَعْمَطَتْ فَمَرَّتْ بِالْمَجَالِسِ ، فَهِيَ كَذَّاءٌ وَكَذَّاءٌ ، يَعْنِي زَانِيَةٌ » . وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٦٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي طِيبِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

٢٩٣٨ - حَدَّثَنَا سَمُودُ بْنُ غَيْلَانَ ، أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُثَيْمٍ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ رَجُلٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « طِيبُ الرِّجَالِ مَا ظَهَرَ رِيحُهُ وَخَفِيَ لَوْنُهُ وَطِيبُ النِّسَاءِ مَا ظَهَرَ لَوْنُهُ وَخَفِيَ رِيحُهُ » .

قوله : (كل عين زانية) أى كل عين نظرت إلى أجنبية عن شهوة فى زانية (إذا استعمرت) أى استعملت العطار (فرت بالمجالس) أى مجلس الرجال (يعنى زانية) لأنها هيئت شهوة الرجال بعطرها ، وحملتهم على النظر إليها وعن نظر إليها ، فقد زنى بعينيه ، فهى سبب زنى العين فهى آئمة .

قوله : (وفى الباب عن أبي هريرة) أخرجه أبو داود وابن ماجه ، وفى إسناده عاصم بن عبيد الله العمرى ولا يحتج بحديثه .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود والنسائى ، وسكت عنه أبو داود ، ونقل المنذرى تصحيح الترمذى وأقره .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي طِيبِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ)

قوله : (طيب الرجال) الطيب قد جاء مصدراً واسماً وهو المراد هنا ومعناه ما يتطيب به على ما ذكره الجوهري (ما ظهر ريحه وخفى لونه) كماء الورد والمسك والعنبر والكافور (وطيب النساء ما ظهر لونه وخفى ريحه) كالزعفران . فى شرح السنة ، قال سعد : أراهم حملوا قوله : وطيب النساء على ما إذا أرادت أن تخرج ، فأما إذا كانت عند زوجها فلتطيب بما شاءت انتهى .

قلت : ويؤيده حديث أبي موسى المذكور فى الباب المتقدم .

٢٩٣٩ - حدثنا علي بن حُجْر ، أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم عن
 الجُرَيْرِي عن أبي نَضْرَةَ عن الطَّفَاوِي ، عن أبي هُرَيْرَةَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ ، وهذا حديث حسنٌ إِلَّا أَنَّ الطَّفَاوِيَّ لَا نَعْرِفُهُ
 إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَلَا نَعْرِفُ اسْمَهُ ، وَحَدِيثُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَثَمٌ
 وَأَطْوَلُ . وَفِي الْبَابِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ .

٢٩٤٠ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، أخبرنا أَبُو بَكْرِ الْخَنَفِيُّ ، حدثنا
 سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ الْحَسَنِ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ خَيْرَ صِيبِ الرِّجَالِ مَا ظَهَرَ رِيحُهُ وَخَفِيَ لَوْنُهُ ،
 وَخَيْرَ طِيبِ النِّسَاءِ مَا ظَهَرَ لَوْنُهُ وَخَفِيَ رِيحُهُ وَنَهَى عَنِ الْمَيْثَرَةِ الْأَرْجَوَانِ » .

قوله : (أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم) هو المعروف بابن علي (عن الطفاوي)
 قال في تهذيب التهذيب : الطفاوي عن أبي هريرة ، وعنه أبو نضرة العبدي لم يسم .
 وقال في التريب : هو شيخ لأبي نضرة لم يسم ، من الثالثة لا يعرف .

قوله . (وهذا حديث حسن الخ) وأخرجه النسائي قال ميرك : حسنه
 الترمذي وإن كان فيه مجهول لأنه تابعي والراوي عنه ثقة ، فجاءته تنقضي من هذه
 الجهة . قال الفاري : أو بالنظر إلى تعدد أسانيده فيكون حسناً لغيره انتهى .

قلت : تحسین الترمذی لشواهدہ ، وأما انتفاء جهالة التابعي المجهول الرواية
 الثقة عنه كما قال ميرك فممنوع ، والحديث أخرجه الطبراني والضياء عن أنس :
 قال المناوي : لإسناده صحيح (وحديث إسماعيل بن إبراهيم أتم وأطول) أخرجه
 أبو داود بطوله في آخر كتاب النكاح .

قوله : (وفي الباب عن عمران بن حصين) أخرجه الترمذي بعد هذا .

قوله : (حدثنا سعيد) هو ابن أبي عروبة (عن الحسن) البصري .

قوله : (ونهى عن الميثرة الأرجوان) تقدم تفسير الميثرة في باب ركوب الميائثر
 من أبواب اللباس ، وأما الأرجوان فتال الحافظ في الفتح : بضم الهمزة والجيم

هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه .

٧٠ - باب ما جاء في كراهية رد الطيب

(٢٩٤) - حدثنا محمد بن بشار ، أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي ، أخبرنا عزرّة بن ثابت عن ثمامة بن عبد الله قال : « كَانَ أَنَسٌ لَا يَرُدُّ الطَّيِّبَ . وَقَالَ أَنَسٌ : إِنْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَرُدُّ الطَّيِّبَ » .

بينهما راه ساكنة ثم واو خفيفة . وحكى عياض ثم القرطبي : فتح الحمزة وأنكره النووي ، وصوب أن الضم هو المعروف في كتب الحديث واللغة والغريب . واختلفوا في المراد به ف قيل هو صبيغ أحمر شديد الحمرة وهو شجر من أحسن الألوان ، وقيل الصوف الأحمر ، وقيل كل شيء أحمر فهو أرجوان ، ويقال ثوب أرجوان وقطيفة أرجوان . وحكى السيرافي أحمر أرجوان ، فكأنه وصف للمبالغة في الحمرة ، كما يقال أبيض يقق ، وأصفر قافع . واختلفوا هل الكلمة عربية أو معربة ؟ فإن قلنا باختصاص النهي بالأحمر من المياثر فالمعنى في النهي عنها ما في غيرها ، وإن قلنا لا يختص بالأحمر فالمعنى بالنهي عنها ما فيه من الترفه وقد يعتادها الشخص فمعوزة فيشق عليه تركها فيكون النهي إرشاد لمصلحة دينوية . وإن قلنا النهي عنها من أجل التشبيه بالأعاجم ؟ فهو لمصلحة دينية ، لكن كان ذلك شعارهم حينئذ وهم كفار ، ثم لما لم يصر الآن يختص بشعارهم زال ذلك المعنى فنزول الكراهة . قوله : (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أبو دارد وفيه : لا أركب الأرجوان ، وفيه ألا وطيب الرجال ريح لالون له ، ألا وطيب النساء لون لاريج له قال المنذرى : والحسن لم يسمع من عمران بن حصين .

(باب ما جاء في كراهية رد الطيب)

قوله : (أخبرنا عزرّة) بفتح أوله وسكون الزاي وفتح الراء ثم هاء (ابن ثابت) بن أبي زيد بن أخطب الأنصاري ، بصري ثقة من السابعة . قوله : (إن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرد الطيب) قال ابن بطال : إنما كان لا يرد الطيب من أجل أنه ملازم لمناجاة الملائكة ، ولذلك كان لا يأت كل الثوم

وفى الباب عن أبي هريرة . هذا حديث حسن صحيح .

٢٩٤٢ — حدثنا قتيبة ، أخبرنا ابن أبي فديك ، عن عبد الله بن مسلم ، عن أبيه ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثَلَاثٌ لَا تَرُدُّ : الْوَسَائِدُ وَالذَّهْنُ وَاللَّبَنُ » . هذا حديث غريب . وعبد الله ابن مسلم هو ابن جندب وهو مدني .

ونحوه . قال الحافظ : لو كان هذا هو السبب في ذلك لكان من خصائصه وليس كذلك ، فإن النساء تقتدى به في ذلك . وقد ورد النهي عن رده مقرراً ببيان الحكمة في ذلك في حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وأبو عوانة من طريق عبد الله بن أبي جعفر عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً : من عرض عليه طيب فلا يردّه فإنه خفيف المحمل طيب الرائحة . وأخرجه مسلم من هذا الوجه ، لكن قال ريحان بدل طيب ، ورواية الجماعة أثبت ، فإن أحمد وسبعة أنفس معه روه عن عبد الله بن يزيد المقبري عن سعيد بن أبي أيوب بالفظ الطيب ووافقه ابن وهب عن سعيد عند ابن حبان والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد . وقد قال الترمذي عقب حديث أنس وابن عمر : وفى الباب عن أبي هريرة فأشار إلى هذا الحديث انتهى . قوله : (وفى الباب عن أبي هريرة) تقدم ترجمه آنفاً في كلام الحافظ .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري والنسائي .

قوله : (عن عبد الله بن مسلم) بن جندب الهذلي ، المدني المقرئ ، لا بأس به من الثامنة (عن أبيه) هو مسلم بن جندب القاص ، ثقة فصيح قارئ من الثالثة .

قوله : (ثلاث لا ترد) أى لا ينبغي أن ترد لقلة منتها وتأذى المهدي إياها (الوسائد) جمع وسادة بالكسر المخدة (والدهن واللبن) قال الطائي : يريد أن يسكرم الضيف بالوسادة والطيب واللبن ، وهى هدية قليلة المنفعة ، فلا ينبغي أن ترد انتهى .

قوله : (هذا حديث غريب) قال المناوى لإسناده حسن .

٢٩٤٣ - أخبرنا عثمان بن مَهْدِيٍّ ، أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ خَلِيفَةَ ، أخبرنا
يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ حَجَّاجِ الصَّوَّافِ عَنْ حَنَانٍ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ التَّهْدِيِّ قَالَ :
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أُعْطِيَ أَحَدُكُمْ الرِّيحَانِ فَلَا يَرُدُّهُ
فَإِنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْجَنَّةِ » .

هذا حديثٌ غريبٌ حسنٌ ، وَلَا نَعْرِفُ لِحَنَانٍ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ ،
وَأَبُو عُثْمَانَ التَّهْدِيُّ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَلٍ ، وَقَدْ أَدْرَكَ زَمَنَ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَلَمْ يَرَهُ ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ .

قوله : (أخبرنا عثمان بن مهدي) لم أجد ترجمته في التقريب وتهذيب التهذيب
والخلاصة وليس في هذه الكتب راو اسمه عثمان بن مهدي فليُنظر من هو (أخبرنا
محمد بن خليفة) البصري الصيرفي مقبول من العاشرة ، كذا في التقريب ، وقال
في تهذيب التهذيب : روى عن يزيد بن زريع ، وعنه الترمذي وجعفر بن أحمد
الجرجاني (عن حنان) بفتح أوله وتخفيف النون الأسدي ، عم والد مسدد ،
كوفي مقبول من السادسة كذا في التقريب . وقال في تهذيب التهذيب : والخلاصة
عم مسدد .

قوله : (إذا أعطى أحدكم) بصيغة المجهول (الريحان) منصوب على أنه مفعول
ثانٍ . قال في النهاية : هو كل نبت طيب الريح من أنواع المشموم (فإنه خرج
من الجنة) أى أصله ، وهو مع ذلك خفيف الحمل ، أى قليل المؤنة والمئة ، فلا
يرد أن كثيراً من الأشياء خرج أصله من الجنة .

قوله : (هذا حديث غريب حسن) هذا حديث مرسل ، وأخرجه أبو
داود في مراسيله .

٧١ - بابُ ماجاء في كراهية مُباشرة

الرَّجُلُ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ

٢٩٤٤ - حدثنا هَمَّادٌ ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقِ ابْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تُبَاشِرُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ حَتَّى تَصِفَهَا لِزَوْجِهَا كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا » .
هذا حديث حسنٌ صحيحٌ .

٢٩٤٥ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ ، أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ ، أَخْبَرَنِي الصَّحَّاحُ يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ ، أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

(باب ماجاء في كراهية مباشرة الرجل الرجل والمرأة المرأة)

قوله : (عن عبد الله) هو ابن مسعود .

قوله : (لا تباشر المرأة المرأة) زاد النسائي في روايته : في الثوب الواحد قيل لا نافية بمعنى الناهية ، وقيل ناهية والمباشرة بمعنى المخالطة والملاسة ، وأصله من لمس البشرة البشرية ، والبشرة ظاهرة جلد الإنسان ، أى لاتمس بشرة امرأة بشرة أخرى (حتى تصفها) أى تصف نعومة بدنها وليونة جسدها (وكأنه ينظر إليها) فيتعلق قلبه بها ويقع بذلك فتنة (، والمنهى في الحقيقة هو الوصف المذكور . قال القابسي : هذا أصل لما لك في سد الذرائع ، فإن الحكمة في هذا المنهى خشية أن يعجب الزوج الوصف المذكور فيفضى ذلك إلى تطليق الواصفة ، أو الافتتان بالموصوفة ، ووقع في رواية النسائي من طريق مسروق عن ابن مسعود بلفظ : لا تباشر المرأة المرأة ولا الرجل الرجل .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود والنسائي

ابن أبي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 « لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ ، وَلَا تَنْظُرُ الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ ،
 وَلَا يُفْضَى الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ ، وَلَا تُفْضَى الْمَرْأَةُ
 إِلَى الْمَرْأَةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ » . هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ .

٧٢ - بابُ ما جاء في حفظِ العورةِ

٢٩٤٦ - حدثنا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ وَيَزِيدُ بْنُ

قوله : (عن عبد الرحمن بن أبي سُمَيْدٍ) الخُدْرِي ، واسمه سعد بن مالك
 الأنصاري الخزرجي ، ثقة من الثالثة .

قوله : (ولا يفضى) بضم أوله أى لا يصل (الرجل إلى الرجل في الثوب
 الواحد) أى لا يضطجعان متجردين تحت ثوب واحد . قال النووي : في الحديث
 تحريم نظر الرجل إلى عورة الرجل والمرأة إلى عورة المرأة ، وهذا مما لا خلاف
 فيه ، وكذا الرجل إلى عورة المرأة والمرأة إلى عورة الرجل حرام بالإجماع ، ونبه
 صلى الله عليه وسلم بنظر الرجل إلى عورة الرجل والمرأة إلى عورة المرأة ، على
 ذلك بطريق الأولى ، ويستثنى الزوجان فلكل منهما النظر إلى عورة صاحبه إلا
 أن في السوأة اختلافاً ، والأصح الجواز ، لكن يكره حيث لا سبب ، وأما المحارم
 فالصحيح أنه يباح نظر بعضهم إلى بعض لما فوق السرة وتحت الركبة ، قال وجميع
 ما ذكرنا من التحريم حيث لا حاجة من الجواز حيث لا شهوة ، وفي الحديث
 تحريم ملاقة بشرتي الرجلين بغير حائل إلا عند ضرورة ، ويستثنى المصافحة ،
 ويحرم لمس عورة غيره بأى موضع من بدنه كان بالاتفاق .

قوله : (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي
 وابن ماجه .

(باب ما جاء في حفظ العورة)

اعلم أن الترمذى قد عقد قبل هذا باباً بهذا اللفظ ، وأورد فيه حديث بهز بن
 حكيم عن أبيه عن جده ، ففي عقد هذا الباب هنا وإيراد حديث بهز بن حكيم
 تكرار محض لا فائدة فيه .

هَارُونَ ، قَالَ أَخْبَرَنَا بِهِزُ بْنُ حَكِيمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : « قُلْتُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ ؟ قَالَ أَحْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ أَوْ مِمَّا مَلَكَتْ يَمِينُكَ . قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا كَانَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ ؟ قَالَ إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَرَاهَا أَحَدٌ فَلَا تُرَبِّئَهَا ، قَالَ قُلْتُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِذَا كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًا ؟ قَالَ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَى مِنْهُ مِنَ النَّاسِ » . هذا حديث حسن .

٧٣ - بابُ ما جاء أنَّ الفخذَ عورةٌ

٢٩٤٧ - حدثنا ابنُ أبي عمَرَ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ جَرَّهَدٍ الْأَسْلَمِيِّ ، عَنْ جَدِّهِ جَرَّهَدٍ قَالَ « مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِجَرَّهَدٍ فِي الْمَسْجِدِ ، وَقَدْ انْكَشَفَ فَخِذُهُ

قوله : (أَخْبَرَنَا معاذ بن معاذ) العنبري التيمي .

قوله : (فلانينها) بضم الفوقية وكسر الراء من الإرامة ، وفي بعض النسخ فلا يربنها بفتح التحتية وفتح الراء من الرؤية (من الناس) متعلق بقوله أحق ، ومنه متعلق بقوله يستحي .

(باب ما جاء أنَّ الفخذَ عورة)

قوله : (عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله) اسمه سالم بن أبي أمية المدني (عن زرعة بن مسلم بن جرهد الأسلمي) قال في تهذيب التهذيب : زرعة ابن عبد الرحمن بن جرهد الأسلمي المدني ، ويقال زرعة بن جرهد . روى عن جرهد ويقال عن أبيه عن جرهد حديث : الفخذ عورة ، وعنه سالم أبو النضر وأبو الزناد قال النسائي ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال من زعم أنه ابن مسلم فقد وهم انتهى (عن جرهد) بجيم وهاء مفتوحتين بينهما راء ساكنة ، ابن رزاح بكسر الراء بعدها زاي وآخره مهملة ، الأسلمي مدني له ، صحبة وكان من أهل الصفة .

قَالَ : إِنَّ الْفَخِذَ عَوْرَةٌ . « . هذا حديثٌ حسنٌ ما أرى إِسْنَادَهُ بِمُتَّصِلٍ .
٢٩٤٨ — حدثنا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ،

أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي ابْنُ جَرَّهَدٍ عَنْ أَبِيهِ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِهِ وَهُوَ كَاشِفٌ عَنْ فَخِذِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « غَطِّ فَخِذِكَ فَإِنَّهَا مِنَ الْعَوْرَةِ » . هذا حديثٌ حسنٌ .

٢٩٤٩ — حدثنا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُقَيْلٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَرَّهَدٍ الْأَسْلَمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْفَخِذُ

قوله : (إن الفخذ عورة) هذا من أدلة القائلين بأن الفخذ عورة وهم الجمهور
قوله : (هذا حديث حسن) وأخرجه أبو داود من طرق مالك عن أبي
النضر عن زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد عن أبيه قال : كان جرهد هذا من
أصحاب الصفة إنه قال : جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا ونخذي منكشفة
الحديث (ما أرى لإسناده بمتصل) الانقطاع بين زرعة وجرهد ، وحديث جرهد
هذا ذكره البخاري في صحيحه تعليقا . قال الحافظ : حديثه موصول عند مالك
في الموطأ والترمذي وحسنه ، وابن حبان وصححه وضعفه المصنف ، يعني البخاري
في التاريخ للاضطراب في إسناده ، وقد ذكرت كثيراً من طرقه في تعليق
التعليق ، انتهى .

قوله : (أخبرني ابن جرهد) اسمه عبد الرحمن ، قال في تهذيب التهذيب : عبد
الرحمن بن جرهد الأسلمي عن أبيه بحديث الفخذ عورة ، وعنه ابنه زرعة والزهري
وأبو الزناد ، وفي إسناده حديثه اختلاف كثير انتهى .

قوله : (هذا حديث حسن) وأخرجه أحمد من هذا الطريق ، ومن الطريق
الآتية ومن طرق أخرى .

قوله : (عن عبد الله بن جرهد الأسلمي) قال في تهذيب التهذيب : عبد الله

هَوْرَةَ . هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه .

٣٩٥٠ — حدثنا واصل بن عبد الأعلى السكوفي ، أخبرنا يحيى بن

آدم ، أخبرنا إسرائيل عن أبي يحيى عن مجاهد ، عن ابن عباس أن النبي

صلى الله عليه وسلم قال : « الفخذ عورة » . وفي الباب عن علي ومحمد

ابن عبد الله بن جحش .

ابن جرهد الأسلمي عن أبيه حديث الفخذ عورة ، وعنه عبد الله بن محمد بن عقيل ،
وقيل عن ابن عقيل عن عبد الله بن مسلم بن جرهد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه
وسلم ، وذكره ابن حبان في الثقات . قال الحافظ : قال البخاري عبد الله بن مسلم
أصح انتهى .

قوله : (عن أبي يحيى) هو الثقات بفتح القاف وتشديد الفوقية ابن الحديث .
قوله : (وفي الباب عن علي ومحمد بن عبد الله بن جحش) أما حديث علي
فأخرجه أبو دواد وابن ماجه عنه مرفوعاً : يا علي لا تبرز فخذك ولا تنظر إلى فخذ
حي ولا ميت . وأخرجه أيضاً الحاكم والبرار ، قال أبو داود بعد روايته : هذا
الحديث فيه نكارة ، وقال الحافظ في التلخيص بعد ذكر هذا الحديث : وفيه ابن
جريح عن حبيب ، وفي رواية أبي داود من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج
قال : أخبرت عن حبيب بن أبي ثابت وقد قال أبو حاتم في العلل ، إن الوساطة بينهما
هو الحسن بن ذكوان ، قال ولا يثبت لحبيب رواية عن عاصم فهذه علة أخرى ،
وكذا قال ابن معين : إن حبيباً لم يسمعه من عاصم ، وأن بينهما رجلاً ليس بثقة ،
وبين البرار أن الوساطة بينهما هو عمرو بن خالد الواسطي ، ووقع في زيادات المسند .
وفي الدارقطني ومسنده الهيثم بن كليب تصريح ابن جريج بإخبار حبيب له ، وهو وهم
في نقدي انتهى . وأما حديث محمد بن عبد الله بن جحش فأخرجه أحمد والبخاري
في تاريخه عنه قال : مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على معمر وفخذه مكشوفتان ،
فقال يا معمر : غط عليك فخذيك ، فإن الفخذين عورة . وأخرجه البخاري أيضاً في
صحيحه تعليقاً والحاكم في المستدرک كلهم من طريق إسماعيل بن جعفر عن العلماء

وهذا حديث حسن غريب ، وَلِعَبَدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ وَلابْنِهِ مُحَمَّدٍ صُحْبَةً .

ابن عبد الرحمن ، عن أبي كثير مولى محمد بن جحش عنه ، فذكره . قال الحافظ في الفتح : رجاله من رجال الصحيح غير أبي كثير فقد روى عنه جماعة ، لكن لم أجد فيه نصراً بتعديل ، وقد أخرج ابن قانع من طريقه أيضاً .

قوله : (وهذا حديث حسن غريب) وأخرجه أحمد بلفظ : مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل ونخذه خارجه فقال : غط نخذك فإن نخد الرجل من عورته . وذكره البخاري في صحيحه تعليقاً . قال الحافظ : وفي إسناده أبو يحيى القنات وهو ضعيف مشهور بكنيته . واختلف في اسمه على ستة أقوال أو سبعة أشهرها دينار انتهى .

وأحاديث الباب كلها تدل على أن الفخذ عورة ، قال الشوكاني في النيل : وقد ذهب إلى ذلك الشافعي وأبو حنيفة قال النووي ذهب العلماء إلى أن الفخذ عورة . وعن أحمد ومالك في رواية : العورة القبل والدبر فقط ، وبه قال أهل الظاهر وابن جرير والإصطخري . قال الحافظ : في ثبوت ذلك عن ابن جرير نظر ، فقد ذكر المسألة في تهذيبه ورد على من زعم أن الفخذ ليست بعورة . واحتجوا بحديث عائشة وأنس والحق أن الفخذ من العورة ، وحديث علي (يعني الذي أشار إليه الترمذي وذكرنا لفظه) وإن كان غير منتهض على الاستقلال ، ففي الباب من الأحاديث ما يصلح للاحتجاج به على المطلوب . وأما حديث عائشة وأنس فهما واردان في قضايا معينة مخصوصة يتطرق إليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على أصل الإباحة مالا يتطرق إلى الأحاديث المذكورة في هذا الباب لأنها تتضمن إعطاء حكم كلي وإظهار شرع عام ، فكان العمل بها أولى كما قال القرطبي ، على أن طرف الفخذ قد يتساح في كشفه لاسيما في مواطن الحرب ومواقف الخصام ، وقد تقرر في الأصول أن القول أرجح من الفعل انتهى كلام الشوكاني .

قلت : أراد بحديث عائشة حديثها الذي أخرجه أحمد عنها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جالساً كاشفاً عن فخذه ، فاستأذن أبو بكر فأذن له وهو على حاله ، ثم استأذن عمر فأذن له وهو على حاله ، ثم استأذن عثمان فأرخى عليه ثيابه . الحديث ، (٦ — تحفة الأحوذى ٨)

٧٤ - بابُ ماجاءَ في النِّظَافَةِ

٢٩٥١ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ
إِلْيَاسَ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَسَّانَ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ :
« إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ يُحِبُّ الطَّيِّبَ ، نَظِيفٌ يُحِبُّ النِّظَافَةَ ، كَرِيمٌ يُحِبُّ الْكَرَمَ »

وأراد بحديث أنس حديثه الذي أخرجه أحمد والبخاري عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر حسر الإزار عن لخصه حتى أتى لأنظر إلى بياض لخصه . قال البخاري في صحيحه باب ما يذكر في الفخذ . قال أبو عبد الله : ويروى عن ابن عباس وجرهد ومحمد بن جحش عن النبي صلى الله عليه وسلم : الفخذ عورة . وقال أنس : حسر النبي صلى الله عليه وسلم عن لخصه . قال أبو عبد الله وحديث أنس أسند وحديث جرهد أحوط حتى نخرج من اختلافهم . قال الحافظ في الفتح : قوله وحديث أنس أسند ، أى أصح إسناداً ، كأنه يقول حديث جرهد ولو قلنا بصحته فهو مرجوح بالنسبة إلى حديث أنس .

قلت : الأحاديث التي تدل على أن الفخذ عورة ، إن صاحت بمجموعها للاحتجاج ، فالامر كما قال الشوكاني ، وإلا فالامر كما قال أهل الظاهر ومن وافقهم ، فتفكر .

(باب ماجاء في النظافة)

قال في القاموس : النظافة النقاوة ، نظاف ككرم فهو نظيف ، ونظفه تنظيفاً
فتنظف ، انتهى

قوله : (أخبرنا أبو عامر) العقدي ، اسمه عبد الملك بن عمرو (عن صالح بن أبي حسان) المدني .

قوله : (إن الله طيب) أى منزّه عن النقائص ، مقدس عن العيوب (يحب الطيب) بكسر الطاء ، أى طيب الحال والقال أو الريح الطيب بمعنى أنه يحب استعماله من عباده ويرضى عنهم بهذا الفعل ، وهذا يلائم معنى قول نظيف (نظيف) أى طاهر (يحب النظافة) أى الطهارة الظاهرة والباطنة (كريم يحب الكرم

جَوَادٌ يُحِبُّ الْجُودَ ، فَنَظَّفُوا - أَرَاهُ قَالَ - أَفْنَيْتَكُمْ ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ ،
 قَالَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِمُهَاجِرِ بْنِ مِسْمَارٍ ، فَقَالَ حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ
 أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ نَظَّفُوا أَفْنَيْتَكُمْ .
 هذا حديث غريب . وَخَالِدُ بْنُ إِلْيَاسٍ يُضَعَّفُ وَيُقَالُ ابْنُ إِلْيَاسٍ .

جواد (بفتح جيم وتخفيف واو) (يحب الجود) قال الراغب : الفرق بين الجود والكرم
 أن الجود بذل المتعذيات ، ويقال رجل جواد وفرس جواد يجوز بمدخر عدود ،
 والكرم إذا رصف الإنسان به فهو اسم للأخلاق والأفعال المحمودة التي تظهر منه
 ولا يقال هو كريم حتى يظهر ذلك منه (فنظفوا) قال الطيبي : الفناء فيه
 جواب شرط محذوف أي إذا تقرر ذلك فطهروا كل ما أمكن تطييبه ، ونظفوا كل
 ما سهل لكم تنظيفه حتى أفنية الدار ، وهي متسع أمام الدار ، وهو كناية عن نهاية
 الكرم والجود فإن ساحة الدار إذا كانت واسعة نظيفة طيبة ، كانت أدعى بحلب
 الضيفان ، وتناوب الواردين والصادرين انتهى . (أراه) بضم الهَمْزة ، أي أظنه ،
 والقائل هو صالح بن أبي حسان السامع من ابن المسيب ، أي أظن ابن المسيب (قال
 أفنيتكم) بالنصب على أنه مفعول نظفوا ، وهي جمع الفناء بالكسر ، أي ساحة البيت
 وقبائله ، وقيل عتبه وسدته (ولا تشبهوا) بحذف إحدى التامين عطفاً أي لا تكونوا
 متشبهين (باليهود) أي في عدم النظافة والطهارة ، وقلة التطيب وكثرة البخل
 والخسة والدنائة (قال) أي صالح بن أبي حسان (فذكرت ذلك) أي المقال
 المذكور المسموع من ابن المسيب (لمهاجر بن مسمار) الأول بضم ميم وكسر
 جيم ، والثاني بكسر أوله ، هو الزهري مولى سعد المدني مقبول من السابعة (فقال)
 أي مهاجر (حدثني عامر بن سعد) بن أبي وقاص (عن أبيه) أي سعد بن أبي
 وقاص (مثله) أي مثل قول سعيد بن المسيب (إلا أنه) أي مهاجراً (قال) أي
 في روايته (نظفوا أفنيتكم) أي بلا تردد وشك .

قوله : (هذا حديث غريب وخالد بن إلياس يضعف الخ) قال ابن حبان
 يروى الموضوعات عن الثقات حتى يسبق إلى القلب أنه الواضع لها ، لا يكتب
 حديثه إلا على جهة التعجب وهو الذي روى : إن الله طيب يحب الطيب الخ . وقال

٧٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِثَارِ عِنْدَ الْجَمَاعِ

٢٩٥٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ نِزَارٍ الْبَغْدَادِيُّ ، أَخْبَرَنَا الْأَسْوَدُ
ابْنُ عَامِرٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُحْيَاةَ عَنْ لَيْثٍ عَنْ نَافِيعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِبَاءُكُمْ وَالتَّعَرُّيْ ، فَإِنَّ مَعَكُمْ مَنْ
لَا يُفَارِقُكُمْ إِلَّا عِنْدَ الْغَائِطِ وَحِينَ يَقْضِي الرَّجُلُ إِلَى أَهْلِهِ ، فَاسْتَحْيُوهُمْ
وَأَكْرِمُوهُمْ » .

هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وأبو مُحْيَاةَ اسمه
يُحْيَى بْنُ يَعْلَى .

البخارى : منكر الحديث ليس بشيء ، وقال الفساقى : متروك الحديث ، وقال
مرة : ليس بثقة ولا يكتب حديثه . كذا فى تهذيب التهذيب .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِثَارِ عِنْدَ الْجَمَاعِ)

قوله : (أخبرنا الأسود بن عامر) لقيه شاذان (أخبرنا أبو مُحْيَاةَ) بضم
الميم وفتح المهملة وتشديد التحتانية وآخره هاء ، اسمه يُحْيَى بْنُ يَعْلَى التيمى السكوفى
ثقة من الثامنة (عن لَيْثٍ) هو ابن أبي سليم .

قوله : (إِبَاءُكُمْ وَالتَّعَرُّيْ) أى احذروا من كشف العورة (فإن معكم) أى
من الملائكة (من لا يفارقكم إلا عند الغائط) قال الطيبى رحمه الله : وهم الحفظة
الكرام الكاتبون (وحين يقضى) أى يصل (فاستحيوهم) أى منهم (وأكرمهم)
أى بالتعطى وغيره مما يوجب تعظيمهم وتكريمهم . قال ابن الملك : فيه أنه لا يجوز
كشف العورة إلا عند الضرورة كفضاء الحاجة والمجاعة وغير ذلك انتهى .

قوله : (هذا حديث غريب) فى سنده لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ ، وكان قد اختلط
أخيراً ولم يتميز حديثه .

٧٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي دُخُولِ الْحَمَّامِ

٢٩٥٣ - حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ السَّكُونِيُّ ، أَخْبَرَنَا مُضْعَبُ الْقَدَامِ
عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدْخُلُ
حَمِيلَتَهُ الْحَمَّامَ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدْخُلُ الْحَمَّامَ
بِغَيْرِ إِزَارٍ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَجْلِسُ عَلَى مَائِدَةٍ
يُدَارُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ » . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ
طَاوُسٍ عَنْ جَابِرٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ : لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ صَدُوقٌ وَرَبَّمَا يَرْمِي فِي
الشَّيْءِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ : قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : لَيْثٌ لَا يُفْرَحُ بِحَدِيثِهِ .
٢٩٥٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ،

(بَابُ مَا جَاءَ فِي دُخُولِ الْحَمَّامِ)

قال في المصباح : الحمام مثقل معروفة والتأنيث أغلب فيقال هي الحمام وجمعها
حمامات على القياس ، ويذكر فبقال هو الحمام انتهى .

قوله : (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر) ذكر طرفي الإيمان اختصاراً أو
إشعاراً بأنهما الأصل والمراد به كمال الإيمان أو أريد به التهديد (فلا يدخل)
من باب الإدخال أى فلا يأذن بالدخول (حميلته الحمام) أى امرأته (فلا يجلس
على مائدة يدار عليها الخمر) يعنى وإن لم يشرب معهم كأنه تقرير على منكر .

قوله : (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أحمد من طريق بن لميعة عن
أبي يزيد الزبير جابر (وقال محمد قال أحمد بن حنبل ليث لا يفرح بحديثه) قد
عرفت في الباب السابق أنه قد اختلط ولم يتميز حديثه .

أخبرنا حماد بن سلمة ، عن عبد الله بن شداد الأعرج ، عن أبي عذرة ،
وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم عن عائشة : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عليه وسلم : نَهَى الرَّجَالَ وَالنِّسَاءَ عَنِ الْحَمَامَاتِ ، ثُمَّ رَخَّصَ لِلرَّجَالِ
فِي الْمَيَازِرِ » .

قوله : (عن أبي عذرة) بضم أوله وسكون المعجمة ، له حديث في الحمام وهو
محول من الثانية ، ووهم من قال له صحبة كذا في التقريب ، وقال في تهذيب
التهذيب : قال أبو زرعة : لا أعلم أحدا سماه ، وكذا ذكره ابن حبان في الثقات ،
وقال يقال له صحبة . ويقال جزم بصحبته مسلم .

قوله : (ثم رخص للرجال في الميازير) جمع منزر وهو الإزار ، قال المظهر :
ولأنما لم يخصص للنساء في دخول الحمام لأن جميع أعضائهن عورة وكشفها غير
جائز إلا عند الضرورة مثل أن تكون مريضة تدخل الدواء أو تكون قد انقطع
نفاسها تدخل للتنظيف ، أو تكون جنباً والبرد شديد ولم تقدر على تسخين الماء
وتخاف من استعمال الماء البارد ضرراً أو لا يجوز للرجال الدخول بغير إزار
سائر لما بين سرته وركبته انتهى . وقال الشوكاني في النيل تحت حديث أبي هريرة :
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر من ذكور أمي فلا يدخل الحمام إلا بمنزر ، ومن
كانت تؤمن بالله واليوم الآخر من إناث أمي فلا تدخل الحمام . رواه أحمد ما ألفه :
هذا الحديث يدل على جواز الدخول للذكور بشرط لبس المأزر وتحريم الدخول
بدون منزر ، وعلى تحريمه على النساء مطلقاً ، واستثناء الدخول من عذر لمن لم
يثبت من طريق تصالح الاحتجاج بها ، فالظاهر المنع مطلقاً ، ويؤيد ذلك ما سلف
من حديث عائشة الذي روته النساء الكورة وهو أصح ما في الباب : إلا لمريضة
أو نفساء كما سيأتي في الحديث الذي بعد هذا إن صح انتهى . قلت : أشار الشوكاني
بحديث عائشة إلى حديثها الآتي في هذا الباب ، وأشار الحديث الذي فيه : إلا لمريضة
أو نفساء . إلى حديث عبد الله وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إنها ستفتح
لكم أرض العجم ، وستجدون فيها بدوتاً يقال لها الحمامات فلا يدخلنها الرجال إلا
بالأزر وامنعوها النساء إلا مريضة أو نفساء ، رواه أبو داود وابن ماجه . قال

هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَائِمُ .

٢٩٥٥ - حدثنا محمود بن غَيْلَانَ ، أخبرنا أَبُو دَاوُدَ ، أَنَّنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ ، قَالَ سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ الْهَذَلِيِّ أَنَّ نِسَاءً مِنْ أَهْلِ حِمَصَ أَوْ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ دَخَلْنَ عَلَى عَائِشَةَ ، فَقَالَتْ : أَنْتِ اللَّاتِي بَدْخَلْنَ نِسَاؤُكُمْ الْجَمَامَاتِ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَا مِنْ امْرَأَةٍ تَضَعُ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا هَتَكَتِ السُّتْرَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ رَبِّهَا » .

المنذرى فى إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقى ، وقد تكلم فىهما غير واحد وعبد الرحمن بن رافع التنوخى قاضى إفريقية وقد غمزه البخارى وابن أبى حاتم . قوله : (هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة الخ) وأخرجه أبو داود وابن ماجه قال المنذرى بعد نقل كلام الترمذى هذا وسئل أبو زرعة عن أبى عذرة هل يسمى ؟ فقال لا أعلم أحداً سماه هذا آخر كلامه وقيل إن أبى عذرة أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال أبو بكر بن حازم الحافظ : لا يعرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه . وأبو عذرة غير مشهور وأحاديث الحمام كلها معلولة ، وإنما يصح منها عن الصحابة ، فإن كان هذا الحديث محفوظاً فهو صريح انتهى .

قوله : (عن منصور) هو ابن المعتمر .

قوله : (أن نساء من أهل حمص) بكسر مهملة وسكون ميم فهملة ، هى بلدة من الشام (أو من أهل الشام) شك من الراوى (تضع ثيابها) أى الساترة لها (إلا هتكت الستر) بكسر أوله ، أى حجاب الحياء (بينها وبين ربها) لأنها مأمورة بالستر والتحفظ من أن يراها أجنبي حتى لا يذنبى لهن أن يكشفن عورتهم فى الخلوة أيضاً إلا عند أزواجهن فإذا كشفت أعضائها فى الحمام من غير ضرورة

هذا حديث حسن .

٧٧ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا

فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ

٢٩٥٦ -- حدثنا سلمة بن شبيب والحسن بن علي الخلال وعبد بن

حميد وغير واحد واللفظ للحسن قالوا : أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر

عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، أنه سمع ابن عباس

يقول : سمعت أبا طلحة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

« لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ تَمَائِيلٌ » .

فقد هتكت الستر الذي أمرها الله تعالى به . قال الطيبي : وذلك لأن الله تعالى أنزل لباساً ليوارى به سواتنهم ، وهو لباس التقوى ، فإذا لم يتقين الله تعالى وكشفن سواتنهم هتكن الستر بينهم وبين الله تعالى انتهى .

قوله : (هذا حديث حسن) وأخرجه ابن ماجه وأبو داود وسكت عنه ، ونقل المنذرى تحسين الترمذى وأقره .

(بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ)

قوله : (لا تدخل الملائكة) أى ملائكة الرحمة لا الحفظة ، وملائكة الموت (بيتاً) أى مسكناً (فيه كلب) أى إلا كلب الصيد والماشية والزرع ، وقيل إنه مانع أيضاً ، وإن لم يكن اتخاذه حراماً (ولا صورة تمثال) جمع تمثال بالكسر ، وهو الصورة كما فى القساموس وغيره ، والمعنى صورة من صور الإنسان أو الحيوان . قال الذوى : قال العلماء سبب امتناعهم من بيت فيه صورة كونها معصية فاحشة وفيها مضاهاة بخلق الله تعالى ، وبعضها فى صورة ما يعبد من دون الله تعالى ، وبسبب امتناعهم من بيت فيه كلب لكثرة أكله النجاسات ، ولأن بعضها يسمى شيطاناً كما جاء به الحديث ، والملائكة ضد الشياطين ، ولقبح رائحة الكلب

هذا حديث حسن صحيح .

٢٩٥٧ - حدثنا أحمد بن منيع ، أخبرنا روح بن عبادة ، أخبرنا مالك بن أنس ، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أن رافع بن إسحاق ، أخبره قال : « دخلت أنا وعبد الله بن أبي طلحة على أبي سعيد الخدري نعوذ ، فقال أبو سعيد ، أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه تمثيل أو صورة » شك إسحاق لا يدرى أيهما قال . هذا حديث حسن صحيح .

والملائكة تكره الرائحة القبيحة ، ولأنها منهي عن اتخاذها ، فعوقب متخذها بحرمانه دخول الملائكة بيته وصلاتها فيه ، واستغفارها له وتبريكها عليه وفي بيته ودفعها أذى الشيطان ، وأما هؤلاء الملائكة الذين لا يدخلون بيتاً فيه كلب أو صورة فهم ملائكة يطوفون بالرحمة والتبريك والامتثال ، وأما الحفظة فيدخلون في كل بيت ولا يفارقون بني آدم في كل حال ، لأنهم مأمورون بإحصاء أعمالهم وكتابتها . قال الخطابي : وإنما لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب أو صورة مما يحرم اقتناؤه من الكلاب والصور ، فأما ما ليس بحرام من كلب الصيد والزرع والماشية والصورة التي تمتن في البساط والوسادة وغيرهما فلا يمتنع دخول الملائكة بسببه . وأشار القاضي إلى نحو ما قاله الخطابي . والأظهر أنه عام في كل كلب وكل صورة وأنهم يمتنعون من الجميع لإطلاق الأحاديث ، ولأن الجرو الذي كان في بيت النبي صلى الله عليه وسلم تحت السرير كان له فيه أثر ظاهر ، فإنه لم يعلم به ، ومع هذا امتنع جبريل صلى الله عليه وسلم من دخول البيت وعلل بالجرو ، فلو كان العذر في وجود الصورة والكلب لا يمنعهم لم يمتنع جبرائيل انتهى .

قوله : (وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي .

قوله : (أن رافع بن إسحاق) المدني ، مولى أبي طلحة ، ثقة من الثالثة .

٢٩٥٨ - حدثنا سُويَّدٌ ، أخبرنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، أخبرنا يُونُسُ
ابنُ أَبِي إِسْحَاقَ ، أخبرنا مُجَاهِدٌ ، أخبرنا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَتَانِي جِبْرَائِيلُ فَقَالَ : إِنِّي كُنْتُ أُنَيْتُكَ الْبَارِحَةَ
فَلَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَكُونَ دَخَلْتُ عَلَيْكَ الْبَيْتَ الَّذِي كُنْتَ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ
فِي بَابِ الْبَيْتِ تَمَثَالُ الرِّجَالِ ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ قِرَامٌ سِتْرٌ فِيهِ تَمَثَائِيلُ ،
وَكَانَ فِي الْبَيْتِ كَلْبٌ . فَمَرُّ بِرَأْسِ التَّمَثَالِ الَّذِي بِالْبَابِ فَلْيَقْطَعْ فَيَصِيرَ
كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ ، وَمَرُّ بِالسِّتْرِ فَلْيَقْطَعْ وَيَجْعَلْ مِنْهُ وَسَادَتَيْنِ مُنْتَبِذَتَيْنِ
تُوطَأَانِ ، وَمَرُّ بِالْكَلْبِ فَيُخْرِجْ . فَفَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،

قوله : (أُنَيْتُكَ الْبَارِحَةَ) أى الليلة الماضية (فلم يمنعني) أى مانع (أن أكون)
أى من أن أكون (إلا أنه) أى الشأن (كان في باب البيت) أى في ستره (تمثال
الرجال) بكسر التاء أى تصوير الرجال (وكان) عطف على كان الأولى ، فهو من
جملة كلام جبرئيل ، أى وكان أيضاً (في البيت قرام ستر) بكسر السين ، والقرام
بكسر القاف قال في القاموس : القرام ككتاب السترا الأحمر أو ثوب ملون من صوف
فيه رقم ونقوش أو ستر رقيق . وقال في النهاية : القرام الستر المرقق ، وقيل
الصفيق من صوف ذى ألوان والإضافة فيه كقوله : ثوب قيص ، وقيل القرام
الستر الرقيق وراء الستر الغليظ ، ولذلك أضاف (فيه تمثال) جمع تمثال ، أى
تصاویر (وكان في البيت كلب) أى أيضاً (فيصير كهية الشجرة) قال في شرح
السنة : فيه دليل على أن الصورة إذا غيرت هيئتها بأن قطعت رأسها أو حلت
أوصالها حتى لم يبق منها إلا الأثر على شبه الصور ، فلا بأس به . وعلى أن موضع
التصوير إذا نقص حتى تنقطع أوصاله جاز استعماله (منتبذتين) أى مطروحتين
مفروشتين (توطآن) بصيغة المجهول ، أى تمانان بالوطء عليهما والقعود فوقهما
والاستناد عليهما ، وأصل الوطأ : الضرب بالرجل (ففعل رسول الله صلى الله

وَكَانَ ذَلِكَ السَّكَبُ جِرْوًا لِلْحُسَيْنِ أَوْ لِلْحَسَنِ تَحْتَ نَصْدِهِ لَهُ ، فَأَمَرَ بِهِ
فَأُخْرِجَ . هذا حديث حسن صحيح . وفي الباب عن عائشة .

٧٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ لُبْسِ الْمُعْصِفِرِ لِلرِّجَالِ

٢٩٥٩ - حدثنا عباس بن محمد البغدادي ، أخبرنا إسحاق بن منصور ، أخبرنا إسرائيل ، عن أبي يحيى ، عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال : « مرَّ رجلٌ وعليه ثوبان أحمرانِ فسلمَ على النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم فلم يردَّ عليه النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم السَّلامَ » .

عليه وسلم) أى جميع ما ذكر (وكان ذلك السكب جروا للحسين والحسن) قال فى القاموس : الجرو مثله صغير كل شئ حتى الخنظل والبطيخ ونحوه وولد السكب (تحت نصد له) بفتح النون والضاد المعجمة فعل بمعنى مفعول ، أى تحت متاع البيت المنضود بعضه فوق بعض ، وقيل هو السرير سمي بذلك لأن النصد يوضع عليه ، أى يجعل بعضه فوق بعض .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي .

قوله : (وفي الباب عن عائشة) أخرجه الشيخان .

(باب ما جاء فى كراهية لبس المعصفر للرجال)

قوله : (حدثنا عباس بن محمد البغدادي) هو الدورى (أخبرنا إسرائيل) هو ابن يونس (عن أبي يحيى) منصور) هو السلولى (أخبرنا إسرائيل) هو ابن يونس (عن أبي يحيى) هو القتات .

قوله : (مر رجل وعليه ثوبان أحمران إلخ) احتج بهذا الحديث القائلون بكراهة لبس الأحمر ، وأجاب المبيحون عنه بأنه ضعيف لا يذنب للامتناع للاستدلال به . وقد تقدم الكلام فى هذه المسألة فى باب الرخصة فى الثوب الأحمر للرجال من أبواب اللباس .

هذا حديث حسن . غريب من هذا الوجه .

ومعنى هذا الحديث عند أهل العلم : أنه كره لبس المعصفر ، ورأوا أن ما صبغ بالحمرة بالمدر أو غير ذلك فلا بأس به إذا لم يكن معصفاً .

٢٩٦٠ - حدثنا قتيبة ، أخبرنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن

هبة بن يريم ، قال : قال علي بن أبي طالب : « نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن خاتم الذهب وعن القسي وعن الميثة وعن الجمعة » . قال أبو الأحوص : وهو شراب يتخذ بمصر من الشعير .

قوله : (هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه) أخرجه أبو داود ، قال المنذرى في تلخيص السنن : بعد نقل كلام الترمذى هذا : فى إسناده أبو يحيى الققات وهو كوفى ولا يحتج بحديثه وقال الحافظ فى الفتح : وهو حديث ضعيف الإسناد وإن وقع فى بعض نسخ الترمذى أنه قال حديث حسن .

قوله : (ومعنى هذا الحديث عند أهل العلم أنه كره لبس المعصفر ورأوا أن ما صبغ بالحمرة بالمدر الخ) قال فى القاموس : المدر محرّكة قطع الطين اليابس انتهى ، ومراد الترمذى بالمدر هنا هو الطين الأحمر الذى يصبغ به الثوب فيصير أحمرأ . وحاصل كلامه أن المراد بالثوب الأحمر فى هذا الحديث عند أهل العلم ، هو المعصفر أى المصبوغ بالعصفر وهو الممنوع ، وأما المصبوغ بالحمرة من غير العصفر فلا بأس به ، وقد تقدم الكلام فى لبس المعصفر فى باب كراهية المعصفر للرجال من أبواب اللباس .

قوله : (عن هبة) بضم الهاء وفتح الموحدة مصغراً (بن يريم) بفتح التحتية بوزن عظيم .

قوله : (وعن القسي وعن الميثة) تقدم تفسيرهما فى كتاب اللباس (وعن الجمعة) كعدة هي النبيذ المتخذ من الشعير ، قاله الجزرى فى النهاية .

هذا حديث حسن صحيح .

٢٩٦١ - حدثنا محمد بن بشار ، أخبرنا محمد بن جعفر وعبد الرحمن بن مَهْدِي ، قالا : أخبرنا شُعْبَةُ عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدٍ بْنِ مُقَرِّنٍ عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ : « أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَبْعٍ وَهَآئِنَا عَنْ سَبْعٍ : أَمَرَنَا بِاتِّبَاعِ الْجَنَازِ ، وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي ، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ ، وَإِزَارِ الْمُقْسِمِ ، وَرَدِّ السَّلَامِ . وَهَآئِنَا عَنْ سَبْعٍ : عَنْ خَاتِمِ الذَّهَبِ أَوْ حَلَقَةِ الذَّهَبِ وَآيَةِ الْفِضَّةِ وَلُبْسِ الْحَرِيرِ وَالذِّيْبَاجِ وَالِاسْتَبْرَقِ وَالْقِسِيِّ » .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الترمذی فی باب النهی عن القراءة فی الركوع والسجود بلفظ : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس القسي والمعصر ، وعن تحتم الذهب ، وعن قراءة القرآن فی الركوع ، وأخرجه أيضاً مسلم وأبو داود والنسائي .

قوله : (أخبرنا محمد بن جعفر) المعروف بغندر (عن الأشعث بن سليم) هو أشعث بن أبي الشعثاء المحاربي الكوفي ثقة من السادسة (عن معاوية بن سويد ابن مقرن) المزني الكوفي ، ثقة من الثالثة .

قوله : (وإزار المقسم) أى الخائف ، يعنى جملة بارأ صادقاً فی قسمه أو جعل يمينه صادقة . والمعنى أنه لو حلف أحد على أمر مستقبل وأنت تقدر على تصديق يمينه ولم يكن فيه معصية ، كما لو أقسم أن لا يفارقك حتى تفعل كذا وأنت تستطيع فعله فافعل كيلاً يحنث ، وقيل هو لإبراره فی قوله والله لنفعلن كذا ، قال الطيبي : قيل هو تصديق من أقسم عليه وهو أن يفعل ما سأله الملتزم ، وأقسم عليه أن يفعله ، يقال بر وأبر القسم إذا صدقه (عن خاتم الذهب أو حلقة الذهب) شك من الراوى (ولبس الحرير والديباج والاستبرق) بكسر همزة : ما غلظ من الحرير ، والديباج مارق . والحرير أعم وذكرهما معه لأنهما لما خصا بوصف صارا

هذا حديث حسن صحيح . وأشعث بن سليم هو أشعث بن أبي الشعثاء
وأبو الشعثاء اسمه سليم بن أسود .

٧٩ - باب ما جاء في لبس البياض

٢٩٦٢ - حدثنا محمد بن بشار ، أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي ،

أخبرنا سفيان ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن ميمون بن أبي شبيب ، عن
سمرة بن جندب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «البسوا البياض
فإنها أطهر وأطيب ، وكففتوا فيها موتاكم» . هذا حديث حسن صحيح .
وفي الباب عن ابن عباس وابن عمر .

كأنهما جذسان آخران . قاله الكرماني : ووقع في بعض روايات هذا الحديث
عند البخاري وغيره النهي عن المياثر الحر ، وبهذا يظهر مناسبة الحديث للباب ،
وروى أبو يعلى الموصلي في مسنده من حديث ابن عباس قال : نهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن خواتيم الذهب والفسية والميثرة الحراء المصبغة من العصف .
قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وغيرهما .

(باب ما جاء في لبس البياض)

قوله : (البسوا) بفتح الموحدة من باب سمع يسمع (البياض) أى الثياب
البيضاء كما في رواية (فإنها أطهر) أى لادنس ولا وسخ فيها ، قال الطيبي : لأن
البيض أكثر تأثراً من الثياب الملونة ، فتكون أكثر غسلاً منها فتكون أطهر
(وأطيب) أى أحسن طبعاً أو شرعاً ، ويمكن أن يكون تأكيداً لما قبله ، لكن
التأسيس أولى من التأكيد ، وقيل أطيب لدلالته غالباً على التواضع ، وعدم
الكبر والخيلاء والمعجب وسائر الأخلاق الطيبة .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه .

قوله : (وفي الباب عن ابن عباس وابن عمر) أما حديث ابن عباس فأخرجه

٨٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي لِبْسِ الْحُمْرَةِ لِلرِّجَالِ

٢٩٦٣ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، أَخْبَرَنَا عَبَّادُ بْنُ الْقَاسِمِ ، عَنْ الْأَشْعَثِ وَهُوَ

ابْنُ سَوَّارٍ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ : « رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي لَيْلَةِ إِضْحِيَّانٍ ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِلَى الْقَمَرِ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حُمْرَاءُ فَإِذَا هُوَ عِنْدِي أَحْسَنُ مِنَ الْقَمَرِ » .

الترمذى فى باب ما يستحب من الأكفان ، وأما حديث ابن عمر فأخرجه ابن عدى فى الكامل .

(باب ما جاء فى الرخصة فى لبس الحمرة للرجال)

اعلم أن الترمذى قد عقد باباً فى أبواب اللباس بالنظر فى ما جاء فى الرخصة فى الثوب الأحمر للرجال وأورد فيه حديث البراء فى عقده هنا فى هذا الباب تكرار قوله : (عن أبى إسحاق) هو السبيعى .

قوله : (رأيت النبى صلى الله عليه وسلم فى ليلة إضحيان) بكسر الهمزة والحاء وتخفيف التحتية وهو منصرف وإن كان ألفه ونونه زائدين لوجود إضحيانة ، قال فى القاموس : ليلة ضحيان وإضحيانة وإضحية بكسرهما : مضية ، ويوم ضحياة وقال فى الفائق : أى مقمرة من أولها إلى آخرها ، وأفعلان مما قل فى كلامهم (لجعلنا أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى نظرة (وإلى القمر) أى أخرى لأنظر الترجيح بينهما فى الحسن الصورى (وعليه حلة حمراء) جملة حالية معترضة ، استدلل بهذا على جواز لبس الثوب الأحمر للرجال وقد تقدم الكلام فى هذه المسألة مبسوطاً فى باب الرخصة فى الثوب الأحمر للرجال (فإذا هو عندى أحسن من القمر) أى فى نظرى أو معتقدى ، ولفظ الترمذى فى الشامل : فلم هو عندى أحسن من القمر ، أى لزيادة الحسن المعنوى فيه صلى الله عليه وسلم .

هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَشْعَثَ ، وَرَوَاهُ
شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ : « رَأَيْتُ
كَلَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُلَّةَ خَمْرَاءَ » .

٢٩٦٤ — حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ ، أَخْبَرَنَا
سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ،
أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ بِهَذَا . وَفِي الْحَدِيثِ كَلَامٌ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا :
سَأَلْتُ مُحَمَّدًا فَقُلْتُ لَهُ : حَدِيثُ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ أَصَحُّ أَوْ حَدِيثُ جَابِرِ
ابْنِ سَمُرَةَ ؟ فَرَأَى كِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحًا . وَفِي الْبَابِ عَنِ الْبَرَاءِ وَأَبِي جَعْفَرٍ .

٨١ — بَابُ مَا جَاءَ فِي الثَّوْبِ الْأَخْضَرِ

٢٩٦٥ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ،
أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ إِيَادَ بْنِ لَقِيطٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي رِمَّةَ قَالَ : « رَأَيْتُ

قوله : (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه الدارمي .

قوله : (وفي الحديث كلام أكثر من هذا) يعني أن حديث البراء مطول ،
وقد أخرج الترمذي هذا الحديث المطول في باب الرخصة في الثوب الأحمر للرجال .
قوله : (وفي الباب عن البراء وأبي جعفر) أما حديث البراء فالظاهر أنه
أراد به غير حديثه المذكور ولينظر من أخرجه . وأما حديث أبي جعفر
فأخرجه البخاري في باب الصلاة في الثوب الأحمر .

(باب ما جاء في الثوب الأخضر)

قوله : (أخبرنا عبيد الله بن إِيَادَ بْنِ لَقِيطٍ) السدوسي أبو السليل بفتح المهملة
وكسر اللام وآخره لام أيضاً الكوفي ، كان عريف قومه ، صدوق لينة البزار
وحده من السابعة (عن أبيه) هو إِيَادَ بكسر أوله ثم تحتانية ابن لقيط السدوسي

رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه برُدان أخضران .
 هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عُمَيْدِ اللَّهِ بْنِ إِيَادٍ .
 وأبو رَمْثَةَ التَّيْمِيُّ اسْمُهُ حَمِيدُ بْنُ حَيَّانَ ، ويقالُ اسْمُهُ رِفَاعَةُ بْنُ يَثْرِبِي .

٨٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الثَّوْبِ الْأَسْوَدِ

٢٩٦٦ - حدثنا أحمدُ بنُ مَنِيعٍ ، أخبرنا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ ، أخبرني أبي ، عن مُضْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ ، عن صَفِيَّةِ ابْنَةِ شَيْبَةَ ، عن عائشة قالت : « خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ غَدَاةٍ وَعَلَيْهِ مِرْطٌ

ثِقَةٌ مِنَ الرَّابِعَةِ (عن أبي رَمْثَةَ) بكسر أوله وسكون الميم بعدها مثناة ، صحابي ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنه إِيَادُ بْنُ لَقِيطٍ وَثَابِتُ بْنُ أَبِي مُنْقَذٍ .

قوله : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه بردان أخضران) وفي رواية لأحمد : وعليه ثوبان أخضران . أي مصبوغان بلون الخضرة وهو أكثر لباس أهل الجنة كما وردت به الأخبار ذكره ميروك ، وقد قال تعالى «عليهم ثياب سندس خضر» وهو أيضاً من أنفع الألوان للبصار ومن أجملها في أعين الناظرين . قال القاري : ويحتمل أنهما كانا مخطوطين بخطوط خضر ، كما ورد في بعض الروايات بردان بدل ثوبان ، والغالب أن البرود ذوات الخطوط انتهى .

قلت : هذا الاحتمال بعيد لادليل عليه والظاهر أنهما كانا أخضرين بحتين . قال العصام : المراد بالثوبين الإزار والرداء ، وما قيل فيه إن لبس الثوب الأخضر سنة ضعفه ظاهر ، إذ غاية ما يفهم منه أنه مباح انتهى . قال القاري : وضعفه ظاهر ، لأن الأشياء مباحة على أصلها ، فإذا اختار المختار شيئاً منها يلبسه ، لا شك في إفادة الاستحباب انتهى .

قوله : (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي .

(باب ما جاء في الثوب الأسود)

قوله : (وعليه مِرْطٌ) بكسر الميم وإسكان الراء . هو كساء يكون تارة من

مِنْ شَعْرِ أَسْوَدَ . هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ .

٨٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الثَّوْبِ الْأَصْفَرِ

٢٩٦٧ - حدثنا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ ، أَخْبَرَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ الصَّفَّارُ أَبُو عُثْمَانَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَسَّانَ أَنَّهُ حَدَّثَهُ جَدَّتَاهُ صَفِيَّةُ بِنْتُ عَلِيَّةَ وَدُحْيَةُ بِنْتُ عَلِيَّةَ ، حَدَّثَتْهُ عَنْ قَيْلَةَ بِنْتُ نَحْرَمَةَ ، وَكَانَتَا رَبِيبَتَيْهَا ، وَقَيْلَةُ جَدَّةُ أَبِيهِمَا أُمُّ أُمِّهَا قَالَتْ : « قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرَتِ الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ حَتَّى جَاءَ رَجُلٌ وَقَدْ ارْتَفَعَتْ

صوف ، وتارة من شعر أو كتان أو خز . قال الخطابي : هو كساء يؤتز به ، وفي رواية مسلم وأبي داود : وعليه مرط مرحل . قال الثوري : هو بفتح الراء وفتح الحاء المهملة المشددة ، هذا هو الصواب الذي رواه الجمهور وضبطه المتقنون . وحكى القاضى أن بعضهم رواه بالجيم ، أى عليه صور الرجال ، والصواب الأول ومعناه عليه صورة رجال الإبل ولا بأس بهذه الصور ، وإنما يحرم تصوير الحيوان انتهى . قال الخطابي : المرحل هو الذى فيه خطوط ، ويقال إنما سمي مرحلا لأن عليه تصاوير رحل أو ما يشبهه .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح غريب) وأخرجه مسلم وأبو داود

(باب ما جاء فى الثوب الأصفر)

قوله : (أخبرنا عبد الله بن حسان) التميمى أبو الجنيد المنبرى ، مقبول من السابعة (أنه حدثته جدته صافية بنت عليية) بضم العين وفتح اللام وسكون التحتية وبالموحدة مقبولة من الثالثة (ودحية) بضم الدال وفتح الحاء المهملة وسكون التحتية وبالموحدة العنبرية مقبولة من الثالثة (عن قيلة) بفتح القاف وسكون التحتية (بنت نحرمة) العنبرية ، صحابة لها حديث طويل ، هاجرت إلى النبي صلى الله عليه وسلم مع حريث بن حسان وافد بنى بكر بن وائل .

قوله : (فذكرت الحديث بطوله) أخرج البخارى فى الادب المفرد طرفاً

الشَّمْسُ ، فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، وَعَلَيْهِ - تَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَسْمَالُ مُلَيَّتَيْنِ كَانَتَا بِرِزْعَفَرَانَ وَقَدْ نَفَضَتَا وَمَعَهُ عُسَيْبُ نَخْلَةٍ .
 حديثُ قِيْلَةٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَسَّانَ .

٨٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّرْعَفْرِ وَالْخُلُوقِ لِلرِّجَالِ

٢٩٦٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ

مَنْهُ فِي بَابِ الْفَرْقَاءِ ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مُخْتَصِرًا فِي بَابِ لِقَاطَاعِ الْأَرْضِينَ مِنْ كِتَابِ الْخُرَاجِ ، وَفِي بَابِ جُلُوسِ الرَّجُلِ مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ أَخْرَجَهُ بِطَوْلِهِ . وَقَالَ الْمُنْذَرِيُّ قَدْ شَرَحَ حَدِيثُ قِيْلَةٍ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْغَرِيبِ ، وَهُوَ حَدِيثُ حَسَنٍ (وَعَلَيْهِ) أَيْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (تَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَيْ تَرِيدُ قِيْلَةً أَنَّ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ فِي قَوْلِهَا : وَعَلَيْهِ رَاجِعٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَسْمَالُ مُلَيَّتَيْنِ) جَمْعُ سَمَلٍ بِسَيْنٍ مُهْمَلَةٍ رَمِيمٍ مَفْتُوحَتَيْنِ وَهُوَ الثَّوْبُ الْخَلْقُ ، وَالْمُرَادُ بِالْجَمْعِ مَا فَوْقَ الْوَاحِدِ ، عَلَى أَنَّ الثَّوْبَ الْوَاحِدَ قَدْ يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَسْمَالٌ بِاعْتِبَارِ اشْتِمَالِهِ عَلَى أَجْزَاءٍ ، وَحِينَئِذٍ فَلَا إشْكَالَ فِي إِضَافَتِهِ إِضَافَةً بَيَانِيَّةً إِلَى مُلَيَّتَيْنِ ، تَصْغِيرٌ مَلَامَةٌ بِالضَّمِّ وَالْمَدِّ لَكِنْ بَعْدَ حَذْفِ الْأَلِفِ وَهِيَ كَمَا فِي النِّهَايَةِ : الْإِزَارُ وَالرِّبِطَةُ ، وَفِي الصَّحَاحِ : هِيَ الْمَلْحَفَةُ . كَذَا فِي شَرْحِ الشُّمَائِلِ لِابْنِ حَجَرٍ الْمَسْكِيِّ (كَانَتَا بِرِزْعَفَرَانَ) أَيْ مَصْبُوغَتَيْنِ بِرِزْعَفَرَانَ (وَقَدْ نَفَضَتَا) قَالَ فِي النِّهَايَةِ : أَيْ نَصَلَ لَوْنُ صَبْغِهِمَا وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْأَثَرُ انْتَهَى ، فَلَا يَنَافِي لِبَسِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَاتَيْنِ الْمُلَيَّتَيْنِ مَا وَرَدَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ لِبَسِ الْمَرْعُوفِ (وَمَعَهُ) أَيْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (عُسَيْبُ نَخْلَةٍ) بِضَمِّ الْعَيْنِ وَفَتْحِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ تَصْغِيرُ عُسَيْبٍ . قَالَ فِي الْقَامُوسِ : الْعُسَيْبُ جَرِيدَةٌ مِنَ النَّخْلِ مُسْتَقِيمَةٌ دَقِيقَةٌ يَكْشِطُ خُوصَهَا وَالَّذِي لَمْ يَنْبَتْ عَلَيْهِ الْخُوصُ مِنَ السَّعْفِ .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّرْعَفْرِ وَالْخُلُوقِ لِلرِّجَالِ)

قَالَ فِي النِّهَايَةِ : الْخُلُوقُ طَيِّبٌ مَعْرُوفٌ مَرْكَبٌ يَتَخَذُ مِنَ الْمَرْعُوفِ وَغَيْرِهِ مِنْ

مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ
ابْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَنِ التَّزَعُّفِ لِلرِّجَالِ » .

أنواع الطيب وتغلب عليه الحمرة والصفرة ، وقد وردت تارة بإباحته ، وتارة
بالنهي عنه والنهي أكثر وأثبت ، وإنما نهى عنه لأنه من طيب النساء وكن
أكثر استعمالاً له منهم ، والظاهر أن أحاديث النهي ناسخة انتهى .

قوله : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التزعفر للرجال) أى عن
استعمال الزعفران في الثوب والبدن ، والحديث داليل لأبي حنيفة والشافعي
ومن تبعهما في تحريم استعمال الرجل الزعفران في ثوبه وبدنه ، ولهما أحاديث
أخرى صحيحة ومذهب المالكية أن الممنوع إنما هو استعماله في البدن دون الثوب ،
ودليلهم ما أخرجه أبو داود . وعن أبي موسى مرفوعاً : لا يقبل الله صلاة رجل
في جسده شيء من خلوق ، فإن مفهومه أن ماعدا الجسد لا يتناوله الوعيد .
وأجيب عن حديث أبي موسى هذا بأن في سنده أبا جعفر الرازي وهو متكلم
فيه وأحاديث النهي عن التزعفر مطلقاً أصح وأرجح .

فإن قلت : قد ثبت في الصحيحين من حديث أنس أن عبد الرحمن بن
عوف جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه أثر صفرة ، فسأله رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فأخبره أنه تزوج امرأة الحديث . وفي رواية وعليه ردع
زعفران ، فهذا الحديث يدل على جواز التزعفر ، فإنه صلى الله عليه وسلم لم ينكر
على عبد الرحمن بن عوف ، فكيف التوفيق بين حديث أنس هذا وبين حديثه
المذكور في الباب وما في معناه .

قلت : أشار البخاري إلى الجمع بأن حديث عبد الرحمن للمتزوج وأحاديث
النهي لغيره حيث ترجم بقوله باب الصفرة للمتزوج .

وقال الحافظ : إن أثر الصفرة التي كانت على عبد الرحمن تعلقت به من جهة
زوجته ، فكان ذلك غير مقصود له ، قال ورجحه النووي ، وأجيب عن حديث

هذا حديث حسن صحيح. وَرَوَى شُعْبَةُ هذا الحديثَ عن إسماعيلَ بنِ عُلَيَّةَ عن عبدِ العزیزِ بنِ سُہَیبٍ عن أنسٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ التَّزَعُّفِ » .

٢٩٦٩ — حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَخْبَرَنَا آدَمُ عَنْ

عبد الرحمن بوجوه أخرى ذكرها الحافظ في الفتح في باب الولية ولو بشاة من كتاب النكاح .

فإن قلت : روى الشيخان عن ابن عمر : أن رجلاً قال يا رسول الله ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يلبس القمص ولا العمام ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد نعلين فليلبس خفين فليقطعهما أسفل من الكعبين ، ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه الزعفران أو ورس . فيستفاد من ظاهر هذا الحديث جواز لبس المزعفر لغير الرجل المحرم لأنه قال ذلك في جواب السؤال عما يلبس المحرم ، فدل على جوازه لغيره .

قلت قال العراقي : الجمع بين الحديثين أنه يحتمل أن يقال إن جواب سؤالهم انتهى عند قوله أسفل من الكعبين ثم استأنف بهذا : لا تعاق له بالمسئول عنه فقال ولا تلبسوا شيئاً من الثياب إلى آخره انتهى .

قلت : والاولى في الجواب أن يقال إن الجواز للحلال مستفاد من حديث ابن عمر بالمفهوم ، والنهي ثابت من حديث أنس بالمنطوق ، وقد تقرر أن المنطوق مقدم على المفهوم .

فإن قلت : روى النسائي من طريق عبد الله بن زيد عن أبيه عن ابن عمر كان يصبغ ثيابه بالزعفران ، فقليل له ، فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ . قلت : عبد الله بن زيد صدوق فيه ابن وأصله في الصحيح ، وليس فيه ذكر الصفرة .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي

شُعْبَةَ قَالَ : وَمَعْنَى كَرَاهِيَةِ التَّزَعُّفِ لِلرِّجَالِ أَنْ يَتَزَعَّفَ الرَّجُلُ ؛ يَعْنِي أَنْ يَتَطَيَّبَ بِهِ .

٢٩٧٠ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ ، أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ

شُعْبَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا حَفْصٍ بْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ عَنْ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبْصَرَ رَجُلًا مُتَخَلِّقًا ، قَالَ : اذْهَبْ فَأَغْسِلْهُ ثُمَّ اغْسِلْهُ ثُمَّ لَا تَعُدْ » . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَقَدْ اخْتَلَفَ بَعْضُهُمْ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ . قَالَ عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ : مَنْ

(قَالَ وَمَعْنَى كَرَاهِيَةِ التَّزَعُّفِ لِلرِّجَالِ أَنْ يَتَزَعَّفَ الرَّجُلُ يَعْنِي أَنْ يَتَطَيَّبَ بِهِ) كَذَا قَالَ التِّرْمِذِيُّ . وَالظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ التَّزَعُّفِ لِلرِّجَالِ ، هُوَ النَّهْيُ عَنْ اسْتِعْمَالِ التَّزَعُّفِ مطلقاً قليلاً كان أو كثيراً ، وَفِي الْبَدَنِ كَانَ أَوْ فِي الثَّوْبِ .

قَوْلُهُ : (سَمِعْتُ أَبَا حَفْصٍ بْنَ عُمَرَ) قَالَ الْحَافِظُ فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ فِي بَابِ السَّكْنِيِّ : أَبُو حَفْصٍ بْنُ عُمَرَ ، وَقِيلَ ابْنُ عُمَرَ وَقِيلَ أَبُو عُمَرَ بْنُ حَفْصٍ ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ فِي تَرْجُمَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَفْصٍ أَنْتَهَى . وَقَالَ فِي تَرْجُمَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَفْصٍ رَوَى عَنْ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْخُلُوقِ ، وَعَنْهُ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ قَالَهُ ابْنُ عَبِيدَةَ وَغَيْرُهُ عَنْهُ . وَقَالَ حَمَادُ بْنُ سُلَيْمَةَ عَنْهُ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَرَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ عَطَاءِ ابْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِي حَفْصٍ بْنِ عُمَرَ ، وَقِيلَ عَنْهُ غَيْرَ ذَلِكَ . وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثَّقَاتِ أَنْتَهَى . وَقَالَ فِي التَّقْرِيبِ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَفْصٍ ، وَقِيلَ حَفْصُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَجْهُولٌ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ مِنَ الرَّابِعَةِ .

قَوْلُهُ : (أَبْصَرَ رَجُلًا مُتَخَلِّقًا) أَيْ مَطْلَبًا بِالْخُلُوقِ بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ ، نَقَدِمُ مَعْنَاهُ (فَأَغْسَلْهُ ثُمَّ اغْسِلْهُ) وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ : فَأَغْسَلْهُ ثُمَّ اغْسِلْهُ ثُمَّ اغْسِلْهُ ، قَالَ الْمَظْهَرُ : أَمْرُهُ بِغَسْلِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لِلْبَالِغَةِ ، وَقِيلَ الْإِظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَذْهَبُ لَوْنُهُ إِلَّا بِغَسْلِهِ ثَلَاثًا (ثُمَّ لَا تَعُدْ) بِضَمِّ الْعَيْنِ أَيْ لَا تَرْجِعْ إِلَى اسْتِعْمَالِهِ فَإِنَّهُ لَا يَلِيقُ بِالرِّجَالِ .

قَوْلُهُ : (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ) وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (وَقَدْ اخْتَلَفَ بَعْضُهُمْ فِي هَذَا

سَمِعَ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ قَدِيمًا فَمَاءَهُ صَحِيحٌ، وَسَمَاعُ شُعْبَةَ وَسُفْيَانُ مِنْ عَطَاءِ
ابْنِ السَّائِبِ صَحِيحٌ إِلَّا حَدِيثَيْنِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ زَادَانَ . قَالَ
شُعْبَةُ : سَمِعْتُهُمَا مِنْهُ بِآخِرَةٍ . يُقَالُ إِنَّ عَطَاءَ بْنَ السَّائِبِ كَانَ فِي آخِرِ عُمرِهِ
قَدْ سَاءَ حِفْظُهُ . وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمَّارٍ وَأَبِي مُوسَى وَأَنْسٍ .

٨٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْحَرِيرِ وَالذِّبْيَاجِ

٢٩٧١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ
حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، حَدَّثَنِي مَوْلى أَسْمَاءَ عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ :
سَمِعْتُ عُمرَ يَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ لَبِسَ الْحَرِيرَ
فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ » .

الإسناد عن عطاء بن السائب (قد تقدم بيانه في كلام الحافظ (بآخرة) بفتح
الهمزة والخاء : أى في آخر عمره .

قوله : (وفي الباب عن عمار وأبي موسى وأنس) أما حديث عمار فأخرجه
أحمد وأبو داود ، وأما حديث أبي موسى فأخرجه أبو داود ، وقد تقدم لفظه ،
وأما حديث أنس فلعله أشار إلى ما رواه أبو داود والنسائي من طريق سلم
العلوي عنه : دخل رجل على النبي صلى الله عليه وسلم وعليه أثر صفرة فذكره ذلك
وقلما كان يواجه أحداً بشيء يكرهه ، فلما قام قال : لو أمرتم هذا أن يترك هذه
الصفرة ، وسلم هذا بفتح المهملة وسكون اللام فيه لين .

(باب ما جاء في كراهية الحرير والذبياج)

أى في كراهية لبسهما ، والحرير معروف وهو عربي ، سمي بذلك لخلوصه ،
يقال لكل خالص حرر ، وحررت الشيء خلصته من الاختلاط بغيره ، وقيل هو
فارسي معرب ، والذبياج نوع منه .

قوله : (من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة) معناه معنى قوله صلى

وفي الباب عن عليٍّ وحذيفة وأنس وغير واحد قد ذكرناه في كتاب اللباس . هذا حديث حسن صحيح . وقد روى من غير وجه عن عمر . ومولى أسماء ابنة أبي بكر الصديق اسمه عبد الله ويكنى أبا عمر . وقد روى عنه عطاء بن رباح وعمر بن دينار .

٨٦ - باب

٢٩٧٢ - حدثنا قتيبة ، أخبرنا الليث عن ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم أقبية ولم يعط

الله عليه وسلم : من شرب الخمر في الدنيا مات وهو يدمنها ، لم يشربها في الآخرة ، وقد سبق شرح معناه في أول أبواب الأشربة . قال القاضي الشوكاني : الظاهر أنه كناية عن عدم دخول الجنة ، وقد قال الله تعالى في أهل الجنة ولباسهم فيها حرير ، فمن لبسه في الدنيا لم يدخل الجنة ، روى ذلك النسائي عن الزبير . وأخرج النسائي عن ابن عمر أنه قال : والله لا يدخل الجنة وذكر الآية . وأخرج النسائي والحاكم عن أبي سعيد أنه قال : وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه انتهى . وقال السيوطي : تأويل الأكثرين هو أن لا يدخل الجنة مع السابقين الفائزين ، ويؤيده ما رواه أحمد عن جويرية : من لبس الحرير في الدنيا ألبسه الله يوم القيامة ثوباً من نار انتهى .

قوله : (وفي الباب عن علي وحذيفة وأنس وغير واحد ، قد ذكرناه في كتاب اللباس) يعني في باب الحرير والذهب للرجال ، وقد ذكرنا هناك تخريج أحاديث هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان (اسمه عبد الله) قال في التقریب : عبد الله بن كيسان التيمي أبو عمر المدني ، مولى أسماء بنت أبي بكر ، ثقة من الثالثة .

(باب)

قوله : (قسم أقبية) قال الحافظ في رواية حاتم : قدمت على النبي صلى الله

نَحْرَمَةَ شَيْئًا ، فَقَالَ نَحْرَمَةُ : يَا بُنَيَّ انْطَلِقْ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : فَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ ، قَالَ : ادْخُلْ فَأَدْعُهُ لِي ، فَدَعَوْتُهُ لَهُ ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِمْ قَبَلا مِنْهَا ، فَقَالَ : خَبَأْتُ لَكَ هَذَا ، قَالَ : فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ : رَضِيَ نَحْرَمَةُ .

هذا حديث حسن صحيح .

وابن أبي مليكة اسمه عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة .

عليه وسلم أقبية ، وفي رواية حماد أهديت للنبي صلى الله عليه وسلم أقبية من ديباج مزروعة بالذهب فقسمها في ناس من أصحابه (ولم يعط نحرمة شيئا) أى في حال تلك القسمة ، وإلا فقد وقع في رواية حماد بن زيد متصلا بقوله من أصحابه وعزل منها واحداً لنحرمة (انطلق بنا) في رواية حاتم : عسى أن يعطينا منها شيئا (أدخل فادعه لي) في رواية حاتم فقام أبى على الباب فتكلم ، فعرف النبي صلى الله عليه وسلم صوته . قال ابن التين : لعل خروج النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع صوت نحرمة صادف دخول المسور إليه (خبأت لك هذا) إنما قال هذا الملائفة ، لأنه كان في خلقه شدة كما في رواية البخارى في الجهاد (قال) أى المسور (فنظر) أى نحرمة (فقال) أى نحرمة (رضى نحرمة) قال الداودى : هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم على جهة الاستفهام ، أى هل رضيت . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون من قول نحرمة . قال الحافظ : هو المتبادر للذهن انتهى . ومن فوائد الحديث : الاستئلاف للقلوب والمدارة مع الناس .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى في الهبة وفي الشهادات وفى الخمس وفى الأدب ، وأخرجه مسلم فى الزكاة ، وأبو داود فى اللباس ، والنسائي فى الزينة .

٨٧ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ

٢٩٧٣ - حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّعْفَرَانِيُّ، أَخْبَرَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ،

أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِيهِ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ .

(بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ)

قوله : (أخبرنا همام) هو ابن يحيى الأزدي العوزي .

قوله : (إن الله يحب أن يرى) بصيغة المجهول أى يبصر ويظهر (أثر نعمته) أى إحسانه وكرمه تعالى ، فنشكرها لإظهارها ومن كفرها كتمانها . قال المظهر : يعنى إذا أتى الله عبداً من عبادته نعمة من نعم الدنيا فليظهرها من نفسه بأن يلبس لباساً يليق بحاله لإظهار نعمة الله عليه وليقصده المحتاجون لطلب الزكاة والصدقات وكذلك العلماء يظهروا علمهم ليستفيد الناس منهم انتهى .
فإن قلت : أليس إنه حث على البذخة .

قلت : إنما حث عليها لئلا يعدل عنها عند الحاجة ولا يتكلف للثياب المتكلفة كما هو مشاهد في عادة الناس حتى في العلماء والمتصوفة ، فأما من اتخذ ذلك ديدناً وعادة مع القدرة على الجديد والنظافة فلا لأنه خسة ودناءة . وبؤيد ما ذكرنا ما رواه البيهقي عن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم : إن الله تعالى يحب المؤمن المتبذل الذي لا يبالي ما لبس ، كذا في المرقاة .

قلت : هذا الحديث رواه البيهقي في شعب الإيمان ، وإسناده ضعيف ، قاله المناوى .

قوله : (وفي الباب عن أبي الأحوص عن أبيه وعمران بن حصين وابن مسعود) أما حديث أبي الأحوص عن أبيه فأخرجه أحمد والنسائي ، وأما حديث عمران بن حصين فأخرجه أحمد ، وأما حديث ابن مسعود فليُنظر من أخرجه .

هذا حديثٌ حسنٌ .

٨٨ - بابُ ماجاء في الخُفِّ الأسودِ

٢٩٧٤ - حدثنا هَمَّادٌ ، أخبرنا وَكِيعٌ عن دَلْهَمَ بنِ صَالِحٍ عن حُجَيْرِ ابنِ عبدِ الله عن ابنِ رُبَيْدَةَ عن أَبِيهِ « أَنَّ النَّجَاشِيَّ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُفَّيْنِ أَسْوَدَيْنِ سَاذَجَيْنِ ، فَلَبِسَهُمَا ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَيْهِمَا » .
هذا حديثٌ حسنٌ إنما نَعْرِفُهُ من حديثِ دَلْهَمَ . وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بنُ رَبِيعَةَ عن دَلْهَمَ .

قوله : (هذا حديث حسن) وأخرجه الحاكم عن ابن عمر .

(باب ما جاء في الخف الأسود)

قوله : (عن دلهم) بفتح الدال المهملة والهاء بينهما لام ساكنة (بن صالح) السكندى الكوفي ، ضعيف من السادسة (عن حجين) بضم الحاء المهملة وفتح الجيم مصغراً (بن عبد الله) السكندى ، مقبول من الثامنة (عن ابن ربيدة) اسمه عبد الله .

قوله : (ساذجين) بفتح الذا الموحدة معرب ، سادته على ما في القاموس : أى غير منقوشين ، إما بالخياطة أو بغيرها ، أو لاشية فيهما تخالف لونهما ، أو مجردين عن الشعر .

قوله : (هذا حديث حسن) وأخرجه ابن ماجه (إنما نعرفه من حديث دلهم) وهو ضعيف كما عرفت ، وقال ميرك : وقد أخرج ابن حبان من طريق الهيثم بن عدى عن دلهم بهذا الإسناد أن النجاشي كتب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنى قد زوجتك امرأة من قومك وهى على دينك أم حبيبة بنت أبى سفيان ؛ وأهديتك هدية جامعة قبص وسراويل وعطاف وخفين ساذجين ، فتوضأ النبي صلى الله عليه وسلم ومسح عليهما ، قال سليمان بن داود : رواية عن الهيثم ، قلت : للهيثم ما العطاف ؟ قال : الطيبان .

٨٩ - بابُ ماجاءَ في النَّهْيِ عَنِ نَتْفِ الشَّيْبِ

٢٩٧٥ - حدثنا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمَمْدَانِيُّ ، أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ نَتْفِ الشَّيْبِ وَقَالَ : إِنَّهُ نُورُ الْمُسْلِمِ » .

هذا حديثٌ حسنٌ . وقد رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْخَارِثِ وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ .

٩٠ - بابُ ماجاءَ أَنَّ الْمُسْتَشَارَ مُؤْتَمَنٌ

٢٩٧٦ - حدثنا أَبُو كُرَيْبٍ ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

(باب ماجاء في النهي عن نتف الشيب)

قوله : (أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ) هو ابن سليمان الكلابي (عن محمد بن إسحاق) هو إمام المغازي .

قوله : (نهى عن نتف الشيب) أى الشعر الأبيض من اللحية أو الرأس (قال إنه نور المسلم) الإضافة للاختصاص ، أى وقاره المانع من الغرور بسبب انكسار النفس عن الشهوات ، والفتور وهو المؤدى إلى نور الأعمال الصالحة فيصير نوراً في قبره ، ويسعى بين يديه في ظلمات حشره . قال ابن العربي : إنما نهى عن النتف دون الخضب ، لأن فيه تغيير الحلقة عن أصلها ، بخلاف الخضب فإنه لا يغير الحلقة على الناظر إليه .

قوله : (هذا حديث حسن) وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وأخرج مسلم في الصحيح من حديث قتادة عن أنس بن مالك قال : كما انكره أن يفتف الرجل الشعرة البيضاء من رأسه ولحيته (وقد رواه عبد الرحمن بن الحارث) ابن عياش بن أبي ربيعة .

(باب ماجاء أن المستشار مؤتمن)

قوله : (عن داود بن أبي عبد الله) هو لي بن هاشم مقبول من السابعة

عن ابنِ جُدْعَانَ ، عن جَدَّتِهِ ، عن أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : قال رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : « المُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ » . وفي البابِ عن ابنِ مَسْعُودٍ وأبي هُرَيْرَةَ وابنِ عُمرَ . هذا حديثٌ غريبٌ من حديثِ أُمِّ سَلَمَةَ .

٢٩٧٧ — حدثنا أحمدُ بنُ منيعٍ ، أخبرنا الحسنُ بنُ موسى ، أخبرنا شَيْبَانُ عن عبدِ الملكِ بنِ عُمرٍ عن أبي سَلَمَةَ بنِ عبدِ الرحمنِ عن أبي هُرَيْرَةَ قال : قال رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : « المُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ » .

(عن ابنِ جدعان) ابنِ جدعان هذا ليس هو علي بن زيد بن جدعان ، بل هو عبد الرحمن بن محمد بن زيد بن جدعان ، قال الحافظ في التقریب : عبد الرحمن ابن محمد عن جدته عن أم سلمة وعنه داود بن أبي عبد الله مولى بني هاشم كذا وقع في رواية للبخارى ، وبين في التاريخ أنه عبد الرحمن بن محمد بن زيد بن جدعان ، وعند الترمذى عن ابنِ جدعان ، وثقه النسائى من الرابعة (عن جدته) لا تعرف ، كذا في التقریب .

قوله : (المستشار) من استشاره طلب رأيه فيما فيه المصلحة (مؤتمن) اسم مفعول من الأمان أو الأمانة ، ومعناه أن المستشار أمين فيما يسأل من الأمور ، فلا يذبحى أن يخون المستشار بكتان مصلحته .

قوله : (وفي الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة وابن عمر) أما حديث ابن مسعود فلم أقف عليه ، وقد روى أحمد وابن ماجه عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : المستشار مؤتمن . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه الترمذى بعد هذا ، وأما حديث ابن عمر فليُنظر من أخرجه .

قوله : (هذا حديث غريب) وأخرجه البخارى في الادب المفرد ، وفي سنده جدة ابن جدعان وهي مجهولة كما عرفت .

قوله : (أخبرنا شيبان) هو ابن عبد الرحمن النحوى (عن عبد الملك بن عمير) اللخمي الكوفي .

هذا حديثٌ قَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ شَيْبَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّحْوِيِّ .
 وَشَيْبَانُ هُوَ صَاحِبُ كِتَابٍ ، وَهُوَ صَحِيحُ الْحَدِيثِ ، وَيُكْنَى أَبَا مُعَاوِيَةَ .
 ٢٩٧٨ — حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ الْعَطَّارُ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ
 قَالَ : قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ : إِنِّي لَأُحَدِّثُ بِالْحَدِيثِ مَا أَخْرِمُ مِنْهُ حَرْفًا .

٩١ — بَابُ مَا جَاءَ فِي الشُّؤْمِ

٢٩٧٩ — حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ
 وَحَمْزَةَ ابْنَيْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ : « الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةٍ : فِي الْمَرَأَةِ وَالْمَسْكَنِ وَالِدَّابَّةِ » .

قوله : (هذا حديث الخ) وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه .
 قوله : (فما أخرج) بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة وكسر الراء ، أى
 لا أنقص (منه) أى من الحديث (حرفاً) أى لفظاً بل أحدثه بغير زيادة ونقص .
 (باب ماجاء في الشؤم)

قوله : (عن سالم وحزمة ابني عبد الله بن عمر) حزمة هذا هو شقيق سالم ثقة
 من الثالثة .

قوله : (الشؤم) بضم المعجمة وسكون الهمزة وقد تسهل فتصير واواً ، قال
 في النهاية : الواو في الشؤم همزة وليكنها خففت فصارت واواً وغلب عليها التخفيف
 حتى لم ينطق بها مهموزة ولذلك أثبتناها ههنا ، والشؤم ضد العين ، يقال تشاءمت
 بالشئ وتيمنت به (في ثلاثة) أى في ثلاثة أشياء (في المرأة والمسكن والدابة)
 بدل بإعادة الجار . قال النووي في شرح مسلم : اختلاف العلماء في هذا الحديث فقال
 مالك وطائفة : هو على ظاهره ، وأن الدار قد يجعل الله تعالى سكنها سبباً للضرر
 أو الهلاك ، وكذا اتخاذ المرأة المعينة أو الفرس أو الخادم قد يحصل الهلاك عنده
 بقضاء الله تعالى ، ومعناه قد يحصل الشؤم في هذه الثلاثة ، كما صرح به في رواية : إن

هذا حديث حسن صحيح ، وبعض أصحاب الزهري لا يذكرون فيه
عن حمزة ، وإنما يقولون عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم .
وهكذا روى لنا ابن أبي عمر هذا الحديث ، عن سفيان بن عيينة ،
عن الزهري ، عن سالم وحمزة ابني عبد الله بن عمر ، عن أبيهما عن
النبي صلى الله عليه وسلم .

يكن الشؤم في شيء . وقال الخطابي وكثيرون : هو في معنى الاستثناء من الطيرة أي
الطيرة منهي عنها إلا أن يكون له دار يكره سكناها ، أو امرأة يكره صحبتها ، أو
فرس أو خادم فليفارق الجميع بالبيع ونحوه وطلاق المرأة . وقال آخرون : شؤم
الدار : ضيقها وسوء جيرانها وأذاها ، وشؤم المرأة : عدم ولادتها وسلطانة
لسانها وتعرضها للريب ، وشؤم الفرس : أن لا يغزى عليها ، وقيل حرانها وغلام
ثمها ، وشؤم الخادم : سوء خلقه وقلة تعهده لما فوض إليه . وقيل المراد بالشؤم
ههنا عدم الموافقة . واعترض بعض الملاحدة بحديث : لا طيرة على هذا ،
فأجاب ابن قتيبة وغيره : بأن هذا مخصوص من حديث : لا طيرة ، أي لا طيرة
إلا في هذه الثلاثة .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان (ورواية سعيد أصح)
أي رواية سعيد عن سفيان بدون ذكر حمزة أصح من رواية ابن أبي عمر عن سفيان
بذكر حمزة مع سالم (لأن علي بن المديني والحميدي روايا عن سفيان ولم يرو لنا
الزهري هذا الحديث إلا عن سالم عن ابن عمر) يعني أن علي بن المديني والحميدي
رويا عن سفيان أنه قال لم يرو لنا الزهري هذا الحديث إلا عن سالم عن ابن عمر .
قال الحافظ في الفتح : ونقل الترمذي عن ابن المديني والحميدي أن سفيان كان يقول :
لم يرو الزهري هذا الحديث إلا عن سالم انتهى ، وكذا قال أحمد عن سفيان إنما
تحفظه عن سالم . قال الحافظ : لكن هذا الحصر مردود ، فقد حدث به مالك عن
الزهري عن سالم وحمزة ابني عبد الله بن عمر عن أبيهما ، ومالك من كبار الحفاظ
ولا سيما في حديث الزهري ، وكذا رواه ابن أبي عمر عن سفيان نفسه ، أخرجه

٢٩٨٠ - وحدثنا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ ، أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ

عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سَعِيدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ حَمْزَةَ وَرِوَايَةِ سَعِيدٍ أَصَحَّ لِأَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ وَالْحَمَيْدِيَّ ، رَوَيَا عَنْ سَفْيَانَ ، وَلَمْ يَرَوْا لَنَا الزُّهْرِيَّ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عُمرَ . وَرَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، هَذَا الْحَدِيثَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، وَقَالَ عَنْ سَالِمٍ وَحَمْزَةَ ابْنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمرَ عَنْ أَبِيهِمَا .

وَفِي الْبَابِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَعَائِشَةَ وَأَنَسٍ . وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى

مُسلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْهُ وَهُوَ يَقْتَضِي رَجُوعَ سَفْيَانَ عَمَّا سَبَقَ مِنَ الْحَصَرِ ، وَأَمَّا التِّرْمِذِيُّ لِجَعْلِهِ رِوَايَةَ ابْنِ أَبِي عُمَرَ هَذِهِ مَرْجُوحَةٌ ، وَقَدْ تَابَعَ مَا لَكَأَيْضًا يُونُسُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ وَهَبٍ عَنْهُ كَمَا سَبَأَنِي فِي الطَّبِ ، وَصَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عِنْدَ مُسْلِمٍ ، وَأَبُو أُوَيْسٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ أَبِي عَتِيْقٍ وَمُوسَى بْنُ عَقَبَةَ ثَلَاثَتُهُمْ عِنْدَ النَّسَائِيِّ كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْهُمَا ، وَرَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاشِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، فَاقْتَصَرَ عَلَى حَمْزَةَ . أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَأَبُو عَوَانَةَ مِنْ طَرِيقِ عَقِيلٍ ، وَأَبُو عَوَانَةَ مِنْ طَرِيقِ شَيْبٍ بْنِ سَعِيدٍ كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ ، وَرَوَاهُ الْقَاسِمُ بْنُ مَبْرُورٍ عَنْ يُونُسَ فَاقْتَصَرَ عَلَى حَمْزَةَ . أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ رِبَاحِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ مُعَمَّرٍ مُقْتَصِرًا عَلَى حَمْزَةَ ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَاحِدِ عَنْ مُعَمَّرٍ ، فَاقْتَصَرَ عَلَى سَالِمٍ . فَالظَّاهِرُ أَنَّ الزُّهْرِيَّ يَجْمَعُهَا تَارَةً وَيُفْرِدُ أَحَدَهُمَا أُخْرَى . وَقَدْ رَوَاهُ إِسْحَاقُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مُعَمَّرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، فَقَالَ عَنْ سَالِمٍ أَوْ حَمْزَةَ أَوْ كِلَاهُمَا وَلَهُ أَصْلٌ عَنْ حَمْزَةَ مِنْ غَيْرِ رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ عَتَبَةَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْهُ .

قَوْلُهُ : (وَفِي الْبَابِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَعَائِشَةَ وَأَنَسٍ) أَمَّا حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ ، وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ ، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيَةِ ، وَلَفْظُهُ : أَلَا شَوْمٌ سِوَهُ الْخَلْقِ ، وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَسٍ

الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ : « إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ فِى الْمَرْأَةِ وَالْدَّابَّةِ
وَالْمَسْكَنِ » . وَقَدْ رَوَى حَكِيمُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ

فأخرجه أبو داود عنه قال : قال رجل يارسول الله - صلى الله عليه وسلم - إنا كنا
في دار كثير فيها عددنا ، وكثير فيها أموالنا ، فتحولنا إلى دار أخرى ، فقل فيها
عددنا وقلت فيها أموالنا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ذروها ذبيمة ،
والحديث سكنت عنه هو والمنذرى (وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال : إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ فِى الْمَرْأَةِ وَالْدَّابَّةِ وَالْمَسْكَنِ) رَوَاهُ الشَّيْخَانِ عَنْ ابْنِ
عمر ، وكذا عن سهل بن سعد ، ومعنى هذا الحديث إن فرض وجود الشؤم يكون
في هذه الثلاثة والمقصود منه نفي صحة الشؤم ووجوده على وجه المبالغة فهو من قبيل
قوله صلى الله عليه وسلم لو كان شيء سابق القدر لسبقته العين ، فلا ينافيه
حيث نفي عموم نفي الطيرة في قوله صلى الله عليه وسلم : لا عدوى ولا طيرة .
فإن قلت : فما وجه للتوفيق بين هذا وبين قوله صلى الله عليه وسلم الشؤم
في ثلاثة الخ .

قلت : قد جمعوا بينهما بوجوه ، منها أن قوله صلى الله عليه وسلم : الشؤم
في ثلاثة الخ كان في أول الأمر ثم نسخ ذلك بقوله تعالى : « مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ
فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ ، الْآيَةِ حكاها ابن عبد البر ، والنسخ لا يثبت
بإلحاح ، لا سيما مع إمكان الجمع ، ولا سيما وقد ورد في حديث ابن عمر عند
البخارى نفي التطير ، ثم إثباته في الأشياء الثلاثة ولفظه : لا عدوى ولا طيرة .
والشؤم في ثلاث : في المرأة والدار والدابة . ومنها ما قال الخطابي هو استثناء
من غير الجنس معناه إبطال مذهب الجاهلية في التطير فمكأنه قال : إن كانت لأحدكم
دار يكره سكنها أو امرأة يكره صحبتها أو فرس يكره سيره فليفارقها ، ومنها أنه
ليس المراد بالشؤم في قوله : الشؤم في ثلاثة ، معناه الحقيقي بل المراد من شؤم الدار
صديقها وسوء جوارها ، ومن شؤم المرأة أن لا ولد وأن تحمل لسانها عليك ، ومن
شؤم الفرس أن لا يغزى عليه ، وقيل حرانها وغلاء ثمنها . ويؤيد هذا الجمع
ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان والحاكم من حديث سعد مرفوعاً : من سعادة ابن
آدم ثلاثة المرأة الصالحة والمسكن الصالح والمركب الصالح ، ومن شقاوة ابن آدم
(٨ - تحفة الأحوذى - ٨)

عليه وسلم يقول: «لَا شَوْمَ ، وَقَدْ يَكُونُ الْيَمْنُ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ» .

٢٩٨١ - حدثنا بذلك علي بن حَجْرٍ ، أخبرنا إسماعيل بن عِيَّاشٍ ،

عن سُلَيْمَانَ بْنِ سُلَيْمٍ ، عن يَحْيَى بْنِ جَابِرٍ الطَّائِي ، عن مُعَاوِيَةَ بْنِ حَكِيمٍ .

عن عمِّه حَكِيمٍ بنِ مُعَاوِيَةَ ، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بهذا .

ثلاثة المرأة السوء والمسكن السوء والركب السوء . وفي رواية ابن حبان : المركب الهنيء والمسكن الواسع . وفي رواية للحاكم : ثلاثة من الشقاء المرأة تراها قد سوؤك وتحمل لسانها عليك . والدابة تكون قطوفاً ، فإن ضربتها أنعبتك وإن تركتها لم تلحق أصحابك ، والدار تكون ضيقة قليلة المرافق .

قوله : (لا شؤم) أى فى شيء (وقد تكون العين) بضم التحتية وسكون الميم (فى الدار والمرأة والفرس) أى قد تكون البركة فى هذه الأشياء ، واليمين ضد الشؤم . قال الحافظ فى الفتح : بعد ذكر هذا الحديث : فى إسناده ضعف مع مخالفته للأحاديث الصحيحة ، انتهى .

قوله : (عن سليمان بن سليم) بضم السين مصغراً الكنانى السكلى الشامي القاضى بجمص ، ثقة عابد من السابعة (عن معاوية بن حكيم) بن معاوية النخعي ، مقبول من الثالثة كذا فى التقريب . وقال فى تهذيب التهذيب فى ترجمته : روى عن أبيه وقيل عن عمه وعنه يحيى بن جابر الطائى قاضى حمص (عن عمه حكيم بن معاوية) النخعي مختلف فى صحبته له حديث وقيل إنما يروى عن أبيه أو عن عمه والصواب أنه تابعى من الثانية كذا فى التقريب . وقال فى تهذيب التهذيب فى ترجمته : مختلف فى صحبته ، وروى عنه ابن أخيه معاوية قاله يحيى بن جابر عنه ، وقيل عن يحيى بن جابر عن حكيم بن معاوية عن عمه معمر بن معاوية ، والاختلاف فيه على إسماعيل ابن عياش عن سليمان بن سليم عن يحيى . ورواه بقية عن سليمان عن يحيى عن ابن معاوية حكيم عن أبيه ، انتهى .

٩٢ - بابُ ماجاءَ لَا يَتَنَاجَى اثنانِ دُونَ الثَّالِثِ

٢٩٨٢ - حدثنا هَنَادٌ ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَنْتَجِي اثنانِ دُونَ صَاحِبِهِمَا » . وَقَالَ سُفْيَانُ فِي حَدِيثِهِ : « لَا يَتَنَاجَى اثنانِ دُونَ الثَّالِثِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُخْزِنُهُ » .

(باب لا يتناجى اثنان دون الثالث)

قوله : (عن شقيق) يعنى ابن سلمة (عن عبد الله) أى ابن مسعود رضى الله عنه .

قوله : (إذا كنتم ثلاثة) أى فى المصاحبة سفرأ أو حضراً (فلا ينتجى) من الاتنجا وهو التناجى (اثنان) أى لا يتكلما بالسر ، يقال : اتجى القوم وتناجوا : أى سار بعضهم بعضاً (دون صاحبهما) أى الثالث (فلا يتناجى اثنان) أى لا يتكلما بالسر (دون الثالث) أى مجاوزين عنه غير مشاركين له ، لئلا يتوهم أن نجواهما لشر متعلق به (فإن ذلك) أى تناجى الاثنين دون الثالث (يخرنه) بفتح التحتية وضم الزاى ، ويجوز ضم التحتية وكسر الزاى ، قال فى القاموس : خزنه الأمر حزناً بالضم وأخزنه : جعله حزناً انتهى . والضمير المنصوب فى قوله يخرنه للثالث .

قال النووى : فى الحديث النهى عن تناجى اثنين بحضرة ثالث ، وكذا ثلاثة وأكثر بحضرة واحد ، وهو نهى تحريم ، فيحرم على الجماعة المناجاة دون واحد منهم إلا أن يأذن . ومذهب ابن عمر رضى الله عنه ومالك وأصحابنا وجماهير العلماء : أن النهى عام فى كل الأزمان وفى الحضر والسفر . وقال بعض العلماء : إنما المنهى عنه المناجاة فى السفر دون الحضر ، لأن السفر مظنة الخوف ، وادعى بعضهم أن هذا الحديث منسوخ وأنه كان هذا فى أول الإسلام ، فلما فشا الإسلام وأمن

هذا حديث حسن صحيح .

وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : «لَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ وَاحِدٍ ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُؤْذِي الْمُؤْمِنَ وَاللَّهُ يَسْكُرُهُ أَذَى الْمُؤْمِنِ» .
وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ .

٩٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعِدَّةِ

٢٩٨٣ - حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْكُوفِيُّ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ ، عَنْ إِبْنِ سَمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَالِدٍ ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ ، قَالَ : «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبْيَضَ قَدْ شَابَ ، وَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ يُشَبِّهُهُ ،

الناس سقط النهي ، وكان المنافقون يفعلون ذلك بحضرة المؤمنين ليحزنوهم ، أما إذا كانوا أربعة فتناجى اثنان دون اثنين ، فلا بأس بالإجماع ، انتهى .

قلت : دعوى نسخ أحاديث الباب أو تخصيصها بالسفر لا دليل عليها ، فالقول المعتمد المأمول عليه ، هو أن النهي عام في كل الأزمان وفي السفر والحضر .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد والشيخان وأبو داود وابن ماجه .

قوله : (وفي الباب عن ابن عمر وأبو هريرة وابن عباس) أما حديث ابن عمر : فأخرجه الشيخان وأبو داود ، وأما حديث أبي هريرة وحديث ابن عباس : فلينظر من أخرجهما .

(باب ما جاء في العدة)

قوله : (عن أبي جحيفة) بضم جيم فاء مهملة مفتوحة فياء ساكنة بعدها فاء ، صحابي معروف (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أبيض) أى مائلا إلى الحمرة (قد شاب) أى ظهر فيه شيب (وكان الحسن بن علي يشبهه) أى في النصف الأعلى . فقد أخرج الترمذى في المناقب عن علي قال : الحسن أشبه برسول

وَأَمَرَ لَنَا بِثَلَاثَةِ عَشَرَ قَلُوصًا فَذَهَبْنَا نَقْبِضُهَا فَأَتَانَا مَوْتُهُ فَلَمْ يَعْطُونَا يَتَنَا ،
فَلَمَّا قَامَ أَبُو بَكْرٍ قَالَ : مَنْ كَانَتْ لَهُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عِدَّةٌ فَلْيَجِئْ ، فَقَمْتُ إِلَيْهِ فَأَخْبَرْتُهُ فَأَمَرَ لَنَا بِهَا . « هذا حديث حسن » .
وَقَدْ رَوَى مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ هَذَا الْحَدِيثَ بِإِسْنَادٍ لَهُ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ
نَحْوَ هَذَا . وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ
قَالَ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ يُشِيرُهُ
وَلَمْ يَزِيدُوا عَلَى هَذَا » .

الله صلى الله عليه وسلم ما بين الصدر إلى الرأس ، والحسين أشبه برسول الله صلى
الله عليه وسلم ما كان أسفل من ذلك (وأمر لنا) أى له ولقومه من بنى سواة
ابن عامر بن صعصعة ، وكان أمر لهم بذلك على سبيل جائزة الوفد (قلوصاً)
بفتح فضم ، أى ناقة شابة (فذهبنا نقبضها) أى فشرعنا فى الذهاب إلى المأمور
لنقبض العطاء المذكور (فأتانا موته) أى خبر موته قبل أن نقبضها (فلما قام
أبو بكر) أى خطيباً أو قام بأمر الخلافة (فيلجئ) أى فليأت إلينا ، فإن وفاءه
علينا ، ولعل الاكتفاء بها وعدم ذكر الدين هنا لأنه يلزم منها بالاولى ويمكن أن
يكون اقتصاراً من الراوى لاسيما وكلامه فى العدة (فقمتم إليه) أى متوجهاً
(فأخبرته) أى بما سبق (فأمر لنا بها) أى بالقلوص الموعودة .

قوله : (هذا حديث حسن) قال فى جامع الاصول : اتفق البخارى ومسلم
والترمذى على الفصل الاول من حديث أبى جحيفة ، واتفق البخارى والترمذى
على الفصل الثانى ، وانفرد الترمذى بذكر أبى بكر وإعطائه إياهم ، كذا قاله
الشيخ الجزرى فى تصحيح المصايب . قال ميرك : ولذا قال المؤلف يعنى صاحب
المشكاة فى آخر مجموع الحديث : رواه الترمذى كذا فى المرقاة .

قوله : (ولم يزيدوا) أى غير واحد من أصحاب إسماعيل بن أبى خالد (على
هذا) أى على هذا على هذا القدر ولم يذكروا قوله وأمرنا الخ .

٢٩٨٤ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ
ابْنِ أَبِي خَالِدٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو جُحَيْفَةَ قَالَ : « رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ يُشَبِّهُهُ » . وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ
ابْنِ أَبِي خَالِدٍ نَحْوَ هَذَا .

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ . وَأَبُو جُحَيْفَةَ وَهَبُ السَّوَّائِي .

٩٤ — بَابُ مَا جَاءَ فِي فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي

٢٩٨٥ — حدثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ
عُمَيْدَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : مَا سَمِعْتُ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَعَ أَبَوَيْهِ لِأَحَدٍ غَيْرِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ .

٢٩٨٦ — أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّازُ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ
جُدْعَانَ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ سَمِعَا سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ قَالَ عَلِيٌّ : « مَا جَمَعَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَاهُ وَأُمَّهُ لِأَحَدٍ إِلَّا لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ،

قوله : (وفي الباب عن جابر) أخرجه الشيخان (وهب السوائي) بضم
السين المهملة والمد .

(باب ما جاء في فداك أبي وأمي)

قوله : (جمع أبويه لأحد) أي في الفداء (غير سعد بن أبي وقاص) يعني
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل لأحد فداك أبي وأمي إلا لسعد .
قوله : (عن ابن جدعان) هو علي زيد بن جدعان .

قَالَ لَهُ يَوْمَ أَحَدٍ : اِزْمِ ، فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي ، وَقَالَ لَهُ : اِزْمِ أَيُّهَا الْعَلَامُ
الْحَزَوْرُ . (وفي الباب عن الزُّبَيْرِ وَجَابِرِ .

هذا حديث حسن صحيح قد رُوِيَ من غير وجه عن عليّ . وقد رَوَى
غير واحد هذا الحديث عن يَحْيَى بن سَعِيدٍ عن سَعِيدِ بن الْمُسَيَّبِ عن سَعْدِ بن
أبي وقاص قال : « جَمَعَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ يَوْمَ أَحَدٍ » .

قوله : (فداك أبي وأمي) بكسر الفاء ، أى أبي وأمي مفدى لك ، وفي هذه
التفدية تعظيم لقدره واعتداد بعمله واعتبار بأمره وذلك لأن الإنسان لا يفدى
إلا من يعظمه فيبذل نفسه أو أعز أهله له (إزم أيها العلام الحزور) بفتح الحاء
المهملة والزاي والواو المشددة ، قال في النهاية : هو الذى قارب البلوغ واجمع
الحزورة . قال السيد جمال الدين : هذا أصل معناه ولكن المراد هنا للشباب لأن
سعداً جاوز البلوغ يومئذ ، انتهى . قلت : الأمر كما قال السيد جمال الدين لأن
سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه أسلم قديماً وهو ابن سبع عشرة سنة ، وقد
يحمى الحزور بمعنى الرجل القوى ، قال في القاموس : الحزور كعملس : العلام
القوى والرجل القوى .

قوله : (وفي الباب عن الزبير وجابر) أما حديث الزبير فأخرجه الشيخان
عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يأتى بنى قريظة فيأتينى بخبرهم ،
فانطلقت ، فلما رجعت جمع لى رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكرة فقال :
فداك أب وأمي .

فإن قلت : قول على ما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم أباه وأمه لاحد إلا
لسعد بن أبي وقاص يخالف حديث الزبير هذا ، فما وجه التوفيق بينهما .

قلت : قال الحافظ في الفتح بعد حديث على هذا مائة : في هذا الحصر
نظر لما تقدم في ترجمة الزبير أنه صلى الله عليه وسلم جمع له أبو بكرة يوم الخندق ،
ويجمع بينهما بأن علياً رضى الله تعالى عنه لم يطلع على ذلك ، أو مراده بذلك
يقيد يوم أحد ، انتهى . وأما حديث جابر فليُنظر من أخرجه .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وغيرهما .

٢٩٨٧ - حدثنا بذلك قتيبة بن سعيد ، أخبرنا الليث بن سعد وعبد العزيز بن محمد عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص قال : « جمع لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر يوم أحد » .
هذا حديث حسن صحيح . وكلا الحديثين صحيح .

٩٥ - باب ما جاء في يابني

٢٩٨٨ - حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب ، أخبرنا أبو عوانة أخبرنا أبو عثمان شيخ له عن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : يابني » . وفي الباب عن المغيرة وعمر بن أبي سلمة .

قوله : (حدثنا بذلك قتيبة بن سعيد ، أخبرنا الليث بن سعد وعبد العزيز بن محمد الخ) وأخرجه الشيخان (وكلا الحديثين صحيح) أي حديث يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن علي وحديثه عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص كلاهما صحيح .

(باب ما جاء في يابني)

قوله : (أخبرنا أبو عثمان) اسمه الجعد بن دينار اليشكري البصري صاحب الخلا بضم المهملة ثقة من الرابعة .

قوله : (قال له يابني) بفتح الياء المشددة وكسر ها ، وقرئ بهما في السبع الاكثرون بالكسر وبعضهم بإسكانها ، وفي هذا الحديث جواز قول الإنسان لنفسه ابنه من هو أصغر سنًا منه يابني ويابني ، مصغراً وياولدى ، ومعناه تطف وأنتك عندي بمنزلة ولدى في الشفقة ، وكذا يقال له ولن في هو مثل سن التكلم يا أخى للمعنى الذى ذكرناه ، وإذا قصد التلطف كان مستحباً كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم قاله النووى .

قوله : (وفي الباب عن المغيرة وعمر بن أبي سلمة) أما حديث المغيرة وهو

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجه . وقد رَوَى من غير هذا الوجه عن أنس . وأبو عثمان هذا شيخ ثقة ، وهو الجعدي بن عثمان ، ويقال ابن دينار ، وهو بصريٌّ ، وقد رَوَى عنه يونس بن عبيد وشعبة ، وغير واحدٍ من الأئمة .

٩٦ - بابُ ما جاء في تعجيل اسم المولود

٢٩٨٩ - حدثنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف ، حدثني عمي يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، أخبرنا شريك عن محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِتَسْمِيَةِ الْمَوْلُودِ يَوْمَ سَابِعِهِ وَوَضَعَ الْأَذَى عَنْهُ وَالْعَقَّ » .

ابن شعبة فأخرجه مسلم ، وأما حديث عمر بن أبي سلمة ، فأخرجه الترمذي في باب التسمية على الطعام .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح غريب) وأخرجه مسلم .

(باب ما جاء في تعجيل اسم المولود)

قوله : (حدثنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم الخ) كنيته أبو الفضل البغدادي قاضي أصبهان ، ثقة من الحادية عشرة (أخبرنا شريك) هو ابن عبد الله القاضي النخعي السكوفي (عن محمد بن إسحاق) هو صاحب المغازي .

قوله : (أمر بتسمية المولود يوم سابعه) فيه دليل على سنية تسمية المولود يوم السابع وقد ورد فيه غير هذا الحديث ، وقد ثبت تسميته المولود يوم الولادة أيضاً ، وقد تقدم الكلام في هذا في آخر أبواب الاضاحي (ووضع الأذى عنه) عطف على تسمية المولود ، والمراد بوضع الأذى عنه إماتته وإزالته كما في حديث

هذا حديث حسن غريب .

٩٧ - باب ما يستحب من الأسماء

٢٩٩٠ - حدثنا عبد الرحمن بن الأسود أبو عمرو والوراق البصري

أخبرنا معمر بن سليمان الرقي، عن علي بن صالح الزنجي، عن عبد الله بن

سلمان بن عامر عند البخاري : مع الغلام عقيقة ، فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه
الاذى . قال الحافظ في الفتح : قوله أميطوا عنه الاذى أى أزيلوا ، وزناً ومعنى
قال : وقع عند أبي داود من طريق سعيد بن أنس عروبة وابن عون عن محمد بن
سيرين قال إن لم يكن الاذى حلق الرأس فلا أدرى ماهو ، وأخرج الطحاوى
من طريق يزيد بن إبراهيم عن محمد بن سيرين قال : لم أجد من يخبرنى عن تفسير
الاذى انتهى ، وقد جزم الأصمعى بأنه حلق الرأس وأخرجه أبو داود بسند
صحيح عن الحسن كذلك ، ووقع في حديث عائشة عند الحاكم وأمر أن يماط عن
رؤوسهما الاذى ، ولكن لا يتعين ذلك في حلق الرأس ، فقد وقع في حديث ابن
عباس عند الطبرانى . ويماط عنه الاذى ويحلق رأسه ، فعطفه عليه ، فالأولى حمل
الاذى على ماهو أعم من حلق الرأس . ويؤيد ذلك أن فى بعض طرق حديث
عمرو ابن شعيب ويماط عنه أفذاره ، رواه أبو الشيخ انتهى . (والعق) أى
الذبح بشاة أو شاتين .

قوله : (هذا حديث حسن غريب) فى سنده شريك القاضى وقد تغير حفظه
هناذولى القضاء بالكوفة ، وفى سنده أيضاً محمد بن إسحاق وهو يدلس ، ورواه
عن عمرو بن شعيب بالنعنة ، لكن للحديث شواهد ولذلك حسنه الترمذى .

(باب ما يستحب من الأسماء)

قوله : (حدثنا عبد الرحمن بن الأسود) ابن لمامون الهاشمى مولاهم ثقة
من الحادية عشرة (أخبرنا معمر) بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الميم
المفتوحة (بن سليمان الرقي) النخعي أبو عبد الله الكوفي ثقة فاضل أخطأ
الآخذ ، فى تسميته وأخطأ من زعم أن البخارى أخرج له من التاسعة (عن علي

عُثْمَانُ ، عن نَافِيعَ ، عن ابنِ عُمرَ ، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم قال :
« أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ » .

هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ من هذا الوجه .

٩٨ - بَابُ مَا جَاءَ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ

٢٩٩١ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، أخبرنا أَبُو أَحْمَدَ ، أخبرنا سُفْيَانُ عن

ابن صالح الزنجي (المكي العابد ، مقبول من الثالثة) (عن عبد الله بن عثمان)
ابن خثيم بالمعجمة والمثلثة مصغراً .

قوله : (أحب الاسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن) فيه التسمية بهذين
الاسمين وتفضيلهما على سائر ما يسمى به . وقد بين الحافظ ابن القيم وجه التفضيل
في كتابه زاد المعاد . وقال القرطبي : يلتحق بهذين الاسمين ما كان مثلهما كعبد
الرحيم وعبد الملك وعبد الصمد ، وإنما كانت أحب إلى الله لأنها تضمنت ما هو
وصف واجب لله وما هو وصف للإنسان وواجب له وهو العبودية ، ثم أضيف
العبد إلى الرب إضافة حقيقية فصدقت أفراد هذه الاسماء وشرفت بهذا التركيب
فحصلت لها هذه الفضيلة . وقال غيره : الحكمة في الإقتصار على الاسمين أنه لم
يقع في القرآن إضافة عبد إلى اسم من أسماء الله تعالى غيرهما قال الله تعالى : « وأنه
لما قام عبد الله يدعوه ، وقال في آية أخرى : « وعباد الرحمن ، ويؤيده قوله
تعالى : « قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ، وقد أخرج الطبراني من حديث أبي
زهير الثقفى رفعه : « إذا سميتم فعبدوا . ومن حديث ابن مسعود رفعه : أحب
الاسماء إلى الله ما تعبدونه . وفي إسناد كل منهما ضعف .

قوله : (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه .

(باب ما جاء ما يكره من الاسماء)

قوله : (أخبرنا أبو أحمد) اسمه محمد بن عبد الله الزبيري .

أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنْ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« لَا نَهَيْنَ أَنْ يُسَمَّى رَافِعٌ وَبَرَكَهٌ وَيَسَارٌ » .

هذا حديثٌ غريبٌ هَكَذَا رَوَاهُ أَبُو أَحْمَدَ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ
عَنْ جَابِرٍ عَنْ عُمَرَ . وَأَبُو أَحْمَدَ ثِقَةٌ حَافِظٌ . وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ النَّاسِ هَذَا
الْحَدِيثُ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ فِيهِ عُمَرُ .

٢٩٩٢ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ ، أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ
مَنْصُورٍ عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ عُمَيْلَةَ الْغَزَارِيِّ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ

قوله : (لَانِهِنَّ أَنْ يُسَمَّى) بصيغة المجهول (رافع وبركة ويسار) . وفي
رواية ابن ماجه : لَنْ عَشْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَانِهِنَّ أَنْ يُسَمَّى رِبَاحٌ وَنَجِيحٌ وَأَفْلَحٌ وَنَافِعٌ
وَيَسَارٌ ، وَعَلَّةَ النَّهْيِ عَنِ التَّسْمِيَةِ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ تَأْتِي فِي حَدِيثِ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ الْآتِي :

قوله : (هذا حديث غريب) وأخرجه ابن ماجه (والمشهور عند الناس
هذا الحديث عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيه عمر) أخرجه مسلم
من طريق ابن جريج ، قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول :
أَرَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنْهَى أَنْ يُسَمَّى بِبَعْلَى وَبَرَكَهٌ وَأَفْلَحٌ وَيَسَارٌ
وَبَنَافِعٌ وَبَنَحْرُ ذَلِكَ ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ سَكَتَ بَعْدَ عَمَلِهَا فَلَمْ يَقُلْ شَيْئاً ، ثُمَّ قَبَضَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَنْهَ عَنْ ذَلِكَ ، ثُمَّ أَرَادَ عَمْرُ أَنْ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ تَرَكَ .

فإن قلت : حديث جابر هذا يدل على أنه صلى الله عليه وسلم أراد أن ينهى
عن التسمية بهذه الأسماء ولم ينه عنه . وحديث سمرة الآتي يدل على أنه صلى الله
عليه وسلم قد نهى عن ذلك فما وجه الجمع بينهما ؟

قلت : وجه الجمع أنه صلى الله عليه وسلم أراد أن ينهى عن تحريم ثم سكت
بعد ذلك رحمة على الأمة لعدم البلوى وإيقاع الحرج لاسيما وأكثر الناس ما يفرقون
بين الأسماء من القبح والحسن فالنهي المنفي محمول على التحريم والمثبت على التنزيه .

جُنْدُبٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تُسَمِّ غُلَامَكَ رَبَاحَ وَلَا أَفْلَحَ وَبِسَارَ وَلَا نَجِيحَ يُقَالُ : أُنْثَى هُوَ ؟ فَيُقَالُ لَا » .

هذا حديث حسن صحيح .

٢٩٩٣ — حدثنا محمد بن ميمون المكي ، أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد الأعرج ، عن أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أَخْنَعُ اسْمٌ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ تَسْمَى مَلَكُ الْأَمْلَاقِ . قَالَ

قوله : (لا نسّم غلامك) أى صبيك أو عبدك (رباح) كذا وقع في الفسخ الحاضرة رباح ويسار ونجیح بغير الالف ، ووقع في رواية مسلم وأبي داود رباحاً ويساراً ونجیحاً بالالف وهو الظاهر ، ورباح بفتح الراء من الربح ضد الخسارة (ولا أفلح) من الفلاح وهو الفوز (ولا يسار) من اليسر ضد العسر (ولا نجیح) من النجح وهو الظفر (أُنْثَى أى أُنْثَى) هو (أى المسمى بأحد هذه الأسماء المذكورة) (فيقال لا) أى ليس هناك رباح أو أفلح أو يسار أو نجیح فلا يحسن مثل هذا في التفاؤل ، أو فيسكركه لشناعة الجواب ، في شرح السنة : معنى هذا أن الناس يقصدون بهذه الأسماء التفاؤل بحسن ألقاها أو معانيها ، وربما ينقلب عليهم ما قصدوه إلى الضد ، لذا سألوا فقالوا أُنْثَى يسار أو نجیح ، فقيل لا تطيروا بنفيه واضمروا اليأس من اليسر وغيره ، فنهام عن السبب الذي يحلب سوء الظن والإيأس من الخير .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم وأبو داود .

قوله . (اخنع اسم) أفعل التفضيل من الخنوع وهو الذل ، وقد فسر به ذلك الحميدى شيخ البخارى عقب روايته له عن سفيان قال أخنع : أذل . وأخرج مسلم عن أحمد بن حنبل قال : سألت أبا عمرو الشيباني يعنى إسحاق اللغوى عن أخنع فقال أوضع . قال عياض معناه أشد الأسماء مغمراً وبنحو ذلك فسر أبو عبيد ، والخانف الذليل وخنع الرجل ذل . قال ابن بطال : وإذا كان الاسم أذل الأسماء كان من

سُفْيَانُ : شَاهَانِ شَاهٌ . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَأَخْنَعُ يَعْنِي أَقْبَحُ .

تسمى به أشد ذلاً . وقد فسر الخليل أخنع بأجر فقال الخنع الفجور ، يقال أخنع الرجل إلى المرأة إذا دعاها للفجور كذا في الفتح ، ويأتى في آخر الحديث تفسيره بأقبح وهو تفسير بالمعنى اللازم ، وفي رواية للبخارى : أخنى الأسماء وهو من الخنا بفتح المعجمة وتخفيف النون مقصور وهو الفحش في القول ، ويحتمل أن يكون من قولهم أخنى عليه الدهر : أى أهلكه . وقد ورد بلفظه أخبت بمعجمة وموحدة ثم مثله وبلفظه أغيطد وهما عند مسلم (تسمى) بصيغة الماضي المعلوم من التسمية أى سمي نفسه أو سمي بذلك فرضى به واستمر عليه (ملك الأملاك) بكسر اللام من ملك والأملاك جمع ملك بالكسر وبالفتح وجمع عليك (قال سفیان شاهان شاه) وقد تعجب بعض الشراح من تفسير سفیان بن عيينة اللفظة العربية باللفظة العجمية ، وأنكر ذلك آخرون وهو غفلة منهم عن مراده ، وذلك أن لفظ شاهان شاه كان قد كثرت التسمية به في ذلك العصر فنه سفیان على أن الاسم الذى ورد الخبر بزمه لا ينحصر في ملك الأملاك بل كل ما أدى معناه بأى لسان كان فهو مراد بالزم . وزعم بعضهم أن الصواب شاه شاهان وليس كذلك ، لأن قاعدة العجم تقديم المضاف إليه على المضاف ، فإذا أرادوا قاضى القضاة بلسانهم ، قالوا موبذان موبذ ، فوبذ هو القاضى ، وموبذان جمعه ، فكذا شاه هو الملك ، وشاهان هو الملوك .

واستدل بهذا الحديث على تحريم التسمية بهذا الاسم لورود الوعد الشديد ويلتحق به ما في معناه مثل خاق الخلق ، وأحكم الحاكمين ، وسلاطين السلاطين ، وأمير الأمراء ، وقيل يلتحق به أيضاً من تسمى بشيء من أسماء الله الخاصة به كالرحمن والقدوس والجبار ، وهل يلتحق به من تسمى قاضى القضاة أو حاكم الحكام ؟ اختلف العلماء في ذلك قاله الحافظ في الفتح ، وذكر اختلاف العلماء فيه ، فمن شاء الوقوف عليه فليراجعه .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وأبو داود .

٩٩ - بابُ ما جاء في تَغْيِيرِ الْأَسْمَاءِ

٢٩٩٤ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ دَرَّاجٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا : أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيَّرَ اسْمَ عَاصِيَةَ وَقَالَ : أَنْتِ جَمِيلَةٌ » . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ، وَلَئِنَّمَا أَسْنَدُهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ . وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عُمَرَ مُرْسَلًا . وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُطِيعٍ وَعَائِشَةَ وَالْحَكَمَ بْنَ سَعِيدٍ

(باب ما جاء في تَغْيِيرِ الْأَسْمَاءِ)

قوله : (وأبو بكر بن دار) اسمه محمد بن بشار وبن دار لقبه (عن عبيد الله بن عمر) هو العمري .

قوله : (غير اسم عاصية وقال أنت جميلة) قيل كانوا يسمون بالعاص والعاصية ذهاباً إلى معنى الإباء عن قبول النقائص والرضا بالاضيم ، فلما جاء الإسلام نهوا عنه ، ولعله لم يسمها مطيعة مع أنها ضد العاصية مخافة التزكية . وقال في النهاية : إنما غيره لأن شعار المؤمن الطاعة والصبر ضد ما انتهي قال النووي : معنى هذه الأحاديث تغيير الاسم القبيح أو المكروه إلى حسن ، وقد ثبت أحاديث بتغييره صلى الله عليه وسلم أسماء جماعة كثيرين من الصحابة ، وقد بين صلى الله عليه وسلم العلة في النوعين وما في معناهما وهي التزكية أو خوف التطير .

قوله : (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه (ولئنا أسنده) أى رواه متصلاً (وروى بعضهم هذا عن عبيد الله عن نافع أن عمر مرسل) أى منقطعاً ، لأن نافعاً لم يسمع من عمر . قال الحافظ في تهذيب التهذيب : قال أحمد بن حنبل : نافع عن عمر منقطع .

قوله : (وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن سلام الخ) أما

وَمُسْلِمٍ وَأَسَامَةَ بْنِ أَخْذَرِيٍّ ، وَشُرَيْحَ بْنَ هَانِيٍّ عَنْ أَبِيهِ ، وَخَيْثَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ .

٢٩٩٥ — حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْبَصْرِيُّ ، أَخْبَرَنَا عُمرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُغَيِّرُ الْأَسْمَاءَ الْقَبِيحَ » وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ وَرَبَّمَا قَالَ عُمرُ بْنُ عَلِيٍّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ عَائِشَةَ .

١٠٠ — بَابُ مَا جَاءَ فِي أَسْمَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

٢٩٩٦ — حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ فَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ فَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ هَذَا ، وَأَمَّا حَدِيثُ أُسَامَةَ بْنِ أَخْذَرِيٍّ فَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَأَمَّا حَدِيثُ شُرَيْحَ بْنِ هَانِيٍّ عَنْ أَبِيهِ فَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ ، وَأَمَّا حَدِيثُ خَيْثَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ . وَأَمَّا أَحَادِيثُ بَاقِي الصَّحَابَةِ فَلْيَنْظُرْ مَنْ أَخْرَجَهَا .

قوله : (كَانَ يُغَيِّرُ الْأَسْمَاءَ الْقَبِيحَ) أَيُّ يَبْدُلُهُ بِالْأَسْمَاءِ الْحَسَنِ ، وَالْحَدِيثُ لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ التِّرْمِذِيُّ بِشَيْءٍ وَفِي سَنَدِهِ عُمرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ وَهُوَ مَدْلُوسٌ وَرَوَاهُ عَنْ هِشَامٍ بِالْعِنْعِنَةِ . قَالَ ابْنُ سَعْدٍ : كَانَ ثِقَةً وَكَانَ يَدَّاسُ تَدَايِسًا شَدِيدًا يَقُولُ سَمِعْتُ وَحَدَّثَنَا ثُمَّ يَسْكُتُ فَيَقُولُ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ وَالْأَعْمَشُ وَقَالَ : كَانَ رَجُلًا صَالِحًا .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي أَسْمَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

قوله : (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ) النُّوفَلِيُّ ، ثِقَةٌ عَارِفٌ بِالنَّسَبِ مِنَ الثَّالِثَةِ

صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ لِي أَسْمَاءً : أَنَا مُحَمَّدٌ ، وَأَنَا أَحْمَدُ ، وَأَنَا الْمَاحِي
الَّذِي يَمْحُو اللَّهُ بِي الْكُفْرَ ، وَأَنَا الْخَاشِعُ الَّذِي يُخَشِّرُ النَّاسَ عَلَى قَدَمَيَّ ،

(عن أبيه) هو جبير بن مطعم بن عدى بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي
صحابي عارف بالأنساب ، مات سنة ثمان أو تسع وخمسين .

قوله : (إن لي أسماء) وفي رواية البخاري من طريق مالك عن ابن شهاب عن
محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه لي خمسة أسماء . قال الحافظ : الذي يظهر أنه أراد
أن لي خمسة أختص بها لم يعم بها أحد قبلي أو معظمة أو مشهورة في الأمم الماضية
لأنه أراد الحصر فيها . قال عياض : حمى الله هذه الأسماء أن يسمى بها أحد
قبله وإنما تسمى بعض العرب محمداً قرب ميلاده لما سمعوا من الحكماء والأخبار
أن نبياً سيبعث في ذلك الزمان يسمى محمداً فرجوا أن يكونوا هم فسموا أبناءهم
بذلك ، قال وهم ستة لاسابع لهم . قال الحافظ : قد جمعت أسماء من تسمى بذلك
في جزء مفرد فباغوا نحو العشرين ، لكن مع تكرار في بعضهم وروم في بعض .
فيتلخص منهم خمسة عشر نفساً انتهى . (أنا محمد وأنا أحمد) قال أهل اللغة :
رجل محمد ومحمود : إذا كثرت خصاله الحمودة . قال ابن فارس وغيره : وبه سمى
نبينا صلى الله عليه وسلم محمداً وأحمد ، أي ألهم الله تعالى أهله أن سموه به لما علم
من جميل صفاته ، وقال الحافظ : إن هذين الاسمين أشهر أسمائه وأشهرهما محمد ،
وقد تكرر في القرآن ، وأما أحمد فذكر فيه حكاية عن قول عيسى عليه السلام ،
فأما محمد فن باب التفعيل للمبالغة ، وأما أحمد فن باب التفضيل ، وقبل سمي أحمد
لأنه علم منقول من صفة وهي أفعال التفضيل ، ومعناه أحمد الحامدين . وسبب
ذلك ما ثبت في الصحيح أنه يفتح عليه في المقام المحمود بهاء لم يفتح بها
على أحد قبله ، وقيل الأنبياء حمادون وهو أحدهم أي أكثرهم حمداً أو أعظمهم
في صفة الحمد . وأما محمد فهو منقول من صفة الحمد أيضاً وهو بمعنى محمود وفيه
منى المبالغة والمحمد الذي حمد مرة بعد مرة كامدح . قال الاعشى :

إليك أبيت اللعن كان وجيفها إلى الماجد القرم الجواد المحمد

أي الذي حمد مرة بعد مرة أو الذي تكاملت فيه الخصال الحمودة (وأنا الماحي

وَأَنَا الْعَاقِبُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ . هذا حديث حسن صحيح .

١٠١ - باب ماجاء في كراهية الجمع بين اسم

النبي صلى الله عليه وسلم وكنيته

٢٩٩٧ - حدثنا قتيبة ، أخبرنا الليث عن ابن عجلان ، عن أبيه ،

الذي يحو الله بي الكفر (قال العلماء : المراد محو الكفر من مكة والمدينة وسائر بلاد العرب ، وما زوى له صلى الله عليه وسلم من الارض ووعد أن يبلغه ملك أمته . قالوا ويحتمل أن المراد المحو العام بمعنى الظهور بالحجة والغلبة كما قال تعالى : وليظهره على الدين كله ، وجاء في حديث آخر تفسير الماسحى بأنه الذي يحيت به سيئات من اتبعه ، فقد يكون المراد بمحو الكفر هذا ويكون كقوله تعالى : وقل للذين كفروا إن يذنبوا يغفر لهم ما قد سلف ، والحديث الصحيح : الإسلام يهدم ما كان قبله (وأنا الحاشر) أى ذو الحشر (الذى يحشر) أى يجمع (على قدمي) قال النووي : ضبطوه بتخفيف الياء على الأفراد وتشديدها على التثنية ، قال الطيبي : والظاهر على قدميه اعتباراً بالموصول إلا أنه اعتبر المعنى المدلول للفظه أنا . وفي شرح السنة : أى يحشر أول الناس لقوله : أنا أول من تمشق عنه الأرض . وقال الخافظ في الفتح : على قدمي أى على أترى ، أى أنه يحشر قبل الناس . وهو موافق لقوله في الرواية الاخرى : يحشر الناس على عقبي انتهى . وقال الطيبي : هو من الإسناد المجازي لأنه سبب في حشر الناس لأن الناس لم يحشروا ما لم يحشر (وأنا العاقب الذى ليس بعده نبي) قال النووي : أما العاقب ففسره في الحديث بأنه ليس بعده نبي أى جاء عقبهم . قال ابن الأعرابي : العاقب والعقوب الذى يخلف في الخير من كان قبله .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وغيره

(باب ماجاء في كراهية الجمع بين اسم النبي صلى الله عليه وسلم وكنيته)

اعلم أن علماء العربية قالوا : العلم إما أن يكون مشعراً بمدح أو ذم وهو اللقب وإما أن لا يكون ، فإذا أن يصدر بأب أو أم أو ابن كأبي بكر وأم كلثوم وابن عباس

عن أبي هريرة « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَجْمَعَ أَحَدٌ بَيْنَ

وهو الكنية أو لا وهو الاسم ، فاسم النبي صلى الله عليه وسلم محمد وكنيته أبو القاسم ولقبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما كنى بأكبر أولاده .

ثم اعلم أنه قد ورد في التسمية باسمه صلى الله عليه وسلم والتكني بكنيته أحاديث مختلفة ، ولذلك اختلف أقوال أهل العلم فيه . قال النووي : اختلف العلماء في هذه المسألة على مذاهب كثيرة وجمعها القاضي وغيره .

أحدها : مذهب الشافعي وأهل الظاهر ؛ أنه لا يحل التكني بأبي القاسم لأحد أصلاً ، سواء كان اسمه محمداً أو أحمد أم لم يكن ، لظاهر حديث أنس يعني الآتي في هذا الباب .

الثاني : أن هذا النبي منسوخ ، فإن هذا الحكم كان في أول الأمر لهذا المعنى المذكور في الحديث ثم نسخ ، قالوا فيباح التكني اليوم بأبي القاسم لكل أحد ، سواء من اسمه محمد أو أحمد أو غيره ، وهذا مذهب مالك . قال القاضي : وبه قال جمهور السلف وفقهاء الأمصار وجمهور العلماء . قالوا وقد اشتهر أن جماعة تكثروا بأبي القاسم في العصر الأول ، وفيما بعد ذلك إلى اليوم مع كثرة فاعل ذلك وعدم الإنكار .

الثالث : مذهب ابن جرير أنه ليس بمنسوخ ، وإنما كان النهي للتنزيه والادب لا للتحريم .

الرابع : أن النهي عن التكني بأبي القاسم مختص بمن اسمه محمد أو أحمد ولا بأس بالكنية وحدها لمن لا يسمى بواحد من الاسمين ، وهذا قول جماعة من السلف وجاء فيه حديث مرفوع عن جابر .

الخامس : أنه ينهى عن التكني بأبي القاسم مطلقاً ، وينهى عن التسمية بالقاسم أثلاً يكتنى أبوه بأبي القاسم ، وقد غير مروان بن الحكم اسم ابنه عبد الملك حين بلغه هذا الحديث فسماه عبد الملك ، وكان سماه أولاً القاسم ، وقد فعله بعض الأنصار أيضاً .

السادس : أن التسمية بمحمد متنوعة مطلقاً ، سواء كان له كنية أم لا ، وجاء فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : تسمون أولادكم ثم تلغونهم ، وكتب

أَسْمُهُ وَكُنْيَتُهُ ، وَيُسَمَّى مُحَمَّدًا أَبَا الْقَاسِمِ . وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ .
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٢٩٩٨ — حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ ، أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى ، عَنْ
الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا تَسَمَّيْتُمْ بِي فَلَا تَكْنُؤُوا بِي » .

عمر إلى الكوفة : لانسما أحدًا باسم نبي ، وأمر جماعة بالمدينة بتغيير أسماء أبنائهم
محمد ، حتى ذكر له جماعة أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن لهم في ذلك وسماهم به ،
فتركهم . قال القاضي : والاشبه أن فعل عمر هذا لإعظام لاسم النبي صلى الله عليه
وسلم لئلا يفتك الاسم كما سبق في الحديث : تسمونهم محمدًا ثم تلعونهم . وقيل
سبب نهى عمر أنه سمع رجلاً يقول لمحمد بن زيد بن الخطاب فوال الله بك يا محمد ،
فدعاه عمر فقال : أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسب بك والله لا تدعى محمدًا
ما بقيت ، وسماه عبد الرحمن انتهى كلام النووي . وقال القاري : متعقباً على من
ادعى النسخ ما لفظه : دعوى النسخ ممنوعة بل ينبغي أن يقال يذني الحكم بانتفاء
العلة ، والعلة في ذلك الاشتباه وهو متعين في حال الحياة انتهى .

قلت : ودعوى انتفاء الحكم بانتفاء العلة مطلقاً أيضاً ممنوعة . قال العيني نقلاً
عن الخطابي : قد يحدث شيء من أمر الدين بسبب من الأسباب فيزول ذلك
السبب ولا يزول حكمه ، كالعرايا والاغتسال للجمعة ، انتهى .

قوله : (بين اسمه وكنيته) أي بين اسمه صلى الله عليه وسلم وكنيته (ويسمى)
بصفة المعلوم عطف على يجمع .

قوله : (وفي الباب عن جابر) أخرجه الترمذي بعد هذا .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد والبخاري في الأدب
المفرد وأبو يعلى .

قوله : (إذا تسميتكم بي فلا تكنؤوا بي) بحذف إحدى التامين من التكنئ ،

هذا حديث حسن غريب وقد كره بعض أهل العلم أن يجمع الرجل بين اسم النبي صلى الله عليه وسلم وكنيته وقد فعل ذلك بعضهم . «وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سمع رجلاً في السوق ينادي يا أبا القاسم فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال لم أعذك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تكنوا بكنيتي » .

٢٩٩٩ — حدثنا بذلك الحسن بن علي الخلال ، أخبرنا يزيد بن هارون عن حميد ، عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا . وفي الحديث

ولفظ أبي داود من تسمى باسمي فلا يكنى بكنتي ، ومن اكنى بكنتي فلا يتسمى باسمي .

قوله : (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أحمد وأبو داود ، وصححه ابن حبان .

قوله : (وقد كره بعض أهل العلم أن يجمع الرجل بين اسم النبي صلى الله عليه وسلم وكنيته) واستدل بحديث أبي هريرة وحديث جابر المذكورين (وقد فعل ذلك بعضهم) أي جمع بين اسمه صلى الله عليه وسلم وكنيته . قال الطحاوي : كان في زمن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة كانوا متسمين بمحمد مكنتين بأبي القاسم ، منهم محمد بن طلحة ومحمد بن الأشعث ومحمد بن أبي حذيفة . قال العيني : ومن جملة من تسمى بمحمد وتكنى بأبي القاسم من أبناء وجوه الصحابة محمد بن جعفر بن أبي طالب ، ومحمد بن سعد بن أبي وقاص ، ومحمد بن حاطب ومحمد بن المنتشر ، ذكرهم البيهقي في سننه في باب من رخص الجمع بين التسمي بمحمد ، والتكني بأبي القاسم .

قوله : (فقال) أي ذلك الرجل (لم أعذك) من عني يعني ، أي لم أنصذك يا رسول الله (لا تكنوا بكنتي) ولفظ البخاري : سموا باسمي ولا تكنوا بكنتي ، وحديث أنس هذا أخرجه الشيخان أيضاً .

مَا يَدُلُّ عَلَى كَرَاهِيَةِ أَنْ يُكْنَى أَبَا الْقَاسِمِ .

٣٠٠٠ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ، أَخْبَرَنَا فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ حَدَّثَنِي مُنْذِرٌ ، وَهُوَ الثَّوْرِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ : « يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ وُلِدَ لِي بَعْدَكَ أُسْمِيهِ مُحَمَّدًا وَأَكْنَيْهِ بِكُنْيَتِكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَكَانَتْ رُخْصَةً لِي » .

قوله : (وفي الحديث كراهية أن يكنى أبا القاسم) قال في التوضيح : مذهب الشافعي وأهل الظاهر أنه لا يحل التكني بأبي القاسم لأحد أصلاً ، سواء كان اسمه محمداً أو أحمد أم لم يكن لظاهر الحديث ، أى حديث أنس المذكور .

قوله : (حدثني منذر) بن يعلى الثوري بالمثلثة أبو يعلى الكوفي ثقة من السادسة . قوله : (أرايت) أى أخبرني (إن ولد لي) أى ولد (بعدك) أى بعد وفاتك (قال نعم) فيه أن النهي مقصور على زمانه صلى الله عليه وسلم ، فيجوز الجمع بينهما بعده لرفع الالتباس ، وبه قال مالك قاله القاري .

قلت : وبه قال جمهور العلماء كما عرفت في كلام النووي ، ولكن في الاستدلال عليه بحديث علي هذا نظر ، فإن قوله رضى الله تعالى عنه في هذا الحديث : فكانت رخصة لي ، يدل على أن الجواز كان خاصاً له ، فالأحوط في هذا الباب هو ما قال به الشافعي وأهل الظاهر من أنه لا يحل التكني بأبي القاسم لأحد أصلاً ، سواء كان اسمه محمداً أو أحمد أم لم يكن ، لظاهر حديث أنس المذكور في الباب . وصوب هذا القول ابن القيم في زاد المعاد حيث قال : والصواب أن التسمي باسمه جائز ، والتكني بكنيته ممنوع منه ، والمنع في حياته أشد والجمع بينهما ممنوع منه . وحديث عائشة غريب لا يعارض بمثله الحديث الصحيح ، وحديث علي رضى الله عنه في صحته نظر والترمدى فيه نوع تساهل في التصحيح ، وقد قال على أنها رخصة له ، وهذا يدل على إبقاء المنع لمن سواه انتهى .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

١٠٢ - بابُ ما جاءَ إنَّ مِنَ الشَّعْرِ حِكْمَةٌ

٣٠٠١ - حدثنا أبو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ

أَبِي غَنِيَّةٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ زُرِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ حِكْمَةٌ » .

قلت : أراد بحديث عائشة ما رواه أبو داود عنها قالت : جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إنى قد ولدت غلاماً فسميته محمداً وكنيته أبا القاسم فذكر لى أنك تذكره ذلك ، فقال : ما الذى أحل اسمى وحرم كنىتى ، أو ما الذى حرم كنىتى وأحل اسمى ، وفى سنده محمد بن عمران الحلبى . ذكر الطبرانى فى الأوسط أن محمد بن عمران الحلبى أفرد به عن صفية بنت شيبة ومحمد المذكور مجهول انتهى . وأما قول ابن القيم بأن فى صحة حديث على نظر فلا وجه للنظر ، لأن رجاله كلهم ثقات وسنده متصل .

(باب ما جاء إن من الشعر حكمة)

قوله : (أخبرنا يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية) بفتح المدمجمة وكسر النون وتشديد للتحتانية الخراعى الكوفى ، أصله من أصبهان ، صدوق له أفراد من كبار التاسعة (عن أبيه) هو عبد الملك ثقة من السابعة (عن عاصم) هو ابن بهدلة (عن زر) هو ابن حبيش (عن عبد الله) أى ابن مسعود .

قوله : (إن من الشعر حكمة) أى قولاً صادقاً مطابقاً للحق ، وقيل أصل الحكمة المنع ، فالمعنى أن من الشعر كلاماً نافعاً يمنع من السفه . وأخرج أبو داود من رواية صخر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن جده سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن من البيان سحراً ، وإن من العلم جهلاً ، وإن من الشعر حكماً ، وإن من القول عيلاً ، فقال صعصعة بن صوحان : صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم . أما قوله : إن من البيان سحراً ، فالرجل يكون عليه الحق وهو الخن بالهجج من صاحب الحق فيسحر القوم ببيانه فيذهب بالحق . وإن قوله : وإن من

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ إِنَّمَا رَفَعَهُ أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجِيُّ
عَنْ ابْنِ أَبِي غَنْيَةَ ، وَرَوَى غَيْرُهُ عَنْ أَبِي غَنْيَةَ هَذَا الْحَدِيثَ مَوْقُوفًا ، وَقَدْ
رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَبُرَيْدَةَ
وَكَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ .

٣٠٠٢ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَّانَةَ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ،
عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ حُكْمًا » .

العلم جهلاً ، فيكلف العالم إلى علمه ما لا يعلم فيجهل ذلك . وأما قوله : إن من
الشعر حكماً ، فهي هذه المواظ والامثال التي يتعظ بها الناس . وأما قوله : إن
من القول عيلاً فمرضك كلامك على من لا يريد ، وقال ابن التين : مفهومه أن
بعض الشعر ليس كذلك لأن من تبعيضية .

قوله : (هذا حديث غريب) وأخرجه ابن أبي شيبة .

قوله : (وفي الباب عن أبي بن كعب وابن عباس وعائشة وبريدة وكثير بن
عبد الله عن أبيه عن جده) أما حديث أبي بن كعب فأخرجه البخاري وأبو داود
وابن ماجه ، وأما حديث ابن عباس فأخرجه الترمذي بعد هذا ، وأما حديث
عائشة فأخرجه الترمذي في الباب الذي يليه . وأما حديث بريدة فأخرجه أبو داود
وابن أبي شيبة ، وأما حديث كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده ، فلينظر
من أخرجه .

قوله : (إن من الشعر حكماً) بضم فسكون ، أي حكمة ، كما في قوله تعالى :
« وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيحًا » ، أي الحكمة كذا قال القاري . وقال العزري في السراج
المنير في شرح هذا الحديث : بكسر ففتح جمع حكمة ، أي حكمة وكلاماً نافعاً في
المواظ وذم الدنيا والتحذير من غرورها ونحو ذلك انتهى .

هذا حديث حسن صحيح .

١٠٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي إِنْشَادِ الشَّعْرِ

٣٠٠٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى الْفَزَارِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ - الْمَعْنَى وَاحِدٌ - قَالَا أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَضَعُ لِحْسَانَ مِنْبَرًا فِي الْمَسْجِدِ يَقُومُ عَلَيْهِ قَائِمًا يُفَاخِرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ قَالَتْ : يُنَافِخُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ حَسَانَ بَرُوحِ الْقُدُسِ ، مَا يُفَاخِرُ أَوْ يُنَافِخُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود وابن ماجه والبخارى في الادب المفرد .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي إِنْشَادِ الشَّعْرِ)

قال في القاموس : أنشد الشعر قرأه وأنشد بهم هجأهم .
قوله : (يضع لسان منبراً في المسجد) أى يأمر بوضعه ، وحسان هو ابن ثابت أنصاري خزرجي شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو من لحول الشعراء أجمع العرب على أن أشعر أهل المدر حسان بن ثابت (يقوم عليه قائماً) أى قياماً . ففي المفصل قد ورد المصدر على وزن اسم الفاعل نحو قمت قائماً (يفاخِر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى لأجله وعن قبله (أو) شك من الراوى (ينافخ) بنون ثم فاء مخاء مهملة ، أى يدافع عنه صلى الله عليه وسلم ويخاصم المشركين ويهجوم مجازاة لهم (يؤيد حسان بروح القدس) بضم الدال ويسكن أى يجبريل سمي به لأنه كان يأتي الأنبياء بما فيه حياة القلوب فهو كالمبدأ لحياة القلب ، كما أن الروح مبدأ حياة الجسد ، والقدس صفة للروح ، وإنما أضيف إليه لأنه مجبول

٣٠٠٤ — حدثنا إسماعيل بن موسى وعلي بن حنجر ، قالآ : أخبرنا ابن أبي الزناد ، عن أبيه ، عن عروة ، عن عائشة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله .

وفى الباب عن أبي هريرة والبراء .

هذا حديث حسن غريب صحيح ، وهو حديث ابن أبي الزناد .

٣٠٠٥ — حدثنا إسحاق بن منصور ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا جعفر بن سليمان أخبرنا ثابت عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة في عمرة القضاء وعبد الله بن رواحة بين يديه يمشى وهو يقول : خلوا بني الكفار عن سبيله اليوم نضربكم حتى تنزله »

على الطهارة والنزاهة عن العيوب ، وقيل القدس بمعنى المقدس وهو الله ، فإضافة الروح إليه للتشريف ، ثم تأييده إمداده له بالجواب وإلهامه لما هو الحق والصواب (ما يفاخر أو ينافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى ما دام مشغلاً بتأييد دين الله ، وتقوية رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قوله : (وفى الباب عن أبي هريرة والبراء) أما حديث أبي هريرة فأخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والذساقى ، وأما حديث البراء فأخرجه الشيخان .

قوله : (هذا حديث حسن غريب صحيح) قال صاحب المشكاة : بعد ذكر هذا الحديث : أخرجه البخارى ، وقال الحافظ فى الفتح بعد ذكره وعزوه إلى الترمذى ما لفظه : وذكر المزى فى الأطراف أن البخارى أخرجه تعليقاً نحوه وأتم منه ، لكنى لم أره فيه انتهى .

قوله : (حدثنا إسحاق بن منصور) هو الكوسج (أخبرنا جعفر بن سليمان) هو الضبعى .

قوله : (خلوا بني الكفار) أى يا بني الكفار (عن سبيله) أى عن سبيل رسول الله صلى الله عليه وسلم (اليوم نضربكم) بتسكين الموحدة لضرورة الشعر

ضَرْبًا يَزِيلُ الْهَامَ عَنْ مَقِيلِهِ وَيُذْهِلُ الْخَلِيلَ عَنْ خَلِيلِهِ
فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: يَا ابْنَ رَوَاحَةَ بَيْنَ يَدَي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَفِي حَرَمِ اللَّهِ تَقُولُ الشَّعْرُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: خَلَّ
عَنْهُ يَا عُمَرُ، فَلَهِيَ أَسْرَعُ فِيهِمْ مِنْ نَضِجِ النَّبْلِ.

هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه . وقد روى
عبدُ الرزاق هذا الحديث أيضاً عن معمر عن الزهري عن أنس نحوه هذا .
وروى في غير هذا الحديث « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة في
عمرة القضاء وكعب بن مالك بين يديه » وهذا أصح عند بعض أهل

بل هي لغة قرى بها في المشهور قاله الحافظ (على تنزيله) أي على حكم تنزيله
(ضرباً) معقول مطلق لضربكم (يزيل) من الإزالة والجملة صفة لضرباً (الهام)
جمع هامة: وهي أعلى الرأس وهي الناصية والمفرق (عن مقيله) أي موضعه نقلاً
عن موضع الغائلة للإنسان كذا في المجمع (وبذهل الخليل عن خليله) من الإذهال
عطف على يزيل، أي ينسى ذلك الضرب الخليل عن خليله (فلهي) بلام التأكيد
أي لإشعاره (أسرع فيهم) أي في الكفار (من نضج النبل) أي أشعاره تؤثر
فيهم تأثيراً أسرع من تأثير النبل.

قوله: (هذا حديث حسن غريب صحيح) وأخرجه النسائي (وقد روى
عبد الرزاق هذا الحديث أيضاً عن معمر عن الزهري عن أنس نحوه هذا) ذكر
هذه الرواية الحافظ في الفتح في باب عمرة القضاء، وقد بسط الكلام فيما يتعلق
بحديث أنس هذا (وروى في غير هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل
مكة في عمرة القضاء وكعب بن مالك بين يديه، وهذا أصح عند بعض أهل الحديث
لأن عبد الله بن رواحة قتل يوم مؤتة وإنما كانت عمرة القضاء بعد ذلك). قال
الحافظ بعد نقل كلام الترمذي هذا ما لفظه: هو ذهول شديد وغلط مردود،
وما أدري كيف وقع الترمذي في ذلك مع وفور معرفته، ومع أن في قصة عمرة

الْحَدِيثِ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ قَتَلَ يَوْمَ مُؤْتَةَ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ مُحَمَّرَةً الْقَضَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ .

٣٠٠٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ الْمِقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « قِيلَ لَهَا هَلْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَمَثَّلُ بِشَيْءٍ مِنَ الشَّعْرِ ، قَالَتْ : كَانَ يَتَمَثَّلُ بِشَعْرِ ابْنِ رَوَاحَةَ ،

القضاء اختصام جعفر وأخيه علي وزيد بن حارثة في بنت حمزة ، وجعفر قتل هو وزيد وابن رواحة في موطن واحد وكيف يخفى عليه ، أعي الترمذى مثل هذا ، ثم وجدت عن بعضهم أن الذي عند الترمذى من حديث أنس أن ذلك كان في فتح مكة ، فإن كان كذلك اتجه اعتراضه لـكن الموجود بخط الكروخي راوى الترمذى ما تقدم انتهى .

قلت : قول الحافظ ومع أن في قصة عمرة القضاء اختصام جعفر وأخيه علي وزيد بن حارثة في بنت حمزة أشار به إلى ما في حديث البراء في عمرة القضاء من قوله : يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فتبعته ابنة حمزة تنادى يا عم يا عم فتناولها علي فأخذ بيدها وقال لفاطمة دونك ابنة عمك حملتها ، فاخصم فيها علي وزيد وجعفر قال علي : أنا أخذتها وهي بنت عمي ، وقال جعفر ابنة عمي وخالتها تحتي ، وقال زيد ابنة أخي ، ففضي بها النبي صلى الله عليه وسلم لخالتها وقال : الخالة بمنزلة الأم رواه البخارى وغيره . وأما قوله وجعفر قتل هو وزيد وابن رواحة في موطن واحد ، فأشار إلى حديث أنس في غزوة مؤتة أن النبي صلى الله عليه وسلم نعى زيدا وجعفرا وابن رواحة للناس قبل أن يأتيهم خبرهم ، فقال : أخذ الراية زيد فأصيب ثم أخذ جعفر فأصيب ، ثم أخذ ابن رواحة فأصيب وعيناه تذرفان حتى أخذ الراية سيف من سيوف الله حتى فتح الله عليهم . رواه البخارى وغيره .

قوله : (يتمثل بشيء من الشعر) أى ينشد به . قال في القاموس : تمثل أنشد بيتاً ثم آخر انتهى . وقال في الصراح : تمثل بهذا البيت وتمثل بهذا البيت بمعنى (بشعر ابن رواحة) هو عبد الله بن رواحة بن ثعلبة بن امرئ القيس الخزرجى

وَيَقُولُ وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مِنْ لَمْ تَزُودِ .

وفى الباب عن ابن عباس . هذا حديث حسن صحيح .

٣٠٠٧ — حدثنا علي بن حجير أخبرنا شريك عن عبد الملك بن

عُمير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أشعرُ كَلِمَةٍ تَكَلَّمْتُ بِهَا الْعَرَبُ قَوْلُ لَبِيدٍ : أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ » .

الانصارى الشاعر أحد السابقين شهد بدرًا واستشهد بهؤنة وكان ثالث الأمراء بها (ويقول) أى النبي صلى الله عليه وسلم (ويأتيك بالأخبار من لم تزود) من التزويد : وهو إعطاء الزاد ، يقال أزاذه وزوده أى أعطاه الزاد وهو طعام يتخذ للسفر وضمير المفعول محذوف ، أى من لم تزوده ، وهذا مصراع ثان من بيت ابن رواحة والمصرع الأول منه * ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا * وقوله : ستبدي من الإبداء ، يقول ستظهر لك الأيام ما كنت غافلا عنه وينقل إليك الأخبار من لم تعطه الزاد .

قوله : (وفى الباب عن ابن عباس) أخرجه البزار .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد فى مسنده من طريق المغيرة عن الشعبي عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استراب الخبر تمثل فيه بيت طرفه ويأتيك بالأخبار من لم تزود . قال الحافظ ابن كثير فى تفسيره بعد ذكر هذا الحديث وهكذا رواه النسائى فى اليوم والليلة من طريق إبراهيم بن مهاجر عن الشعبي عنها ، ورواه الترمذى والنسائى أيضاً من حديث المقدم بن شريح بن هانئ عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها كذلك ، ثم قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح انتهى .

(تنبيه) اعلم أن نسبة عائشة رضى الله عنها الشعر المذكور إلى ابن رواحة نسبة مجازية ، فإنه ليس له بل هو لطرفة بن العبد البكرى فى معلقته المشهورة وقد نسبته عائشة إلى طرفه أيضاً كما فى رواية أحمد المذكورة .

قوله : (أشعر كلمة تكلمت بها العرب) أى أحسنها وأجودها ، وفى رواية

هذا حديث حسن صحيح . وَقَدْ رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَيْرٍ .

٣٠٠٨ — حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، أَخْبَرَنَا شَرِيكَ عَنْ سِمَاكِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ : « جَالَسْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ مَرَّةٍ ، فَكَانَ أَصْحَابُهُ يُتَنَاشِدُونَ الشُّعْرَ وَيَتَذَكَّرُونَ أَشْيَاءَ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَهُوَ سَاكِتٌ قَرَبًا يَتَبَسَّمُ مَعَهُمْ » .

أصدق كلمة قالها الشاعر ، والمراد بالشاعر في هذه الرواية جنس الشاعر ، وفي رواية أصدق بيت قالته الشعراء . وهذه الروايات كلها في الصحيح ، والمراد بالكلمة هنا القطعة من الكلام (قول لبيد) هو ابن ربيعة الشاعر العامري ، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم سنة وفد قومه بنو جعفر بن كلاب ، وكان شريفاً في الجاهلية والإسلام ، نزل الكوفة ومات بها سنة إحدى وأربعين ، وله من العمر مائة وأربعون سنة ، وقيل مائة وسبع وخمسون سنة . ذكره صاحب المشكاة . ومن جملة فضائله أنه لما أسلم لم يقل شعراً وقال يكفيني القرآن (ألا) للأنبياء (كل شيء ما خلا الله باطل) أي فإن مضمحل . قال الطيبي : وإنما كان أصدق لأنه موافق لأصدق الكلام وهو قوله تعالى : « كل من عليها فان ، وتمام كلام لبيد :

« وكل نعيم لا محالة زائل »

نعيمك في الدنيا غرور وحسرة وعيشك في الدنيا محال وباطل

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله : (يتنشدون الشعر) أي ينشد بعضهم بعضاً (ويتذكرون أشياء من أمر الجاهلية الخ) وفي رواية مسلم وكانوا يتحدثون فيأخذون في أمر الجاهلية فيضحكون ويتبسم صلى الله عليه وسلم . ومن جملة ما يتحدثون به أنه قال واحد ما نفع أحداً صنمه مثل ما نفعتي ، قالوا كيف هذا ؟ قال صنعت من الحيس فجاء القحط فكنت آكله يوماً فيوماً . وقال آخر : رأيت ثعابين جاماً وصعدا فوق

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَى زُهَيْرٌ عَنْ سِمَاكِ أَيْضًا .

١٠٤ - بَابُ مَا جَاءَ : لَأَنْ يَمْتَلِيَّ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا

خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِيَّ شِعْرًا

٣٠٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ شُعْبَةَ

عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَأَنْ يَمْتَلِيَّ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِيَّ شِعْرًا » .

رَأْسُ صَنْمٍ لِي وَبَالَا عَلَيْهِ ، فَقُلْتُ : أَرَبِ يَبُولُ الشَّعْلَبَانِ بِرَأْسِهِ هُجْنُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَسْلَمْتُ ، كَذَا فِي الْمَرْقَاةِ .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم ، وليس في روايته يقتضون الشعر .

(باب ما جاء : لَأَنْ يَمْتَلِيَّ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِيَّ شِعْرًا)
قوله : (لَأَنْ يَمْتَلِيَّ) من الامتلاء (جوف أحدكم قَيْحًا) بفتح القاف وسكون التحتية بعدها مهملة ، أى مدة لا يخالطها دم وهو منصوب على التمييز (خير له من أن يمتلي) أى جوفه (شعرًا) ظاهره العموم فى كل شعر ، لكنه مخصوص بما لم يكن مدحاً حقاً كمدح الله ورسوله وما اشتمل على الذكر والزهد وسائر المواعظ مما لا إفراط فيه . ويؤيده حديث عمرو بن الشريد عن أبيه قال : ردف رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً فقال : هل معك من شعر أمية بن أبي الصلت شئ ؟ قلت نعم ، قال هيه ، فأنشده بيتاً فقال هيه ثم أنشده بيتاً فقال هيه ، حتى أنشده مائة بيت . رواه مسلم . قال ابن بطال : ذكر بعضهم أن معنى قوله : خير له من أن يمتلي شعرًا يعنى الشعر الذى هجى به النبي صلى الله عليه وسلم . وقال أبو عبيد الله الذى عندى فى هذا الحديث غير هذا القول ، لأن الذى هجى به النبي صلى الله عليه وسلم

هذا حديث حسن صحيح .

٣٠١٠ - حدثنا عيسى بن عثمان بن عيسى بن عبد الرحمن الرملي أخبرنا عمي يحيى بن عيسى ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَأَنْ يَمْتَلِيءَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحاً يَرِيه ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِيءَ شِعْراً » .

لو كان شطر بيت لكان كفراً ، فكأنه إذا حمل وجه الحديث على امتلاء القلب منه أنه قد رخص في القليل منه ، ولكن وجهه عندي أن يمتلىء قلبه من الشعر حتى يغلب عليه فيشغله عن القرآن وعن ذكر الله فيكون الغالب عليه ، فأما إذا كان القرآن والعلم الغالبين عليه فليس جوفه ممتلئاً من الشعر . قال الحافظ : وأخرج أبو عبيد التأويل المذكور من رواية مجالد عن الشعبي مرسلًا ، فذكر الحديث وقال في آخره : يعني من الشعر الذي هجى به النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد وقع لنا ذلك موصولاً من وجهين آخرين ، فذكرهما الحافظ وضمعهما .

قلت : والظاهر أن المراد من الامتلاء أن يكون الشعر مستولياً عليه بحيث يشغله عن القرآن والذكر والعلم الشرعية وهو مذموم من أي شعر كان . وقد ترجم الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه على هذا الحديث من رواية ابن عمر وأبي هريرة باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر حتى يصد عنه ذكر الله والعلم والقرآن .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم وابن ماجه .

قوله : (حدثنا عيسى بن عثمان بن عيسى بن عبد الرحمن الرملي) النهشلي الكوفي صدوق من الحادية عشرة (أخبرنا عمي يحيى بن عيسى) التميمي النهشلي الفاخوري بالفاء والحاء المعجمة الكوفي نزيل الرملة صدوق يخطي ورمى بالتشيع من التاسعة .

قوله : (يريه) بفتح ياء وكسر راء وسكون ياء أخرى صفة قيح ، أي يفسده من الوري وهو داء يفسد الجوف ومعناه قيحاً يأكل جوفه ويفسده ، وقيل أي يصل إلى الرئة ويفسدها . ورد بأن المشهور في الرئة الهمز (أن يمتلىء) أي جوفه ،

وفي الباب عن سعدٍ وأبي سعيدٍ وابنِ عمرَ وأبي الدرداءِ .
هذا حديث حسن صحيح .

١٠٥ - بابُ ما جاء في الفصاحةِ والبيانِ

٣٠١١ - حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعائي ، أخبرنا عمر بن علي المقدسي ، أخبرنا نافع بن عمر الجحفي عن بشر بن عاصم ، سمعه يحدث عن أبيه عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال ابن أبي حمزة : قوله جوف أحدكم ، يحتمل أن يكون المراد جوفه كله وما فيه من القلب وغيره ، ويحتمل أن يريد به القلب خاصة وهو الاظهر ، لأن أهل اللطب يزعمون أن القبيح إذا وصل إلى القلب شيء منه ، وإن كان يسيراً ، فإن صاحبه يموت لاحالة بخلاف غير القلب مما في الجوف من السكبد والرئة . قال الحافظ : ويقوى الاحتمال الاول رواية عوف بن مالك : لأن يمتلىء جوف أحدكم من عاتته إلى لهاته ، وتظهر مناسبتها للثاني لأن مقابله وهو الشعر محله القلب ، لأنه ينشأ عن الفكر . وأشار ابن أبي حمزة إلى عدم الفرق في امتلاء الجوف من الشعر بين من ينشئه أو يتعانى حفظه من شعر غيره كما هو ظاهر .

قوله : (وفي الباب عن سعد وأبي سعيد وابن عمر وأبي الدرداء) أما حديث سعد فالظاهر أنه أراد حديثاً آخر له غير حديثه المذكور ، ولينظر من أخرجه ، وأما حديث أبي سعيد فأخرجه مسلم ، وأما حديث ابن عمر فأخرجه البخاري والطحاوي ، وأما حديث أبي الدرداء فأخرجه الطبراني .
قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وابن ماجه .

(باب ما جاء في الفصاحة والبيان)

قوله : (أخبرنا نافع بن عمر) بن عبد الله بن جميل الجحفي المكي ، ثقة من كبار السابعة (عن بشر بن عاصم) بن سفيان بن عبد الله بن ربيعة بن الحارث الثقفى الطائفي ثقة من السادسة (عن أبيه) هو عاصم بن سفيان صدوق من الثالثة .

قال : « إِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ الْبَلِغَ مِنَ الرُّجَالِ الَّذِي يَتَخَلَّلُ بِلِسَانِهِ كَمَا تَتَخَلَّلُ الْبَقَرَةُ » .

هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه . وفي الباب عن سعد .

١٠٦ - بَابُ

٣٠١٢ - حدثنا قُتَيْبَةُ ، أخبرنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عن كَثِيرِ بْنِ شَطِيرٍ عن عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ ، عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كَمَرُوا الْآنِيَةَ ، وَأَوْكُوا الْأَسْقِيَةَ ، وَأَجِيفُوا الْأَبْوَابَ

قوله : (إن الله يبغض) بضم النحتية وسكون الباء وكسر الغين ، كذا هو مضبوط في النسخة الأحادية بالقلم . قال في القاموس : أبغضوه مقتوه ، وقال في الصراح : ابغاض دشمن داشتن (البليغ) أى المبالغ في فصاحة الكلام وبلاغته (من الرجال) أى ما بينهم ، وخصوا لأنه الغالب فيهم (الذى يتخلل بلسانه) أى يأكل بلسانه أو يدير لسانه حول أسنانه مبالغة في إظهار بلاغته وبيانه (كما يتخلل البقرة) أى بلسانها كما في رواية ، قال في النهاية : أى يتشقق في الكلام بلسانه ويلفه كما تلف البقرة الكلا بلسانها لفا انتهى . وخص البقرة لأن جميع البهائم تأخذ النبات بأسنانها وهى تجمع بلسانها . وأما من بلاغته خلقية فغير مبغوض ، كذا في السراج المنير .

قوله : (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أحمد وأبو داود .

قوله : (وفي الباب عن سعد) أى ابن أبى وقاص أخرجه أحمد عنه مرفوعاً لا تقوم الساعة حتى يخرج قوم يأكلون بأسننتهم كما تأكل البقرة بالأسننتها .

(بَابُ)

قوله : (عن كثير بن شطيير) بكسر معجمة وسكون نون وكسر ظاء معجمة وسكون تحتية وبراء ، المازنى هو أبو قرة البصرى صدوق يخطئ من السادسة . قوله : (خمرُوا الآنية) بفتح معجمة وتشديد ميم أى غطوها ، وفي رواية .

وَأُطِفُّوا الْمَصَابِيحَ ، فَإِنَّ الْفَوَيسِقَةَ رُبَّمَا جَرَّتِ الْفَتِيلَةَ ، فَأَحْرَقَتْ أَهْلَ الْبَيْتِ » . هذا حديث حسن صحيح قد روى من غير وجهه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

١٠٧ - باب

٣٠١٣ - حدثنا قتيبة ، أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ : « إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخُصْبِ ، فَأَعْطُوا الْإِبِلَ حَظَّهَا مِنَ الْأَرْضِ ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ فَبَادِرُوا بِهَا نَقِيهَا ، وَإِذَا عَرَسْتُمْ فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ ،

لمسلم : وخمروا آئيتكم واذكروا اسم الله ولو أن تعرضوا عليها شئ (وأركوا) بفتح الهمزة وضم الكاف من الإيكاء (الاسقية) جمع السقاء بكسر السين ، أى شدوا واربطوا رأس السقاء بالوكاء ، وهو ما يشده فم القربة ، وزاد مسلم واذكروا اسم الله (وأجفوا الأبواب) أى أغلقوها ، زاد مسلم فى رواية : واذكروا اسم الله (وأطفئوا) بهمة قطع وكسر فاء فهمة مضمومة (المصابيح) جمع المصباح أى السراج (فإن الفويسقة) تصغير الفاسقة والمراد الفأرة لخروجها من جحرها على الناس وإفسادها .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه .

(باب)

قوله : (أخبرنا عبد العزيز بن محمد) هو الدراوردي .

قوله : (إذا سافرتم فى الخصب) بكسر المعجمة ، أى زمان كثرة العلف والنبات (فأعطوا الإبل حظها من الأرض) أى من نباتها ، يعنى دعوها ساعة فساعة ترعى إذ حقها من الأرض رعيها فيه (وإذا سافرتم فى السنة) أى القحط أو زمان الجذب (فبادروا بها نقيها) بكسر النون وسكون القاف بعدها تحمية :

فِيهَا طَرَقُ الدَّوَابِّ وَمَأْوَى الْهُوَامِّ بِاللَّيْلِ .

هذا حديث حسن صحيح . وفي الباب عن أنس وجابر .

أى أسرعوا عليها السير مادامت قوية باقية النقي وهو المخ . قال القارى : والظاهر أنه منصوب على أنه مفعول بادرُوا وعليه الأصول من النسخ المضبوطة ، يعنى من المشكاة . وقال الطيبي : يحتمل الحركات الثلاث أن يكون منصوباً مفعولاً به وبها حال منه ، أى بادرُوا نقيها إلى المقصد ملتبساً بها أو من الفاعل أى ملتبساً بها ، ويجوز أن تكون الباء سببية أى بادرُوا بسبب سيرها نقيها وأن تكون للاستعانة أى بادرُوا نقيها مستعينين بسيرها ، ويجوز أن يكون مرفوعاً فادلاً للظرف وهو حال ، أى بادرُوا إلى المقصد ملتبساً بها نقيها أو مبتدأ والجار والمجرور خبره ، والجملة حال كمولهم فوه إلى فى وأن يكون مجروراً بدلاً من الضمير المجرور ، والمعنى سارعوا بنقيها إلى المقصد باقية النقي فالجار والمجرور حال (وإذا عرستم) بتشديد الراء أى نزلهم فى آخر الليل . قال فى القاموس : أعرس القوم نزلوا فى آخر الليل للاستراحة كعرسوا (فإياها طرق الدواب) أى دواب المسافرين أو دواب الأرض من السباع وغيرها (ومأوى الهوام بالليل) وهى بتشديد الميم جمع هامة كل ذات سم . قال النووى : هذا أدب من آداب السير والنزول ، أرشد إليه صلى الله عليه وسلم لأن الحشرات ودواب الأرض من ذوات السموم والسباع تمشى فى الليل على الطرق لسهولة لسهولتها ، ولأنها تلتقط منها ما يسقط من مأكول ونحوه ، وما يجد فيها من رمة ونحوها ، فإذا عرس الإنسان فى الطريق ربما مر به منها ما يؤذيه ، فينبغى أن يتباعد عن الطريق انتهى .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم وأبو داود والفسائى .
قوله : (وفى الباب عن أنس وجابر) أما حديث أنس فأخرجه أبو داود ،
وأما حديث جابر فأخرجه أبو داود والفسائى وابن ماجه .

١٠٨ - باب

٣٠١٤ - حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، عن عبد الجبار بن عمر ، عن محمد بن المنكدر ، بن عن جابر قال : « نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينقام الرجل على سطح ليس بمحجور عليه » .

هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث محمد المنكدر عن جابر إلا من هذا الوجه . وعبد الجبار بن عمر الأيلي بضعف .

٣٠١٥ - حدثنا محمود بن غيلان ، أخبرنا أبو أحمد ، أخبرنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الْأَيَّامِ خِيفَةِ السَّامَةِ عَلَيْنَا » .

(باب)

قوله : (أن ينقام الرجل) أى ليلا أو مطلقاً (ليس بمحجور عليه) أى ليس حوله جدار مانع من الوقوع عن السطح .

قوله : (وعبد الجبار بن عمر الأيلي) بفتح الهمزة وسكون التحتانية الأوى مولاهم (بضعف) بصيغة المجهول من الضعيف ، وقد ضعفه كثير من المحدثين كما في تهذيب التهذيب ، فالحديث ضعيف ، لكن له شواهد ذكرها المنذرى في الترغيب .

قوله : (يتخوئنا) بالخاء المعجمة أى يتماهدنا (بالموعظة) أى النصح والتذكير (الأيام) صفة للموعظة أى بالموعظة السكاينة في الأيام (مخافة السامة) كلام إضافي منصوب على أنه مفعول له أى لأجل مخافة السامة ، والسامة مثل الملالة لفظاً ومعنى . وصلة السامة محذوفة ، لأنه يقال سامت من الشيء . والتقدير مخافة السامة من الموعظة

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

٣٠١٦ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ ، حَدَّثَنِي شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ نَحْوَهُ .

١٠٩ - بَابُ

٣٠١٧ — حدثنا أَبُو هِشَامٍ الرَّفَاعِيُّ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ : « سُمِّيتُ عَائِشَةُ وَأُمُّ سَلَمَةَ : أَيْ الْعَمَلِ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَتَا : مَا دِينِمَ عَلَيْهِ وَإِنْ قُلَّ » .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « كَانَ أَحَبَّ الْعَمَلِ إِلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا دِينِمَ عَلَيْهِ » .

(عائنا) إما يتعلق بالسَّامة على تضمين السَّامة معنى المشقة ، أى مخافة المشقة علينا ، إذ المقصود بيان رفق النبي صلى الله عليه وسلم بالامة وشفقته عليهم ليأخذوا منه بنشاط وحرص لا عن ضجر وملل ، وإما يجعل صفة ، والتقدير مخافة السَّامة الطارئة علينا ، وإما يجعل حالا والتقدير مخافة السَّامة حال كونها طارئة علينا ، وإما ما يتعلق بالمحذوف والتقدير مخافة السَّامة شفقة علينا فافهم . وفى الحديث الاتقصاد فى الموعظة لئلا تملأ القلوب فيفوت مقصودها .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

(باب)

قوله : (ما دِينِمَ عَلَيْهِ) بصيغة الماضى المجهول من دام يدوم ، أى العمل الذى دووم عليه (وإن قل) أى ولو قل العمل ، وفى الحديث : أن العمل القليل مع المداومة والمواظبة خير من العمل الكثير مع ترك المراجعة والمحافظة .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح غريب) وأخرجه النسائي .

٣٠١٨ — حدثنا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الهمدانيُّ، أخبرنا عبيدة عن

هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم
نحوه بمعناه.

هذا حديث صحيح.

قوله : (أخبرنا عبيدة) هو ابن سليمان .

قوله : (هذا حديث صحيح) وأخرجه الشيخان